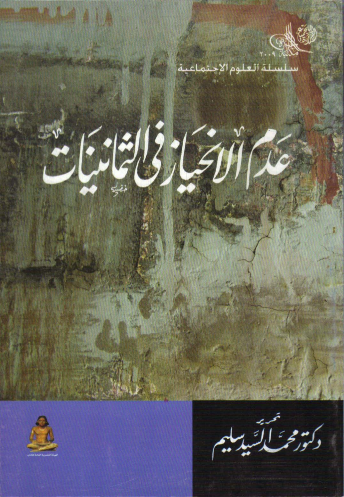
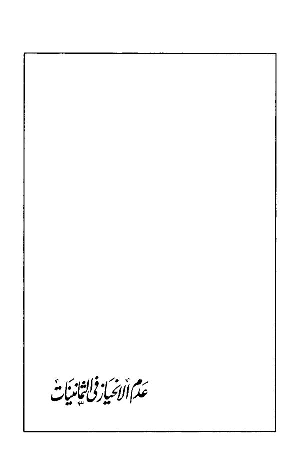
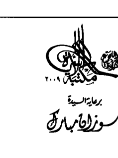

مكتبة الأسرة
٢٠٠٩
سلسلة العلوم الاجتماعية
عدم الانحياز في الثمانينات
تحرير
دكتور محمد السيد سليم
الهيئة المصرية العامة للكتاب


عدم الانحياز في الثمانينات

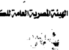


المشرف العام
د . ناصر الأنصارى

الجهات المشاركة
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
المجلس القومى للشباب
وزارة التنمية الاقتصادية

تصميم الغلاف
د . مدحت متولى

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب



عدم الانحياز فى الثمانينات

تحرير

دكتور محمد السيد سليم

دراسات بقلم

دكتور سمير أحمد دامودارن

دكتور عصام الدين جلال ف. دات

دكتور سمعان فرج الله ب سنغ

دكتور عادل بشاى دكتور محروس عثمان

دكتور محمد السيد سليم دكتور بويانا تاديتش

مكتبة الأسرة

٢٠٠٩

عدم الانحياز فى الثمانينيات

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : منير كنعان

عدم الانحياز فى الثمانينيات/ تحرير محمد
السيد سليم؛ دراسات بقلم: سمير أحمد... [أخ] . -
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٩.
٢١٢ ص ؛ ٢٠سم. (أسرة ٢٠٠٩- ع. اجتماعية).
تدمك: ٦ - ١٢١ - ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨.
١ - الحياد الإيجابى.
أ - سليم، محمد السيد (محرر) .
ب - أحمد، سمير (دارس).
جـ السلسلة .
رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٨١٤ / ٢٠٠٩
I.S.B.N 978-977-421-121-6
ديوى ٣٤١,٦٤

توطئة

انطلقت فعاليات الحملة القومية **للقراءة للجميع** فى دورتها التاسعة عشرة هذا العام تحت شعار «**مصر السلام**». هذا الشعار الذى ظلت السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** تطرحه منذ بداية تنفيذ حلمها ليصير الكتاب زادًا متاحًا للجميع، وتصبح القراءة عادة لدى الأجيال الجديدة. لقد ظلت الدعوة للسلام تحلق فى فلك دورات المهرجان السابقة. فهى جزء من تاريخ مصر العريقة، التى بدأت الحضارة على أرضها، منذ وقَّع رمسيس الثانى أول معاهدة سلام. لم يكن هناك حينئذ من يضاهيه تقدمًا أو قوة، ولكنه كان يُعلِّم العالم أن من شيم الأقوياء التوق إلى السلام.

لقد جرت فى النهر مياه كثيرة منذ حازت السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** جائزة التسامح الدولى لعام ١٩٨٨ من الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون التى جاء فى تقريرها «إن الأكاديمية منحت الجائزة للسيدة **سوزان مبارك** عرفانًا بدورها الكبير فى إذكاء روح التسامح وطنيًا وإقليميًا وعالميًا، وتقديرًا لجهودها الجادة»، وأصبحت **القراءة للجميع** من أهم المشروعات الثقافية

العملاقة فى العالم العربى، وتم اتخاذه نموذجًا يحتذى به فى بلاد آخرى.

ومازالت مكتبة الأسرة، كرافد رئيسى من روافد القراءة للجميع، تقوم بدورها فى إعادة الروح إلى الكتاب كمصدر مهم وخالد للمعرفة فى زمن تزحف فيه مصادر الميديا المختلفة. فالكتاب هو الجسر الراسخ الذى يربط ذاكرة الأمة وتاريخها وإنجازاتها بأبنائها، وهو الفضاء الساحر الذى يلتقى به المثقفون والمفكرون والمبدعون بالأجيال المختلفة.

وتواصل مكتبة الأسرة هذا العام نشر أمهات الكتب، وستستكمل نشر تراث الأمة الإبداعى، وستعمل على ربط الكتاب بمصادر المعرفة الحديثة كالإنترنت، وعلى التوسع فى إصدار كتب الفنون المختلفة كالمسرح والموسيقى إيمانًا منها برسالة الفنون الرفيعة لتنمية وتطوير وتهذيب روح المجتمع، وحمايته من ضروب التعصب والكراهية والعنف الدخيلة عليه.

وتصدر مكتبة الأسرة هذا العام من خلال سلاسلها المختلفة.. الأدب والفكر العلوم الاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا والفنون والمئويات والتراث وسلسلة الطفل، وستشكل هذه السلاسل بانوراما معرفية وتاريخية وعلمية وإبداعية وفكرية، وتمثل مرآة لاجتهادات الفلاسفة والشعراء والعلماء والمفكرين عبر قرون لتحقيق السلام للبشرية من خلال حلمهم الدائم بتحقيق الخير والعدل والجمال.

مكتبة الأسرة

٢٠٠٩

المحتويات

تقديم:

مع نهاية الحرب الباردة، ومقدم سياسة الانفراج الدولى وتخوف البعض من أن سياسة عدم الانحياز ربما قد تكون قد فقدت أهميتها كأحد التيارات الرئيسية فى العلاقات الدولية، وكتوجه أساسى للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث. وقد تأسس هذا التخوف على افتراض وجود علاقة سببية بين الحرب الباردة وعدم الانحياز، وعلى افتراض أن عدم الانحياز إنما يتضمن بعداً واحداً وهو البعد السياسى المتمثل فى العلاقات المتكافئة والمتساوية مع العملاقين.

بيد أن استمرار حركة عدم الانحياز فى السبعينيات، وأنبعاثها السياسى الواضح فى الثمانينيات، وضع نهاية لمثل هذه التصورات. فمع أن الحرب الباردة كانت هى الإطار العام الذى نشأت فى ظله حركة عدم الانحياز، إلا أنها لم تكن سبباً لنشوء الحركة. فنشأة حركة عدم الانحياز ترجع أساساً إلى الخبرة العامة لدول العالم الثالث خلال سنوات النضال من أجل الاستقلال، وهى الخبرة التى انتهت باختيار تلك الدول لعدم الانحياز كأداة لبناء الدولة المستقلة، ولتحقيق المركز الاستقلال العالمى، وكإطار عام للتعاون بين دول العالم الثالث. ولعل هذا يفسر لنا تزايد عضوية الحركة فى السبعينيات والثمانينيات رغم تغير المناخ السياسى الدولى، وتزايد عضوية الحركة فى السبعينيات والثمانينيات رغم تغير المناخ السياسى الدولى، وتزايد اهتمام الدول الرائدة بحيوية الحركة ودورها القيادى، كما تمثل فى زيارات الرئيس مبارك الأخيرة للهند ويوغوسلافيا.

ومن المؤكد أن الصوت السياسى لحركة عدم الانحياز ربما قد خفت فى السبعينيات مقارناً بمثيله فى الستينيات. ولكن ذلك لم يكن يعنى نهاية

الحركة، وإنما كان مؤشراً لتغير أولويات حركة عدم الانحياز. فمع خفوت حدة الحرب الباردة، وتفاقم المشكلات الاقتصادية للعالم الثالث، أصبحت قضية التنمية هى القضية المحورية لحركة عدم الانحياز. بعبارة أخرى، فقد نجحت الحركة فى تغيير أولوياتها وقضاياها بما يتلائم مع الظروف الجديدة، وهذا بدوره يوضح القدرة التكيفية لحركة عدم الانحياز. ومن ثم ظهرت قضايا جديدة كقضية النظام الاقتصادى العالمى الجديد، وقضايا الأمن الإقليمى لدول عدم الانحياز وغيرها.

ومن ناحية أخرى، فقد خرجت حركة عدم الانحياز من عقد السبعينيات لتواجه عقد الثمانينيات وهى تواجه مجموعة ضخمة من التحديات. أهم هذه التحديات الصراعات الإقليمية بين دول عدم الانحياز، وتزايد تدخلات القوتين الأعظم فى السياسات الخارجية لدول الحركة، واتجاه بعض الدول فى الحركة إلى إنشاء علاقة خاصة بين الحركة وبين إحدى القوتين الأعظم ومن ثم، يثور التساؤل بشدة لدى المهتمين بحركة عدم الانحياز عن مسار الحركة فى الثمانينيات وإمكانيات التغلب على تلك التحديات الخاصة فى ضوء الانبعاث السياسى للحركة.

للإجابة على تلك التساؤلات نظم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية سلسلة من الندوات الدولية فى القاهرة فى الفترة من أبريل حتى يوليو سنة ١٩٨٢، وقد انعقدت ثلاث ندوات هى الندوات المصرية - اليوجوسلافية فى ٢ - ٤ أبريل ١٩٨٢ الندوة المصرية الأفريقية فى ١٠ - ١٢ يونيو، والندوة المصرية الهندية فى ٨ - ١٠ يوليو سنة ١٩٨٢. وقد قدمت مجموعة ضخمة من الأبحاث فى تلك الندوات، تناولت مختلف جوانب الحركة.

والكتاب الذى بين يدى القارئ يتضمن مجموعة مختارة من الأبحاث التى قدمت فى الندوات الثلاث.

وقد قسمت تلك الأبحاث على ست موضوعات رئيسية هى:

أولاً: أثر التطورات الدولية فى الثمانينيات على حركة عدم الانحياز.

ويتضمن هذا القسم البحثين اللذين قدمهما الأستاذان الهنديان دامودا ران ودات عن الخصائص العامة للنظام الدولى الراهن، وعن تأثير تلك الخصائص على عدم الانحياز المعاصر.

ثانياً: الإطار السياسى والتنظيمى لحركة عدم الانحياز:

ويشمل هذا القسم الدراسة التى قدمها الأستاذ التانزانى حروب عثمان إلى الندوة المصرية – الأفريقية عن القضايا السياسية للحركة، والبحث الذى قدمه الدكتور سمير أحمد عن تطور الهيكل التنظيمى لحركة عدم الانحياز.

ثالثاً: عدم الانحياز ومشاكل الأمن فى العالم الثالث:

ويحتوى هذا الجزء من الكاتب على الدراسة المقدمة من الدكتور عصام الدين جلال عن المشكلات الأمنية لدول العالم الثالث، ودراسة الأستاذ سنغ عن تصوره لتطوير مفهوم أمنى لدول عدم الانحياز.

رابعاً: عدم الانحياز والنظام الاقتصادى العالمى الجديد:

يتضمن هذا القسم دراستين متكاملتين، الأولى هى الدراسة التى قدمها الدكتور محمد السيد سليم عن تطور تعامل حركة عدم الانحياز مع القضايا الاقتصادية وظهور مفهوم النظام الاقتصادى العالمى الجديد فى أدبيات الحركة، ودراسة الدكتور عادل بشاى عن المشكلات الأساسية لتعامل حركة عدم الانحياز مع القضايا الاقتصادية.

خامساً: دور أفريقيا فى حركة عدم الانحياز:

ويتضمن هذا القسم الدراسة التى قدمها الدكتور سمير أحمد إلى الندوة المصرية الأفريقية عن الدور الذى لعبته أفريقيا فى تطور حركة عدم الانحياز، والتحديات التى تواجه عدم الانحياز الأفريقى.

سادساً : التحديات الأساسية أمام حركة عدم الانحياز في الثمانينيات :

ويشمل هذا الجزء الدراسة التى قدمها الدكتور سمعان بطرس عن المشكلات الأساسية التى تواجه حركة عدم الانحياز وبالذات الصراعات الإقليمية والإيديولوجية داخل الحركة، ودراسة الأستاذة اليوجوسلافية بويانا تاديتش عن الأزمات المعاصرة فى الحركة ومستقبل الحركة فى ضوء تلك الأزمات.

ويأمل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بنشر هذه الأبحاث أن يقدم أسهاما علميا فى الحوار الدائر فى أوساط الحركة عن مسارها العام فى الثمانينات.

د. بطرس بطرس غالى

الباب الأول

عدم الانحياز فى عالم متغير

خصائص النظام الدولى الراهن

أ. دامــوداران

ترجمة: جمال عبد الجواد

- ١ -

إن العصر الذى نعيش فيه هو عصر غير مسبوق من حيث التغيرات التى يشهدها فى مجال العلاقات الدولية، فبالرغم من أن طبيعة العلاقات بين القوى العظمى تتغير بدرجات غير محسوسة، إلا أنها تؤدى إلى نتائج ملموسة بالنسبة للقوى الأصغر. وبالرغم من أن شعارات السبعينيات لازالت فى عمومها ملائمة لهذا العصر، إلا أن هناك تغيرات واضحة فى مضمون الموقف السياسى الدولى والقضايا التى يثيرها.

فالانفراج الذى وصل إلى ذروته فى هلسنكى عام ١٩٧٥، أصبح يعانى من الجمود فى وقتنا الحاضر، حتى أن الأمر يبدو وكأننا نمر بموجة جديدة من الحرب الباردة. وقد مثلت تطورات الأزمة الأفغانية التى حدثت فى نهاية العقد الماضى ذروة التحول عن سياسة "تخفيف التوتر" التى سادت فى الفترة السابقة، كما بين التدخل السوفيتى فى أفغانستان كيف أن التطورات الداخلية فى بلد مجاور تؤثر على الطريقة التى تدرج بها القوى العظمى مصالحها الاستراتيجية. ومع أن آثار الأزمة الأفغانية لازالت مستمرة حتى يومنا هذا، فإنها لم تعد مثل أزمة دولية كما كان الحال ساعة حدوثها فى نهاية العقد الماضى. فالعديد من المشكلات الجوهرية التى ظن السوفييت أو المتمردون وأصدقاؤهم أنه قد تم حلها لازالت قائمة، ولكن بعد أن أصبحت مقبولة كجزء من المسرح الدولى، وانضمت إلى مثيلاتها السابقة فى الشرق الأوسط وكمبوديا. وطالما كانت هناك خلافات فى وجهات نظر القوى العظمى والأخرى المحلية فيما يتعلق بالحل النهائى لهذه الأزمات، وطالما يوجد اتفاق

عام على أن حلاً عسكرياً صرفا هو عمل غير واقعي، فإن التسوية السياسية تصبح أمراً وارداً.

فالتعقيدات الرئيسية الكامنة فى المشكلة الكمبودية مثلاً، توجد خارج المشكلة ذاتها فى المثلث السوفيتى الصينى الفيتنامى. وسيكون من السذاجة أن نأمل فى حل بسيط يؤدى إلى انسحاب فيتنامى كامل من كمبوديا. فحل سياسى يعتمد على ضمانات من القوى العظمى بعدم التدخل كان يمكن التوصل إليه قبل سقوط بول بوت. أما الآن فإن هذا يبدو غير محتمل، وبالتالى فإننا سنكون بصدد عدد من الأزمات المستمرة، وإنما على مستوى مقبول دولياً.

وقد مرت سنوات منذ اندلاع الصراع العراقى الايرانى. وهذا الصراع لا يمثل صراعاً للمصالح بين القوى العظمى، وإنما فى الأساس يمثل عجز هذه القوى عن التأثير على مجريات الصراع عندما تكون الأطراف المتورطة فى الصراع غير مرتبطة بعلاقات وثيقة مع أى من التكتلين الكبيرين. وهذا واحد من المأزق التقليدية لحركة عدم الانحياز. فالتحرر من الارتباط بالقوى العظمى يقود إلى استبعاد احتمال تدخلها ولكنه لا يؤدى بأى حال إلى تأمين قيام حركة عدم الانحياز بدور فعال لحل الصراع. فسلطة الحركة هى سلطة أدبية تقوم على الإقناع. وفى مثل هذه الحالات فإن الدول صاحبة السيادة بدوافعها الإيديولوجية أو دوافع الأمن والعوامل الجيواستراتيجية سوف تتورط فى حرب استنزاف طويلة ما لم تكن الدول العظمى ترتبط بعلاقات وثيقة بأطراف الصراع. وقليل من البحث يؤكد لنا صحة هذه الفرضية فيما يتعلق بتوجهات كل من واشنطن وموسكو تجاه كل من إيران والعراق. لذلك فقد ترك الأمر لحركة عدم الانحياز، وغيرها من منظمات العالم الثالث أو الإقليمية — كمنظمة المؤتمر الإسلامى — لكى تبذل جهودها لاحتواء هذه الحرب. وكما افترضنا قبلا فإن هذه الجهود لن تكون مثمرة. وحل عسكرى من نوع ما سوف يتم التوصل إليه.

أما حرب فوكلاند فهى مثال غير مسبق ذلك أن أحدا لم يكن يتوقع نشوبها، لأسباب استراتيجية أو إيديولوجية. كذلك فإن الحل الذى تم التوصل إليه لم يكن مقنعاً بما فيه الكفاية، أكثر من ذلك، فإن رأى الكثيرين "لا يجب تشجيع استخدام القوة لتغيير الحدود الدولية"، وهناك كثير من المخاوف من أن يؤدى هذا السلوك إلى تشجيع دول أخرى – خاصة فى أمريكا اللاتينية – لتقليد ذلك النموذج.

كما أن فشل الولايات المتحدة فى منع نشوب حرب فوكلاند وعجزها عن تخفيف مستوى القتال، وتفضيلها لحلف الأطلنطى على جاراتها اللاتينيات، كل ذلك يؤكد حقيقة عدم كفاية وكفاءة السلطة التى تمتلكها القوى العظمى فى العالم المعاصر.

إن أحدا لا يستطيع أن يتوقع أين ستنشب الأزمة المقبلة، وهذه الأزمات الجديدة بدورها ستجذب القوتين العظميين أو إحداهما. ولكن لابد من ملاحظة أنه بقدر ما تكون مغامرة من القوى الصغرى فى أن تتورط فى صراعات محلية تجد أصولها فى المنافسات الدولية، فإنها تكون مخاطرة بالنسبة للقوى العظمى أن تتورط فى النزاعات المحلية.

وبرغم صحة كل ما سبق، وبالرغم من خفوت الانفراج، فإن علينا أن لا نغفل حقيقة أن الاتفاق الفعال بين القوتين الأعظم على عدم الاستخدام المباشر للقوة فيما بينهما يبقى واحد من الحقائق المميزة لعالم اليوم.

فعلينا أن نتذكر أن الإدارة الأمريكية الجديدة قد استمرت فى مراعاة بنود اتفاقية سولت – ٢، وبالرغم من أنها لم تصدق عليها. وهذه حقيقة ذات قيمة مركزية فيما يتعلق بأمن العالم. ويمكن اعتبارها ظاهرة صحية أو مرضية تبعاً للزاوية التى ينظر منها للأمر. ومن المهم كذلك أن نتذكر أنه خلال السنوات الثلاث السابقة تصاعد العداء بين العملاقين، صحيح أنه كان هناك أمثلة عديدة للعداء اللفظى لكن الخصمين قد خففا حرارته وقاما باحتوائه على المستوى العملى. وقد كان هذا واضح بشدة خلال الأزمة البولندية.

وفى إطار سعى القوتين الأعظم للحفاظ على السلام فيما بينهما وتجنب الدخول فى صراع عالمى، فإن ضوابط أخرى تحكم حركتها. فالخلافات داخل التحالفين الكبيرين حول المسائل الحاسمة يعتبر اليوم عنصراً هاماً من عناصر صنع القرار بالنسبة لكل من القوتين الأعظم. فالخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين واليابان حول انتشار وتوزيع الأسلحة، والتعاون الاقتصادى مع الاتحاد السوفيتى وحل المشكلات الاقتصادية العالمية. وقد أدى إلى وضع أصبحت فيه المسلمات التى سادت حقبة الخمسينات بشأن تماسك التحالف الغربى غير واقعية.

ولا يوجد مثل مطابق لهذا فى الموقف داخل الكتلة الشرقية، اللهم إلا المشكلات الاقتصادية – مثل مشكلة الطاقة بين دول الكوميكون، وأهم من ذلك فإن التورط المستمر لبعض الأقطار الاشتراكية ضمن النظام النقدى الدولى يؤدى إلى بعض التأثيرات على استراتيجيات دول الكتلة الشرقية، بل أنه يؤدى أحياناً إلى التخلى عن استراتيجيات معينة. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد بعض التفاوت فى الأوضاع الاقتصادية بين دول الكتلة الاشتراكية. فبينما أخفقت بولندا ورومانيا فى استخدام القروض الغربية – وهو الوضع الذى تشارك فيه يوغسلافيا من خارج التحالف الاشتراكى – فإن المجر مقارنة بدول التحالف الاشتراكى تبدو فى حالة أفضل. وفى نفس الوقت فإن السوفييت يبحثون بجد عن التعاون الاقتصادى والتكنولوجى مع السوق العالمية، وبالتالى فإنه يكون من الصعب فرض سياسات العزلة الاقتصادية على الكتلة الاشتراكية. وهذا سبب آخر يوضح كيف أن الموقف اليوم أكثر مدعاة للحيرة والتشوش. وأنه إلى هذا الحد توجد احتمالات للتغيير لم يكن من الممكن تخيلها فى عصر الحرب الباردة الأولى.

والأكثر أهمية من الصعوبات داخل المعسكر الاشتراكى هى المشكلات الواقعة فى المثلث السوفيتى – الأمريكى – الصينى، فالسياسات التى تم

الاتفاق عليها أثناء زيارة الرئيس نيكسون إلى بكين لا تبدو اليوم جذابة بما فيه الكفاية. إذ ظهرت صعوبات تمثل مشكلة تايوان - كان من المتوقع أن تكون أقل شأناً فى العلاقات بين العملاقين الصينى الأمريكى، وعلى جانبى الانقسام الكبير فى المعسكر الاشتراكى، يبدو أنه لدى كل من البلدين الاشتراكيين توجد تقييمات جديدة للممارسات السياسية والاقتصادية منذ وقع الانقسام الكبير بينهما فى بداية الستينات، والذى قد يؤدى بدوره إلى العودة لشكل من التفاهم على مستوى منخفض ولكن على أساس مقبول من الأيديولوجية الاشتراكية.

ويجب ملاحظة أن هذا التحليل المختصر والتجريدى لعدد من الأزمات البادئة والمستمرة فى العالم، لم يمس أخطر نقطتى انفجار فى عالم اليوم: المواجهة العربية الإسرائيلية فى الشرق الأوسط، والتوتر بين الشرق والغرب فى أوروبا.

فبالرغم من أن كلا من الحرب العراقية الإيرانية والأزمة الأفغانية لهما أهميتهما المطلقة والمقبلة، فإن أهميتهما تزداد بسبب علاقتهما بالصراع العربى الإسرائيلى. فتورط القوى الكبرى فى كل من الأزمتين هو فى الحقيقة بعد مكمل لتورطهما فى أزمة الشرق الأوسط. فسلام العالم فى جيلنا أمر غير ممكن التحقيق لم تحل المشكلة الفلسطينية نهائياً بما يرضى كل دول وشعوب المنطقة. وخاصة بعد تتابع وتصاعد عدد من الأزمات المتتالية خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب نشاط إسرائيل العدوانى، وبسبب غياب الرغبة الأمريكية فى قمع هذا البلد.

والأزمات الأوروبية بأحد المعانى هى أعمق وأخطر، ففشل الدبلوماسية فى هذه المنطقة من العالم قد يعنى جحيماً نووياً ونهاية الحضارة التى نعرفها، ولكن على الجانب الآخر فإن طبيعة هذا الخطر، وطبيعة أوروبا كمركز للحضارة الغربية والتكنولوجيا يجعل هذه الكارثة أقل احتمالاً. أكثر من هذا،

فإن الأزمات فى القارة الأوروبية قد تطورت بحيث أصبح من الممكن تنظيمها وضبطها بين موسكو وواشنطون. وهو التنظيم الذى بقى حيا حتى خلال أعنف التغيرات السياسية فى الخمسينات وبداية الثمانينات. لذلك فإنه بالنسبة لأهم نقطتى انفجار فى العالم فإنه سوف يكون من الحكمة أن نكون أكثر قلقاً بالنسبة للشرق الأوسط.

- ٢ -

لقد أصبحت تعقيدات النظام الدولى خلال السنوات الماضية موضوعاً لتعليقات عديدة، فالدولة القومية أو تجمعات الدول القومية لم تعد تتحرك وفقاً التوصيفات الايديولوجية البسيطة أو المصالح الاستراتيجية أو الشعارات الاقتصادية، فقد إختلطت العناصر الثلاثة معاً، وأصبحنا نشاهد حالات عديدة تنشأ من مواقف يكون من الصعب فيها على الدولة المعنية أن تستجيب بطريقة يمكن التنبؤ بها للتطورات الخارجية. وبداية، فإن التعقيدات تنشأ نتيجة لغياب عنصر الاستمرارية، وحتى عندما لا يكون ذلك ناتجاً عن انقلاب أو شئ من هذا القبيل، فإن تغييرات ذات شأن فى الشكل والمضمون تفعل فعلها. فسيلان عام ١٩٥٦ وموريشيوش عام ١٩٨٢ أمثلة لهذه الحالات. كما أن التغييرات فى السياسات الداخلية والخارجية لإندونيسيا عام ١٩٥٦، وفى أثيوبيا وليبريا وغانا فى السبعينات أمثلة توضح كيف تؤدى التغييرات غير الدستورية لنظام الحكم إلى تغيير فى التوجهات السياسية للدولة بشكل يكون مواتياً أو غير موات لأى من الكتلتين الدوليتين الكبيرتين. وقد بين لنا التاريخ المعاصر أن عديداً من التغيرات التى حدثت لبعض الأنظمة الحاكمة إنما ترجع إلى الحساسية غير الكافية من جانب الطبقات الحاكمة فى الدولة المعنية تجاه مظاهر الفقر وغياب العدالة الاجتماعية أو الاثنين معاً.

ومن المثير ملاحظة أن الأيديولوجيا تلعب دوراً محلياً أكثر من قيامها بدور فى السياسات الدولية كأداة للتغيير، فلقد ابتعدنا بزمن عن تلك الأيام البطولية التى نشبت فيها الثورات الأولى. عندما أخذ حكام النظم الثورية على

عاتقهم مهمة تصدير عقائدهم وإنجازاتهم الثورية. أما اليوم فإن الأيديولوجيا أصبحت تحمل الكثير من المعانى السلبية وتلعب دورها كميكانيزم دفاعى، أكثر منها كأداة نشطة للتحريض السياسى. وبالرغم من هذا فإنه من المربك والمقلق لأى حكومة أن تصبح هدفاً أيديولوجيا لدولة أجنبية إذا كانت تعانى من صعوبات ناشئة عن تمردات داخلية وخارجية. فلم تعد الأيديولوجيا أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة الكبرى إلا فى تلك الأجزاء من العالم التى لا تضم مصالح جيو سياسية أو استراتيجية، أما فى الحالات الأخرى فإنه لا يوجد مانع أمام الفعل المباشر، إذ يكون رد الفعل عاجلاً وفعالاً وحاسماً مثل حالات تشيكوسلوفاكيا، أفغانستان، جواتيمالا، والسلفادور.

وفى عالم متغير مثل عالمنا، فإننا نشهد فى بعض الأحيان تغييرات هامة فى إطار نفس النظام السياسى، فاهتمام الرئيس كارتر بحقوق الإنسان، واهتمام ريجان بمساعدة السلطات الحاكمة ضد الثورات الشعبية أمثلة لهذا النوع من غياب الاستمرارية، وإذا ما نظرنا إلى هذه التغييرات بمنظور عالمى، فإننا سنجد أن عديداً من حلفاء الولايات المتحدة لا يقبلون هذا التغيير بسهولة. وهذه الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها كما هى تتسبب فى واحدة من المشكلات الهامة التى تواجه دول العالم الثالث، فإنها فى الوقت نفسه تطرح أمامها خيارات جديدة.

وفى الاتحاد السوفيتى، فإنه بالرغم من الطبيعة الثابتة للمؤسسات المعنية برسم السياسات، فإنه يشهد نفس ظاهرة غياب الاستمرارية التى تشهدها المجتمعات الأخرى، وهى تغيرات قد تكون بطيئة ومتعثرة، وتفعل فعلها على مدى عدد من السنين، وهذا هو ما حدث بعد انتهاء المرحلة الستالينية ومرحلة حكم خروتشيف. أما اليوم فإن القيادة السوفيتية تبدو منظمة (جماعيا) أكثر مما مضى ولكنها تتكون من أفراد متقاربين سنا وخبرة وعقيدة. وبمعيار أكثر محافظة، فإنهم يأتون غالباً من جمهورية أوكرانيا. وعندما تتخلى هذه

المجموعة عن القيادة، فإن علينا أن نتوقع أن يحل محلهم مجموعة أخرى غير معروفة لنا، وعلى مدى عدة أجيال سوف تظهر اختلافات فى وجهات النظر بين القيادة الجديدة وسابقاتها. وفى هذه الحالة فإن العلاقات السوفيتية الصينية، والسوفيتية - الأمريكية سوف تشهد تطورات عميقة، ومثل هذا الاستنتاج يوضحه كذلك وضع القيادة الصينية حيث تتقلص مجموعة صانعى القرار إلى عدد محدود من القادة الأقوياء المسنين الذين حاربوا معارك السنوات الماضية، كما لو كانوا يستعدون لمعارك الغد. وبعبارة أخرى فإن بداية براجماتية جديدة فى مثلث القوى الأمريكى السوفيتى الصينى سوف تترك آثارها على العالم.

إن المشكلات الداخلية التى يعانى منها بلد معين تعبر عن نفسها بالضرورة فى السياسات الخارجية لهذا البلد. فبينما تمر الماركسية بعد أن تحولت إلى أيديولوجية رسمية للدولة بمرحلة إعادة تقييم للذات، تستمر دولة الرفاهية فى الغرب فى الازدهار. وقد ينتج عن هذا فوضى أو رد فعل محافظ ضد النظام القديم. ولكن ما سوف يحدث بالضبط هو أمر يصعب التنبؤ به. فالتطورات الداخلية فى بولندا ترتبط بالضرورة بالمشكلات الأيديولوجية فى الغرب الرأسمالى كصعود الشيوعية الأوروبية فى إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، ومقاومة العسكريين للديمقراطية فى إسبانيا، واستمرار المحافظين فى بريطانيا واسكندنافيا. وبينما تعيش الاشتراكية فى بعض البلاد مرحلة من الازدهار، فإنه يبدو أنه حتى فى أقصى حالات نجاحها قد تم تحويلها إلى اشتراكية ديمقراطية هادئة، كذلك فإن الصين ويوجوسلافيا تخوضان تجربة مثيرة فى الإدارة الاقتصادية. والتى سوف تؤدى بدورها إلى نتائج - وإن كانت غير مباشرة - ليس فقط بالنسبة لارتباطاتها الخارجية وإنما أيضاً بالنسبة للتنظيمات والمؤسسات المحلية وشكل ملكية أدوات الإنتاج والسيطرة على المؤسسات السياسية. وحتى الاتحاد السوفيتى ذاته يتأثر بنتائج حركات

المعارضة التى أوقعت النظام البولندى فى مأزق. وسوف يكون من التبسيط الشديد للمجتمع السوفيتى أن نتصور أن التطورات المعاصرة فى الأفكار الماركسية تؤثر على مثقفيه، فإذا تولت قيادة جديدة أمر هذا المجتمع فإن تغييرات أساسية سيكون لها بالضرورة آثارها البعيدة على البلاد أعضاء الكتلة السوفيتية.

وارتباطاً بالتغيرات فى البلاد المتقدمة فإن البلاد العالم الثالث سوف تشهد تطورات مماثلة، وبينما يصعب إجراء مسح مستفيض لهذه التطورات، فإنها سوف تتميز عموماً بتكيفها تبعاً للواقع الذى تنشأ فيه، وبتميزها عن الأيديولوجيا الغربية. فظهور السلفية الإسلامية فى إيران هى ظاهرة مختلفة نوعياً عن أى تطورات مشابهة فى الغرب. وكل تقييم تجربة البلاد المتقدمة أو القوى الكبرى لاستراتيجيتها تجاه العالم النامى يجب يأخذ فى اعتباره الموجة الجديدة من إعادة الاعتبار للقيم القويمة بقوة بطريقة معاصرة وفعالة. وسوف يظل سؤال هام طوال العقدين القادمين ما إذا كان ذلك يبقى محدوداً بإيران أو سينتشر فى الأقطار المجاورة. كما يرتبط بهذا السؤال سؤال آخر عن مدى نجاح الأيديولوجية العلمانية، أو بشكل أكثر دقة عن مدى نجاح نماذج مجتمعات التعدد الدينى التى تمثل الهند ومصر نماذج هامة لها.

وبينما تحتكر مجموعة ضيقة من رجال السياسة اتخاذ القرارات فى القضايا الاستراتيجية وقضايا العلاقات الخارجية، فإن تطورا جديداً قد حدث إذ تطالب أعداد متزايدة من عامة الناس بالمشاركة فى صنع القرارات خصوصاً فيما يتعلق بشئون نزع الأسلحة النووية، والمحافظة على البيئة. وقد أصبح هذا عاملاً مهما فى العلاقات الدولية خلال السنوات الثلاث والأربع الماضية.

وقد تعلمت كل الدول أن تدير صراعاً عبر قوانينها ومؤسساتها مع المظاهرات الشعبية ضد سياسات الدولة. فقد أصبحت ظاهرة العصيان

المدنى فى المجتمعات المتخلفة عاملاً مهماً يؤخذ فى الاعتبار فى هذا الربع الأخير من القرن العشرين. فحركة "نزع السلاح من جانب واحد" فى أوروبا ليست مثل سابقتها فى الأربعينات والخمسينات، إذ تخلصت الحركة الجديدة نهائياً من وصمة الإقليمية التى وصمت سابقتها. وهى بكل الحسابات حركة قوية الجذور ترتبط بالأحزاب الشيوعية المحلية وإن لم تسهم هذه الأحزاب فى خلقها. وبعيداً عن أوروبا فإن العصيان المدنى المسلح الذى يقوم به العرب فى الضفة الغربية ضد الاحتلال الإسرائيلى تذكرنا بالحدود المفروضة على حرية الحركة المتاحة للدولة فى هذا العصر.

هذا المسح -- بغض النظر عن بعض المآزق التى تواجه الدول القومية فى تحديد خياراتها السياسية – هو أمر مفيد لتقدير الصعوبات التى تواجه بلادنا والتى ستواجهها فى المستقبل القريب. فهناك التناقضات بين الولاءات الأيديولوجية والإقليمية وبين الروابط الدينية والعلمانية، وبين التحالفات القديمة والعلاقات الاقتصادية الجديدة. وقد تكون قائمة بكل هذه الصراعات والتناقضات غير مطلوبة، ولكن توضيحاً لما نطلبه فإننا نذكر مثلاً ردود أفعال دول الكاريبى تجاه تطورات أزمة فوكلاند، وتناقضها فى ذلك مع تضامن كوبا المثير مع الدكتاتورية العسكرية فى الأرجنتين، كما أننا نستطيع أن نرى نفس الظاهرة فى اتجاهات عدد من الدول العربية والإسلامية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى.

وواحدة من أهم المشكلات الأيديولوجية الأساسية فى العالم الثانى هى عدم قدرتنا على صياغة طريق للانتقال من المؤسسات السياسية الموروثة غير العادلة وغير الديمقراطية إلى أوضاع حديثة توفر تمثيل ديمقراطى مستقر للجماهير.

وهى مشكلة على كل مجتمع أن يواجهها بنفسه. كذلك فإن الوجود القوى للدول الكبرى فى بلادنا واستنادها إلى مؤسساتها وهيئاتها فيها لإعاقة عملية

التغيير المطلوبة حفاظاً على مصالحها المالية والتجارية يظل عاملاً هاماً وإن كان غير حاسم فى هذا المجال. فالقوى المحلية تظل هى العامل الحاسم، وكذلك الطريقة التى تتبعها القيادة الحاكمة لإدارة شئون الدولة فى هذا المجال. ومن الظواهر التى يجدر الإشارة إليها أيضاً فى هذا الإطار استناد القوى الأجنبية للدكتاتوريات الحاكمة فى بعض بلاد العالم الثالث للعبث بأوضاع هذه البلاد.

إن صورة الوضع الدولى كما يبينها التحليل السابق هى صورة مركبة ومحيرة ومليئة بالتناقضات، ولكن على أى الأحوال فإن الأمل فى إمكانية التعامل معها ومعالجتها ليس وهماً. فالسمة الرئيسية لعالم اليوم هى استمرار سلطة القوتين الأعظم. فى نفس الوقت الذى يصاب فيه نفوذهما بضعف نسبى داخل تحالفاتهما ونظمهما السياسية والاقتصادية. كذلك فإن مواجهة بين القوتين الأعظم هى أمر غير متوقع، بل أن كثير من التطورات المتفجرة خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية قد تمت تحت مظلة الهيمنة المشتركة لهما وبمشاركتهما.

ونستطيع بأحد المعانى أن نتفق مع ميكيافيللى فى عبارته "إن صاحب السيادة عندما يسمح بشئ فإنه يأمر به" وهى العبارة التى تنطبق على وضع الدول الكبرى فى عالم اليوم، ولكن على المستوى العملى فإن كثيراً من أفعال الدول الصغيرة هى نتاج للقوى المحلية والاجتماعية والاقتصادية، أو نتيجة لنزاعات قديمة ومنافسات بين القوى المحلية، والمشكلة أن أحداً لا يستطيع أن يتنبأ بدقة ما إذا كانت حادثة معينة سوف يتم تصعيدها إلى مستوى الصراع العالمى أم لا؟

وعلى الجانب الآخر فإن نظام الأمم المتحدة، بالرغم من التحديات التى تواجهه والانتهاكات التى تعرض لها لازال يعمل، والنظام الدولى كما عرفناه بعد الحرب العالمية الثانية لازال مستمراً فى أداء وظائفه. وتجدر الإشارة إلى

أن القوى العظمى ليست وحدها المستفيدة من نظام الأمم المتحدة بشكله الحالى، إذ تتمكن الدول الصغيرة كذلك من الاستفادة منه. ففلسفة عدم الانحياز تقوم على قاعدة أنه من الممكن للأمم الصغيرة أن تستخدم نظام الأمم المتحدة لإحداث تطوير سلمى للعالم. فإذا ما تم هذا التطوير خارج الأمم المتحدة وفى مواجهة قواعدها القانونية فإن دول عدم الانحياز لا تستطيع أن تتصرف إلا بطريقة الوحيدة التى تضمن لها الفاعلية، أى بتطوير التضامن فيما بينها وتطوير الفاعلية التنظيمية للحركة، وتطوير برامجها السياسية والاقتصادية.

فالمسح السريع لمناطق الخطر المحتلة على خريطة العالم بين مدى أهمية حركة عدم الانحياز لتبنى استراتيجية مخططة، والتحرك على المستويات السياسية والاقتصادية. فبعد قرن من الاستقلال السياسى فى أمريكا اللاتينية يبقى الخطر الرئيسى فى القارة هو عجز المجتمعات المختلفة عن بناء حكومات مستقلة على قاعدة من المشاركة من كافة التجمعات العرقية والطبقية، كذلك فإن الأدوار المتناقضة التى تقوم بها كل من الكنيست والنخبة العسكرية فى عدد من دول أمريكا اللاتينية تبين أن الإجماع الوطنى فى هذه البلاد لازال أمراً بعيد المنال. وإلى جانب هذه المشكلة العامة تبقى مشكلة المطالبات الإقليمية وصراعات الحدود والتى يمكن أن تنفجر فى أى لحظة. إذ من الممكن فى أى وقت أن تظهر قوتان جديدة تجذب القوى الكبرى إلى المنطقة. كما تلعب بعض دول القارة الأمريكية دوراً مثيراً كمصدر للإثارة والدعاية الأيديولوجية يميناً أو يساراً كما تفعل كل من جواتيمالا وكوبا كذلك فإن مشكلة الولاء أو الانتماء تجد لها مكاناً فى القارة اللاتينية إذ لا يوجد هناك أقوى من الانتماء لأمريكا اللاتينية كقارة وكهوية، وبالرغم من ذلك فقد وقفت أمم الكاريبى ضد الأرجنتين ومع بريطانيا العظمى فى الحرب الأخيرة بسبب المخاوف التى تنتابها تجاه المطالب الإقليمية لكل من فنزويلا

وهندوراس، وأيضاً بسبب الخوف من النفوذ الكوبى أما كوبا فقد وجدت نفسها بتأثير مبدأ التضامن القارى على الجانب المناقض أيديولوجيا عموماً، فإن مشكلات أمريكا اللاتينية كان من الممكن أن تكون أقل خطورة إذا كانت فى قارة أخرى بعيداً عن القوة الأمريكية، وخاصة حيث تعمل إدارة الرئيس ريجان فى اتجاه مفاقمة أوضاع القارة.

أما فى أفريقيا فإن منازعات الحدود التى خلفتها وراءها الإمبراطوريات الاستعمارية لازالت مستمرة فى توليد آثارها السلبية، ولازالت منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز تعانى من هذه الآثار ففى بعض بلاد شمال أفريقيا مثل النيجر وتشاد فإن مشكلة الحدود هى مشكلة شديدة التعقيد نتيجة امتلاك بعض هذه الدول لمصادر معدنية غنية ذات أهمية كبيرة للقوى الكبرى. كذلك فإن العقائد الثورية فى الدول المجاورة مع مشكلات الفقر المزمن والقهر تجعل الموقف فى هذه الدول قابل للانفجار فى أى لحظة، أيضاً فإنه فى مناطق غرب أفريقيا توجد صراعات مشابهة على تخطيط الحدود، وهى تهدد بالانفجار مثلما حدث فى حالة المطالبات الإقليمية التى أدت إلى نشوب الحرب بين الصومال وأثيوبيا. أما فى الجزء الجنوبى من القارة فتوجد بؤرة الخطر القابلة للانفجار. فكل من أنجولا وموزمبيق أصبحت هدفا لاعتداءات جنوب أفريقيا تحت دعوى متابعة المتمردين. والاحتمال الوحيد الذى ينقذ جنوب أفريقيا هو استمرار الحوار الدبلوماسى وأن تحاول بعض دول المواجهة مثل زامبيا تهدئة الأمور إن لم يكن حلها. ولكن خبرتنا مع إسرائيل وجنوب أفريقيا كأعضاء فى المجتمع الدولى تعلمنا أنه علينا أن لا نكون متفائلين بشأن سلوك بريتوريا فى العقد القادم. وعلينا أن نلاحظ أن جنوب أفريقيا يعيش مرحلة من صعود السياسات الرجعية والعدوانية فى سياستها الداخلية والخارجية، وعلينا بالتالى أن نكون مستعدين لمواجهة الأنشطة غير الشرعية لبريتوريا فى محاولتها للدفاع عن ما تظنه مصالحها

المشروعة، فهي محاطة بجيران يأخذون منها مواقف عدائية: سيشل، موريشيوس، مدغشقر، وكذلك أنجولا وموزمبيق، وفي هذا الإطار يجب ألا تخدعنا الخطوة الأخيرة التي خطتها بريتوريا تجاه سوازيلاند بإعطائها جزءاً من أرضها الوطنية. فقد كان لهذه الخطوة غرضين: التخلص من السود في هذه المنطقة التي خضعت قبلا لسلطة جنوب أفريقيا، وكذلك تشجيع سوازيلاند على المطالبة بجزء واسع من أراضي موزمبيق.

والموقف في الشرق الأوسط كما أكدنا قبل ذلك هو الخطر الملح في عالم اليوم، وشهرة هذا الصراع لا تجعل من المهم أن نقدم تحليلاً تفصيلياً له. وعلينا أن نلاحظ أن أكثر التطورات أهمية على مدى السنتين الماضيتين، المتمثلة في القدرة المتزايدة لإسرائيل على خرق قواعد القانون الدولي ونظام الأمم المتحدة، وتجاهل الرأي العام العالمي بكل أمان وحرية. وللأسف فإنه لا يوجد حل عاجل وسهل في المدى المنظور لهذه المشكلة، وبداية فإنه لابد أن تجد الدول أطراف النزاع طريقاً بمساعدة القوى العظمى والأمم المتحدة وكل الطاقات المعنوية والسياسية لحركة عدم الانحياز للتوصل إلى حل لمشكلة الأمن الإسرائيلي، وحقوق الشعب الفلسطيني. وفي هذا المجال فإن تورط الولايات المتحدة المباشر في المشكلة بسبب نفوذ العنصر اليهودي بين الشعب الأمريكي، وخاصة ضمن النخبة الأمريكية هو أمر هام في نفس الوقت الذي يشكل فيه استمرار استبعاد السوفيت من عملية صنع القرار في المنطقة أمراً خطيراً. أما مشكلة أفغانستان والمواجهة الإيرانية العراقية، فإن لهما منطقهما الخاص، فهما ليسا بالضرورة مرتبطين بالصراع العربي الإسرائيلي. ولكن مع استمرارها طويلاً بلا حل، فإنها تصبحان جزءاً من المشكلة الأكبر التي تواجه الغرب والناتجة عن ظهور قوة جديدة تماماً في ميدان الصراع وهي الإسلام. أما عن الأبعاد الأخرى لهذا الصراع فإن العربية السعودية وبلاد الخليج التي كانت حتى الآن بعيدة عن الانغماس المباشر في الصراع يتنابها

خوف شديد على ثرواتها البترولية، ويزيد من هذا الخوف وجود الأقليات الشيعية والفلسطينية فيها، وبينما لن يؤدى شتات جديد للفلسطينيين بإخراجهم من لبنان إلى حل المشكلة الفلسطينية، فإنه سيؤدى إلى نشر المشكلة فى كافة أرجاء العالم العربى بما فيه البلدان الخليجية.

وحتى الآن فإن أيا من القوى العظمى ليس له روابط وثيقة بأى من طرفى الصراع العراقى الايرانى. وقد أدى هذا إلى أن كلا من القوتين الأعظم ليس له إلا درجة محدودة من النفوذ فيما يتعلق بهذا الصراع، فى نفس الوقت الذى تؤدى فيه أى درجة أعلى من الاستقطاب إلى انفجار الموقف وخاصة فى ارتباط ذلك بمسألة المياه الدافئة وحقول النفط، وفى هذا الإطار فإن قرار الولايات المتحدة بالنظر إلى المسألة الأفغانية من زاوية تأمين حقول النفط محاصرة النفوذ السوفيتى فى جنوب اليمن وأثيوبيا، يزيد من احتمالات المواجهة المباشرة، وبينما لا يشكل أيا من هذه الأسباب منفردا سبباً كافياً لإثارة صراع مباشر بين القوى العظمى فى المنطقة، فإن مجموع هذه الصراعات فى لحظة تاريخية تراجيدية قد يؤدى إلى أزمة تشمل كل المنطقة ولهذا فإنه على حركة عدم الانحياز أن تفعل ما بوسعها لتهدئة هذا الصراع وتجنب هذه الكارثة.

كذلك فإن منطقة جنوب آسيا والمحيط الهندى تتأثر بشكل مباشر بتطور الأوضاع فى جنوب غرب آسيا، فكل من الهند وباكستان قد شعر بوطأة أزمة الطاقة إلى درجة كبيرة بسبب روابطهما الاقتصادية مع البلاد العربية. وأيضاً فإن إدخال منطقة المحيط الهندى ضمن مجال النشاط العسكرى للأساطيل الأمريكية، ومسئولية الاتحاد السوفيتى أيضاً فى هذا المجال. قد أدى إلى سرعة سباق السلح الذى بدأ فى المنطقة منذ نهاية الستينيات. وعموماً، فإن العلاقات بين دول جنوب آسيا - بالمقارنة - هى علاقات عادية وحتى عندما تكون هناك خلافات كبيرة فى وجهات النظر مثل تلك التى بين الهند ونيبال

حول الاقتراح النيبالى بإقامة "منطقة سلام" أو بين الهند وباكستان حول تفاصيل معاهدة عدم الاعتداء فإن الحوار الدبلوماسى لا ينقطع، كذلك فإن هناك زيادة فى التبادل الاقتصادى والثقافى بين أكبر دولتين فى المنطقة، كما تؤخذ قضية التعاون الاقتصادى بين بلاد جنوب آسيا بجدية من كافة دول المنطقة وبرغم كل هذا فإنه من المحزن أن العلاقات الهندية الباكستانية قد أصابها الاضطراب، وتضاءلت إمكانية تخفيف سباق التسلح الذى يضر بخطط التنمية فى كلا البلدين، وذلك لحساسية العلاقات بين البلدين تجاه مشكلات القارة الهندية والمشكلات العالمية، ويؤدى هذا الوضع إلى نتائج خطيرة، فكثير من أزمات العالم الثالث لها أبعاد أكثر خطورة من الأزمات العسكرية التى يمكن توقعها أو منعها أو امتصاصها وهى الأزمات ألتى تجد جذورها فى الفقر والاضطهاد وفى الاستغلال المحلى والإمبريالى. فأقطار شبه القارة الهندية تحتاج للمساعدة من أعضاء المجتمع الدولى. وخاصة أرستقراطية هذا المجتمع لتحقيق التقدم بطريقة نظامية وسلمية، وهو المسار الذى قطعته التطورات الأخيرة بالعالم والمنطقة.

وفى جنوب شرق آسيا وشمالها الشرقى تؤدى المشكلات بين الأقطار الآسيوية والهند صينية، وبين تايوان والصين وكذلك بين دولتى كوريا إلى صعوبة التعايش بينهما، والصراعات بين دول هذه المنطقة معروفة إلى حد لا نصبح فيه مضطرين إلى تقديم تحليلات مفصلة لها. ولكن ما يهمنا هو الإشارة إلى أن هذه الصراعات الإقليمية تستمد حيويتها وطاقة دفعها من ارتباطها بالمنافسة على الصعيد العالمى بين القوى الكبرى، والتى تبقى تمثل أهم مشاكل عالمنا المعاصر. وحتى ٢٠ عاماً مضت كانت أوروبا هى المركز الوحيد للصراع العالمى أما اليوم فإن المواجهة قد انتقلت بفعل التطورات التكنولوجية إلى الشرق حيث تتواجه الجيوش الصينية والسوفيتية، وتقام الترتيبات العسكرية لمواجهة القوة السوفيتية وفى هذا المجال فقد أتت الشهور الثمانى عشر السابقة من عمر إدارة ريجان بعناصر جديدة وخطيرة على

الوضع الاستراتيجي إذ خرجت علينا بأفكار جديدة من نوع أن الانتصار فى حرب ذرية هو أمر ممكن وأنه يمكن تخفيض مستويات الدمار الناشئة عنها والتحكم فيها. وبينما أصبحت هذه الأفكار مقبولة فى أوساط الإدارة الأمريكية، فإن أيا من البشر العقلاء لا يمكنه أن يقبل منا هذه الأفكار. وبين سكان غرب أوروبا التى سوف تكون فى اى سيناريو للصدام بين القوتين الأعظم مسرحاً للحرب الذرية فإن مبدأ استخدام القوة النووية لردع هجوم بالأسلحة التقليدية يعد أمر مرفوض تماماً وقد أظهرت دراسات كثيرة مدى الخطر الذى تمثله حرب نووية على الجنس البشرى.

وواحد من المظاهر التى تمنح الأمل فى عالم اليوم هو التأكيد المستمر على الموقف الجماهيرى المعادى لمثل هذه السياسات الخطيرة، كذلك فإن إعلان الحكومة السوفيتية عمداً أنها لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية يعد تطوراً إيجابياً هاماً. وقد أعطت الصين وعداً مشابهاً عندما أجرت تجربتها النووية الأولى عام ١٩٦٤، وعلى حركة عدم الانحياز أن ترفع صوتها عاليا ضد استخدام الأسلحة النووية بأى شكل وفى أى وقت.

- ٤ -

إن الدول الصغيرة فى عالم اليوم تواجه وضعاً صعباً، إذ تنفرد الدول القوية باتخاذ القرارات التى تهم العالم أجمع، وفى الحالات النادرة التى تتمكن فيها الدول الأقل ضعفاً من الابتعاد بمصالحها عن مجال نفوذ الدول الكبرى، فإن ذلك يكون أيضاً ضد مصالح الدول الأكثر ضعفاً، وللأسف فإن الصراعات على كافة المستويات تتداخل، وتغلب الطبيعة العالمية للصراعات على طبيعتها المحلية، إذ تسيطر الدول الكبرى على حركة توابعها. وبالرغم من كل هذا فإنه لازالت توجد فرص للمناورة أمام الدول الصغيرة، إذ لازال يوجد نظام - غير جيد ولكن له بعض الفاعلية - يعتمد على الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الجمعية العامة، الوكالات المتخصصة. ومشاركة القوى الكبرى فى هذه المؤسسات يجعل من الممكن تجنب الأزمات فى اللحظة

الأخيرة. أو احتوائها ومحاصرتها عند مستوى منخفض لصالح كل دول العالم. كذلك فإن الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز مثل الهند ومصر قد اعتادت أن تستخدم النفوذ الأدبى للحركة فى إطار نظام القوى العالمى القائم.

لقد بدأت حركة عدم الانحياز فى أيام ما قبل التأسيس كحركة جماعية ضد الاستعمار، وقد تطورت مؤخراً لتصبح منظمة للتضامن ضد كافة أنواع الاستعمار الجديد. ففى ١٩٦١ كانت مشكلة تصفية الاستعمار قد أوشكت على نهايتها. إذ أدى اختفاء الإمبراطورتين الاستعماريتين الرئيسيتين نهائياً إلى جعل استمرار الإمبراطوريات الأقل شأناً غير ممكن. فاختفاء الإمبراطورية البرتغالية كان عندئذ مجرد مسألة وقت. وحتى فى هذه الحالة، فإنه يجب أن نلاحظ أن عملية تصفية الاستعمار قد اكتسبت قوتها من مزيج من حروب التحرير وضغط الرأى العام الذى عبر عن نفسه فى الأمم المتحدة، وكان له أثره على النظام السياسى فى الدول الاستعمارية نفسها. أما المشكلات التى خلفها الاستعمار البرتغالى وراءه فى مستعمراته السابقة، فهى مشكلات ذات طابع أيديولوجى معاصر تجد جذورها فى العمليات الاجتماعية التى تحدث فى بلاد العالم النامى، وآخر مستعمرتين فى أفريقيا هما زيمبابوى التى استقلت منذ سنتين بمزيج من الكفاح والمفاوضات، ولم يبق الانامبيبا التى نرى وكلنا أمل التطورات الأخيرة التى يمر بها الموقف هناك.

وظهور عدد كبير من الدول المستقلة حديثاً على المسرح الدولى قد أدى إلى توسيع عضوية حركة عدم الانحياز فى الخمس سنوات الماضية، فعالمية الحركة أصبحت بقدر عالمية العالم النامى، واليوم فإن انتماء دولة من العالم الثالث لحركة عدم الانحياز ليس مجرد سلوك يفرضه الشعور العام، ولكنه قضية انتماء. فكل الدول المستقلة حديثاً تنضم لمنظمة الدول غير المنحازة بطريقة آلية، كما تسعى الدول التى ابتعدت عن الحركة فى فترة ماضية لأسباب أيديولوجية أو قومية للحصول على عضويتها ثانية، ومن المعتقد أن

الاتساع فى عضوية حركة عدم الانحياز قد أدى إلى زيادة التناقضات فيما بين أعضائها. ولكن هذه ليست ظاهرة جديدة، ففى عام ١٩٦١ فإننا شاهدنا هذه المشكلة - وإن كانت على نطاق ضيق - ففى باندونج - المعروفة لحركة عدم الانحياز - كانت مشكلة الخلافات بين دول الحركة مشكلة قائمة، وقد تعلمنا عبر السنوات أن نتعايش مع هذه المشكلة بالتوصل إلى قرارات جماعية فى القضايا السياسية، وبتأجيل بحث المطالبات الإقليمية.

وتتداخل برامج حركة عدم الانحياز مع استراتيجية مجموعة الـ ٧٧ فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ففى قضايا نزع السلاح والتمييز العنصرى، وتصفية الاستعمار، وقضايا التنمية، فإن الدول غير المنحازة تمارس ضغطاً فعالاً فى الأمم المتحدة.

ونتيجة لطبيعة بناء الأمم المتحدة، وتركيز القوة فيها فى يد القوى العظمى، فإننا تعلمنا عبر سنوات أن نكيف أنفسنا مع حقائق الموقف، وأن نحاول إدخال التعديلات على النظام الاقتصادى العالمى بوسائل الإقناع والدعاية والمفاوضات وفى هذا الاتجاه، فإننا لم نحرم أنفسنا من مساعدة الجماعات المتعاطفة فى العالم المتقدم، فالشعوب فى اسكندنافيا وهولندا، جماعات تقدمية هامة فى عديد من الدول الرأسمالية تقف معنا فى سبيل بناء نظام اقتصادى عالمى عادل.

وللأسف، فقد أخرجت الدول الاشتراكية نفسها من حوار الشمال والجنوب تحت دعوى أنها لا يجب أن تتحمل مسئولية الاستغلال الإمبريالى للشعوب. وإن كانت الدول الاشتراكية قد ساعدت بلاد العالم الثالث فى جهودها التنموية بمساعدتها على بناء قاعدة من الصناعات الثقيلة، وعبر تقوية القطاع العام فى اقتصاديات العالم الثالث، وبالتالى فإن المجموعة الاشتراكية قد قامت بدور متعدد الأبعاد فى بنائنا الاقتصادى. وكتكملة للصورة فإن علينا أن لا ننسى الدور النشط الذى لعبته بعض الدول المتقدمة

فى تقديم المساعدات للعالم الثالث، والنصيب الهام من المساعدة الذى يصل إلينا عبر المنظمات النقدية الدولية، وبالرغم من أن لنا جميعاً تحفظات على أنشطة البنك الدولى وممارساته التفضيلية، وكذلك على السياسات التى يتبعها صندوق النقد الدولى، إلا أننا لا ننكر الدور البناء الذى لعباه فى بناء اقتصادياتنا.

لقد وصل حوار الشمال والجنوب اليوم إلى مرحلة حاسمة وبلاد مثل الهند ومصر التى لا تنتمى لأيا من الكتلتين المتطرفتين فى حركة عدم الانحياز عليها أن تعمل لكى يصل هذا الحوار لنتائج إيجابية. وفى هذا الإطار فإن علينا أن نفعل ما فى وسعنا لإقناع الدول الرأسمالية الغربية خصوصاً اليابان وألمانيا الغربية والولايات المتحدة بضرورة أن تبدى قدراً أعلى من التفهم مما أبدته حتى الآن للنتائج الاجتماعية والسياسية للسياسات الاقتصادية الحالية فى المجتمعات الفقيرة، وخاصة لأن الإدارة الأمريكية تعمل على تشجيع نظام السوق والملكية الخاصة على حساب التخطيط والملكية العامة. وعلى أى الأحوال فإنه لا يوجد حل بسيط يمكننا بمقتضاه أن نجعل الحوار مع الولايات المتحدة فعالاً ومثمراً، ولكن عموماً فإنه يجب علينا أن نتخلى عن التبسيط الدوجماتى، وأن نأخذ فى اعتبارنا النتائج المعقدة سياسياً واجتماعياً للسياسات الاقتصادية. يحكما فى هذا ليس فقط العوامل الاقتصادية وإنما أيضاً العوامل السياسية والاستراتيجية. وعلينا أن نضع هذه العناصر جميعاً فى متناول وعى الولايات المتحدة والمؤسسات النقدية الدولية حيث لا تغنى الوصفات الحسابية عن أخذ حدود قدرات الجماهير المحرومة على التسامح والصبر. والمهم هو أن نتجنب كل أشكال الإثارة الخطابية، وأن نكتشف مساحات للقاء المشترك فى مرحلة صعبة تعانى فيها البلاد المتقدمة من الانكماش والبطالة. وعلى أى جدول أعمال تضعه الدول غير المنحازة لمعالجة قضاياها الاقتصادية أن يضم مشروعاً محدداً لإشراك

الدول الاشتراكية فى الحوار بين الشمال والجنوب. وقد تساعد خبرة بعض البلاد الاشتراكية فيما يتعلق بالعلاقات بين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي والتبادلات التجارية والتكنولوجية بينهما فى هذا المجال، وعلى كل من المجموعتين الدوليتين أن ترتب علاقاتها بدول العالم الثالث ليس بشكل منفصل وإنما بطريقة علنية وبناءة، وهنا أيضاً فإن بلاداً مثل الهند ومصر ويوجوسلافيا بخبرتها وخبرائها تستطيع أن تساعد على التوصل إلى حلول وترتيبات جديدة دون استبعاد لأى دولة أو مجموعة من الدول.

هذه المشكلات الاقتصادية برغم أهميتها لا يمكن فصلها عن المشكلات الأخرى السياسية والاستراتيجية، فإنه بالنسبة للملايين التى تعيش تحت خط الفقر يصبح الاختيار بين الموت بالتفجيرات النووية، أو الموت البطئ بالأمراض والمجاعات والكوارث اختيار بغير ذى معنى. كذلك فإنه يجب أن نعطى أهمية مساوية لخلق السلام بطريقة فعالة ليس فقط عبر منع الحرب، وإنما أيضاً ببناء المؤسسات المضادة للفوضى قومياً ودولياً، ولهذا الغرض فإن حركة عدم الانحياز عليها دور هام فى صياغة برنامج جاد وتفصيلي لتنمية الاعتماد الجماعى على النفس بين الدول النامية، وأيضاً لزيادة قدرتها على المساومة فى القضايا السياسية والاقتصادية فى مواجهة القوى الكبرى. فالمتروبولات لازالت مستمرة فى فرض هيمنتها، ومهمتنا خلال العقود القادمة أن نستبدل الروابط التى تربطنا بالبلاد الاستعمارية بعلاقات بين بلادنا الأكثر قدرة على تفهم مشكلات بعضها البعض، ومفاهيم مثل التكنولوجيا الملائمة والتعاون الفنى والاقتصادى بين البلاد النامية، والاعتماد الجماعى على الذات سوف تكتسب معناها عندما يكون هناك وعى مستمر بالوضع الدولى، وبالاحتياجات الفعلية للدول المتخلفة.

وبتقييم دقيق لاحتياجات الدول فى حركة عدم الانحياز، فإن سكرتارية الحركة تصبح أمر مشكوك فى فائدته. ذلك أنها سوف تبالغ فى محاباة

الاتجاهات الأيديولوجية التى تتبناها الدولة التى يتصادف أن تكون رئيسة لمؤتمر الحركة.

على العكس من ذلك فإن منظمة دائمة لجمع المعلومات والتعاون والبحث والإرشاد، والتى نستطيع أن نسميها منظمة أو سكرتارية أبحاث والتى تستخدم أحدث تكنولوجيا الحاسبات الآلية لمزج المطالب المختلفة لبلدان الحركة، بالتسهيلات والإمكانيات التى يمكن أن تقدمها لبعضها البعض. وهذه المنظمة قد تكون مناسبة لإدارة عملية الاعتماد الجماعى على الذات.

ومن المهم ملاحظة أن أيديولوجيا حركة عدم الانحياز الخاصة بالاعتماد الجماعى على النفس ليست أيديولوجيا صدامية، ولكنها محاولة فى إطار النظام الدولى القائم للحصول على أقصى المكاسب وهذا لا يعنى أننا مقتنعين بالنظام الحالى للأشياء، والذى هو غير عادل على الإطلاق سواء على مستوى المجتمع الواحد أو على مستوى المجتمع الدولى ككل. فأعضاء عدم الانحياز يؤمنون بأن إصلاح النظام الدولى يجب أن يتم من خلال الإقناع والدعاية وليس عبر المواجهة أو الصدام بين مجموعات مختلفة من الدول. ونفس هذا المنهج يناسب توجهنا ناحية الوضع الغريب وغير السوى لمنظمة الأمم المتحدة والذى يمثل تجميد للأوضاع عند عام ١٩٤٥، بل حتى هذا ليس صحيح، فلعشرين عاماً لم تعترف الأمم المتحدة بالصين الشعبية عضواً فيها، وهى كذلك لا تقيم أى علاقة مع الحقائق القائمة فى عالم اليوم. فحق الفيتو أو ضرورة الحصول على إجماع الدول الكبرى على قرارات مجلس الأمن هو الذى يسمح لإسرائيل بالتهرب من العدالة كل هذا يجب أن يخضع للتغيير، ولكن التغييرات يجب أن تكون سلمية، وباتفاق الدول الكبرى والصغرى.

فإصلاح نظام الأمم المتحدة أو مقرطة النظام الاقتصادى العالمى، وخاصة إعادة بناء المنظمات النقدية الدولية على أساس مبادئ أكثر عدلا، والاستخدام العقلانى للمصادر الناضبة من المعادن والبروتينات فى البحار

على أساس المساواة بين كل الدول واعتبار هذه المصادر إرثا مشتركا للإنسانية، وأخيرا صياغة برنامج عالمى لتحويل ولو جزء من الثروات الموجهة نحو برامج التسليح لصالح برامج التنمية وتوفير التسهيلات لسداد الديون وتوفير المعرفة الفنية.

هذه هى أهم الموضوعات على جدول أعمال حركة عدم الانحياز وإذا ما وجهت الحركة طاقاتها لتحقيق ذلك البرنامج فإننا نكون قد بدأنا فى السير نحو حل مشكلاتنا الفردية والجماعية.

عدم الانحياز في العالم المعاصر

بقلم: د/ ف. ب. دات

ترجمة: طارق المهدوي

أصبح عدم الانحياز يعني كل شئ لكل الناس حتى أن أعداءه التفسيديين قد تحولوا اليوم إلى دعاة متحمسين له وذلك ماداموا قادرين على استخدامه لإحداث التغييرات التي يستهدفونها في السياسة الخارجية. وهو ما يثير التساؤلات حول الجوهر التاريخي لعدم الانحياز وكيف يمكن تحديد العناصر الأساسية لمفهوم عدم الانحياز من خلال تلك المعايير التي وضعها رواد الحركة؟

ربما كان من الأفضل أن نبدأ باستبعاد كل ما لا يدخل في نطاق عدم الانحياز، فقد أكد (جواهر لال نهرو) على أن عدم الانحياز لا يعني تكافؤ المسافات بين الدول غير المنحازة والدول الكبرى مؤكداً على رفضه التام لاصطناع هذا التكافؤ مع اقتناعه الكامل باستقلالية القرار. وهو ما عبر عنه وزير خارجيته في اجتماع اللجنة البرلمانية الاستشارية للشئون الخارجية بقوله "إننا لا يمكن أن نكون من السذاجة والغباء بحيث نخلط أو نساوي بين الصديق والعدو أو بين من يقف معنا ومن يقف دائماً ضدنا، إن قبول الهند بمبدأ عدم الانحياز لا يعني أن تفقد قدرتها على التمييز حتى تصير دولة بلا أصدقاء، ذلك أن مصالح البلاد الأساسية – سواء كان البلد المقصود هو الهند أو مصر أو يوغوسلافيا – هي التي لابد أن تحتل الأولوية في الاهتمام".

وقد طالب (نهرو) مع غيره من مؤسسي حركة عدم الانحياز كافة الدول المناضلة من أجل التنمية في العالم بأن تتكاتف للحفاظ على استقلالية القرار وحق المبادرة ولتدعيم استقلال بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولم يكن (نهرو) كغيره من مؤسسي الحركة على استعداد لاتخاذ موقف مسبق

من أي قضية لمجرد أن هذه الدولة أو تلك قد اتخذته تجاهلها. وهنا يبرز القرار المستقل كأحد العناصر الأساسية الثلاثة التى تقوم عليها فكرة عدم الانحياز، يليه النضال ضد الاستعمار بكافة أشكاله السياسية والاقتصادية وربما يكمن فى هذا العنصر جوهر مبدأ عدم الانحياز بل وأحد دواعى ظهور الحركة أصلاً إلى حيز الوجود.

ويعتبر الاعتدال هو العنصر الثالث الذى يرتكز عليه كيان الحركة رغم ما قد يبدو فى ذلك من مفارقات إذ أن المقصود بالاعتدال هنا هو بذل أقصى الجهود الممكنة من أجل الحفاظ على علاقات طيبة بالقوى الكبرى بل وبأكبر عدد ممكن من الدول مع مراعاة المصالح القومية لكل منها بالإضافة إلى بناء جسور للثقة مع السعى لتخفيف حدة التوترات الدولية والسير قدماً نحو تحقيق السلام العالمى، وهذه العناصر الثلاثة المتداخلة والمتشابكة والمترابطة هى أساس عدم الانحياز. ولكن مع اتساع الحركة وانتشارها انضمت إليها عدة دول تفتقد إلى هذه العناصر فى سياستها الخارجية، أما الهند فقد تمسكت بدقة بهذه العناصر وحرصت كل حكوماتها على الحفاظ بعلاقات متوازنة مع كافة الدول وبحيث لا ترجح كفة إحداها على حساب الأخرى وذلك فى محاولة جادة منها لتنمية كافة الروابط مع الدول جميعاً كبيرها وصغيرها ومع مراعاة عدم التضحية باعتبارات الأمن والمصالح القومية.

هذا وكان قيام حركة عدم الانحياز بمثابة الرد على إنشاء الأحلاف العسكرية العدائية بما ترتب عليها من تقسيم العالم إيديولوجيا بل وتقسيمه إلى مناطق نفوذ وهيمنة بصرف النظر عن وسائل تحقيق ذلك، تلك الأحلاف التى لم تكن سوى إحدى نتائج الحرب الباردة تحولت إلى أوراق ضاغطة فى الصراع الدولى كما أصبحت تجسيداً للتدخل الاستعمارى الأجنبى فى البلدان النامية، فكان من البديهى أن ترفض حركة عدم الانحياز الارتباط بمثل هذه الأحلاف، إلا أنها لم تقم كمحاولة لخلق كتلة جديدة فهى فى أساسها ضد أسلوب التكتلات حتى أن تسميتها بالحركة كان بغرض إبعاد هذه الشبهة عنها.

إن الحركة تنادى بالأخذ بالأساليب الديمقراطية واللامركزية وبحرية الحركة والقرار فى المؤسسات والمنظمات والعلاقات الدولية وتعارض بشدة الطبيعة الهرمية الموروثة للنظام الدولى، وقد أكد إعلان (لوساكا) عام ١٩٧٠ على "دخول العلاقات الدولية مرحلة تتميز بارتفاع موجة الاستقلال واتساع نطاق الدول المتطلعة إلى إتباع سياسات مستقلة حتى أصبحت ديمقراطية العلاقات الدولية إحدى ضرورات العصر الملحة ... وقد انضمت حركة عدم الانحياز إلى القوى التقدمية والديمقراطية والمحبة للسلام لتصبح عنصراً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه فى النضال من أجل حرية واستقلال الدول والشعوب وإرساء قواعد الأمن والسلام لكل دول العالم ومن أجل التعاون والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى ... ويؤكد قادة الدول والحكومات الأعضاء على ضرورة تنمية التضامن والتعاون بينهم مع مراعاة الطابع الديمقراطى للحركة".

ونحن غالباً ما نتجاهل النجاح الذى حققته حركة عدم الانحياز فى تحويل مسار العالم نحو حقبة تاريخية جديدة تماماً بل وفى ميلاد قوى جديدة وسقوط قلاع قديمة، فانهيار النظام الاستعمارى التقليدى وظهور البلدان المستقلة بهذا الحجم الهائل بل وبروز الدول الاشتراكية، كلها أحداث جسام وعلامات تحول لم يسبق له مثيل فى العصور السابقة، فقد شهد التاريخ ظهور واختفاء الكثير من الحضارات والقوى العظمى ولكن دون أن يتوقف مجراه، فسيدة البحار "بريطانيا" قد سلمت أيقونتها المقدسة لتحتل الولايات المتحدة الأمريكية موقع القيادة الاستعمارية بدلاً من أوروبا الغربية. ثم ظهر الاتحاد السوفيتى ليتحدى هذه القيادة ويتفوق عليها، ولا نعتقد أنه سيتحمل كثيراً تلك الامتيازات التى يفترضها الغرب لنفسه أو سيقبل بأن للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حق مقدس فى السيادة على المحيط الهندى، ومد هذه السيادة إلى الخليج بالإضافة إلى احتكار البحر الأبيض المتوسط، بل محاولة الهيمنة على المحيط الهادى.

هذا وقد أصبحت الولايات المتحدة عاجزة وغير راغبة فى التسليم بحقيقة توازن القوة مع الاتحاد السوفيتى بما يتضمنه ذلك منطقياً، أنها ترفض مبدأ المساواة على أمل إحياء زمن الهيمنة ذلك الزمن الذى سيطر فيه صقور الاستراتيجية العسكرية على الحكم حين كان العالم أمامهم ساحة مفتوحة لاستعراض القوة. إن الحديث عن سياسات الردع واختبار النوايا والتوازن العسكرى وكشف الأوراق وإن كان يجد هناك اذاناً صاغية إلا أنها عاجزة عن تقديم إطار محدد لسياسات بديلة. وقد ازداد الموقف الأمريكى تخبطاً مع تنامى القدرة السوفيتية على التدخل فى القضايا المتفجرة فى العالم وباستعداد حاسم لاستخدام هذه القدرة بالمرونة الكافية الملائمة لطبيعة القضية، مع التأكيد على أن السوفييت ليسوا بمتفرغين لتعقب مناطق التوتر وبؤر الالتهاب فى العالم إذ أن الحذر مازال هو مربط سياستهم رغم أنهم قد استفادوا من كل الفرص السانحة التى انبثقت مع التحويلات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعبر الثورات الوطنية التى شملت مناطق عديدة من العالم حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت نفسها مقيدة بقيود شبيهة بتلك التى وضعتها الآلهة على "بروميثيوس" (سارق النار فى أساطير اليونان).

وازداد الموقف تعقيداً مع نمو حركة عدم الانحياز واشتداد عودها بوصول عدد الدول النامية إلى ١٢٠ دولة حتى أصبحت كياناً يتعدد على الدول الكبرى أن تفرض عليه أمراً أو مساراً وتضاءل تأثير القوى الكبرى على الحركة حتى كاد يصبح شيئاً فى عداد الوهم، بل أن الحركة فى حد ذاتها أصبحت قوة يمكن الاعتماد عليها وظهرت كعامل مؤثر فى الأحداث الدولية رغم عدم خلوها من التناقضات الداخلية والاختلافات حول الاحتياجات الضرورية ورغم افتقارها إلى القوة العسكرية الكافية، أضف إلى هذا ما تعانيه الحركة من تخلف اقتصادى.

هذا ويمكننا أن نرى صورة كاملة للأوضاع الدولية الراهنة إذا ما أضفنا إلى هذه التعقيدات ظاهرة أخرى شديدة التعقيد والتناقض وهى ظاهرة القوة

الرادعة، فقد تسابقت القوى الكبرى فى ملأ ترساناتها بالأسلحة الرهيبة بيد أن الضوابط القائمة على استعمال تلك الترسانات ظلت كما هى. وإذا كان ما سبق هو أحد جوانب الصورة فإن الجانب الثانى يتضمن حصول القوى الكبرى على درجات متفاوتة من حرية الحركة فى استخدام القوة العسكرية لمواجهة قضايا معينة مثلما يحدث اليوم فى لبنان والسلفادور وأفغانستان، ودائماً ما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية عند الحاجة بحجة مكافحة التوسيع السوفيتى.

وتستطيع الدول الكبرى دائماً أن تمارس ضغطاً وتدخلاً بشكل غير مباشر ومن خلال عملائها، تماماً مثلما تستطيع أن تمارس ذلك بشكل مباشر، وأبرز الأمثلة على ذلك هو ما يحدث فى لبنان اليوم، فالعدوان الإسرائيلى الصارخ لم يكن ممكناً بدون التأييد الأمريكى المطلق، هذا بالإضافة إلى تفكك الصف العربى الذى ساعد إسرائيل على التوسع فى مخططاتها العدوانية حتى غرب آسيا. وهنا لابد من الاعتراف بالنكسة التى منيت بها حركة عدم الانحياز، صحيح أن الحركة لم تتخذ أبداً الطابع العسكرى لكن وجودها المعنوى وتأثيرها السياسى القوى ما كان قد اهتز، إلا أن عجزها حتى الآن عن القيام بدور إيجابى فى حرب الخليج بين العراق وإيران أو فى مواجهة العدوان الإسرائيلى على لبنان قد خلف جروحاً غائرة يحتاج شفاؤها زمناً وجهداً غير قليلين.

وقد لا يبدو غريباً أن نجاح هذه الحركة كان أحد أسباب النكسة التى أصابتها حيث أنها نجحت كقوة جذب فى ضم عدد هائل من الأعضاء من بين دول العالم وصل إلى ٩٦ عضواً خلال عشرين عاماً، ومع هذا التضخم العددى يكمن الخطر، فكثرة العدد وإن كانت مؤشر على النجاح إلا أنها قد جلبت معها تعارض الأفكار والمواقف حتى تحولت الحركة فى نهاية الأمر إلى كيان دولى غير متجانس يشبه الرسم البيانى المصغر للامم المتحدة حيث ترتفع معظم الأصوات فى نشوز غريب وبدون أى تجانس، وكل هذا الأمر يمكن إرجاعه إلى التساهل الشديد فى شروط العضوية.

وإذا نظرنا إلى الجانب الاقتصادى فإننا سوف نجد أن الهوة قد اتسعت بين الدول المتقدمة والدول النامية. فالدول المتقدمة ورغم أنها مازالت عاجزة عن تخطى الأزمات الاقتصادية الدولية بل وعن الخروج من قبضة التضخم الركودى الذى منيت به فهى تمتلك قدرات اقتصادية ضخمة. ولكن الصورة تصبح أكثر من مدعاة للخوف والتشاؤم وأشد سواداً إذا ما نظرنا إلى الدول النامية مع استثناء تلك التى أنعمت عليها السماء بهبة النفط إلا أنها جميعاً مازالت عاجزة عن التخلص من التبعية لأخطبوط الاقتصاد الغربى.

وهناك جانب آخر للصورة الدولية لابد من إلقاء بعض الضوء عليه وهو فشل سياسة الانفراج والعودة إلى حالة الحرب الباردة ودخول سباق التسلح بين القوتين الأعظم إلى مرحلة أكثر رعباً حتى خيم شبح الحرب المخيف على العالم مرة أخرى، ويجب أن لا يغيب عن أذهاننا إن انهيار سياسة الانفراج وتفشى عدم الاستقرار الدولى ليسا إلا أعراض طبيعية لهذه المرحلة التحويلية وأدلة على عجز القوى الكبرى المهيمنة عن أن تتأقلم مع أو تقبل الحقائق الجديدة.

ولعل هذا التعقيد يبرز جدوى سياسة عدم الانحياز أمام الجميع رغم كل ما أشرنا إليه حول إصابة الحركة بالتفكك وعدم التجانس بسبب اتساع عضويتها كنتيجة لسياسة الحرب الباردة ولتفاقم المشاكل الاقتصادية الداخلية إذ أن الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه الحركة اليوم مازال موضع ثقة وأمل كبيرين. فقد بات بديهيا أنه فى العصر الحالى لا يمكن لأى دولة أن تصمد بمفردها عبر سياسة انعزالية حتى أن (الصين) نفسها قد أدركت هذه الحقيقة فزجت بنفسها — ربما دون تخطيط وتدبير كافيين — فى الكثير من الأحلاف.

والنقطة الجوهرية هنا هى أهمية وحدة دول عدم الانحياز بما يعنيه ذلك من جهد دؤوب للحفاظ على تماسك هذه الوحدة حيث أن فعالية الحركة تكمن فى وحدتها فى الوقت الذى لا تؤدى فيه المواقف الفردية سوى إلى العزلة، كما

إن هذه الفعالية تزداد كلما تمسكت الحركة بمبادئها الأساسية، تلك التى يمكن تلخيصها فى ظل هذه الأوضاع المعقدة فى النقاط التالية: -

- دعم استقلال الدول المستقلة حديثاً ورفض الاستعمار ومواجهة السيطرة الاستعمارية بكافة أشكالها التقليدية والحديثة.
- النضال من أجل إرساء نظام اقتصادى عالمى جديد.
- توخى الحياد والاعتدال والعمل على تخفيف حدة التوترات الدولية لمساعدة العالم على تخطى هذه الحقبة التاريخية وعلى تغيير طبيعة العلاقات الحالية دون اللجوء للعنف.
- توحيد الجهود فى العمل على إنهاء أو مجرد تخفيض حجم نفوذ القوى العظمى فى العالم بغرض التوصل لحلول عادلة للمشاكل الإقليمية العديدة على ضوء مبادئ عدم الانحياز ودون أى تدخل مباشر ومدمر بالضرورة من قبل القوى العظمى.
- قد لا تكلل مساعينا بالنجاح فى مواجهة كل القضايا وبالذات فى الوقت الراهن لكنها سوف تنجح على الأقل فى وضع أسلوب وإطار عمل يكون بمثابة بؤرة تجميع تدريجى للقوى باتجاه اليقظة الكبرى.

والقضية الآن هى كيفية المزج بين النضال من أجل الحرية والاستقلال والحكم الذاتى والتخفيف من حدة التوترات الدولية وقطع خطوات نحو بناء الثقة من أجل تحقيق الحاجة القصوى للسلام فى الوقت الذى – وهذا ليس اجتراراً لموضوعات مستهلكة – يحوز العالم فيه حوالى خمسين ألف قنبلة نووية وينفق مليونا من الدولارات فى كل دقيقة على التسليح.

لقد برزت أهمية بعث الحياة فى أوصال الانفراج الدولى على ألا يكون زائفاً أو متحيزاً أو قائماً على حساب الدول المناضلة من أجل التنمية وهنا يبرز دور حركة عدم الانحياز التى بات عليها أن تعيد ترتيب الأوراق بحثاً عن ذاتها وحشداً لقواها حتى لا تتعثر خطاها مرة أخرى فى دربها الصحيح.

الباب الثانى

الإطار السياسى والتنظيمى لحركة عدم الانحياز

القضايا الأساسية لحركة عدم الانحياز

بقلم: د. حروب عثمان

ترجمة: محمد صفي الدين

لقد كانت الجماعة الدولية التي خرجت لتوها من حطام الحرب العالمية الثانية تتطلع بشغف إلى إقامة مبادئ التعاون الدولي السلمي وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، إذ نصت اتفاقية يالتا التي عقدت في فبراير عام ١٩٤٥ بين القوى المتحالفة ضد ألمانيا الهتلرية على بداية مرحلة من التعاون والتعايش السلميين. وألقي على عاتق منظمة الأمم المتحدة – التي نشأت فكرتها أثناء الحرب مهمة إعلاء هذه المبادئ، وتعزيز مكافحة الاستعمار، واحترام سيادة الدول وحق الشعوب والأمم في تقرير المصير.

بيد أن هذه التطلعات لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما غرق العالم في تهديدات ومواجهات عديدة، حيث قوبلت نداءات تقرير المصير ومطالب الاستقلال بالوحشية والعنف، وأضحت القوة عنصراً هاماً في العلاقات بين الدول، ومع أن العالم لم يشهد حرباً عالمية منذ عام ١٩٤٥، فلقد سقط عديد من القتلى في الهند الصينية والشرق الأقصى وأفريقيا، وتعرض الملايين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للفقر والتخلف المستمرين، وهو ما يجعل أحداث الحرب العالمية الأخيرة تبدو أمراً يسيراً.

ويكمن السبب وراء هذا الموقف في وجود نظامين عالميين متضادين تماماً، فهناك من يرى أن الصدع الذي انتاب النظام الدولي بميلاد الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧، والذي زادت حدته منذ عام ١٩٤٥ بانتشار الاشتراكية كنظام عالمي قد جعل التعاون السلمي مستحيلا، إذ تريد البلاد الاشتراكية القضاء على العالم الحر، ويريد الأخير دحر الشيوعية.

ولقد وجدت الدول الجديدة، التي نتجت عن الثورات المعادية للاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، نفسها مواجهة بهذا الموقف. ودارت بأذهان

زعمائها التساؤلات حول إمكانية خلق عالم يصان فيه الحق في الاستقلال متضمناً حق اختيار النظام الاجتماعي والطريق التنموي وكذلك حق العيش في سلام. ودار بالدول الجديدة تساؤل آخر حول إمكانية تطبيق النظامين الاجتماعيين واستخدام قدراتهما في توفير حياة أفضل للشعوب بدلاً من بناء وسائل الدمار.

أولاً: تطور سياسة عدم الانحياز:

حدثت تطورات رئيسية ثلاثة بعيد الحرب العالمية الثانية وهي ضعف القوى الاستعمارية، وظهور الاشتراكية كنظام عالمي، وريادة الولايات المتحدة للدول الإمبريالية في العالم. واحتل احتكاريو الولايات المتحدة مركز رجل الشرطة في العالم في احتواء المد الاشتراكي، ودحر الثورات المضادة للاستعمار، وارتكز الأمريكيون في ممارستهم لهذا الدول على صناعتهم التي نجت من أضرار الحرب، وعلى إمكانياتهم الاقتصادية والعسكرية، واستثماراتهم الرأسمالية لدى حلفائهم الأوروبيين. ولكي تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها فلقد بذلت محاولاتها لجذب الدول للكتل العسكرية، فبدأت بمنظمة حلف شمال الأطلنطي في ابريل عام ١٩٤٩ وتبع ذلك منظمات أخرى مثل حلف شرق آسيا، وحلف بغداد الذي سمي فيما بعد منظمة الحلف المركزي، ومنظمة حلف استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، وغيرها من المنظمات. وكان دعم سيطرة الولايات المتحدة هو الهدف من عقد هذه المنظمات.

وكانت إقامة إسرائيل في مايو ١٩٤٨ في منطقة الشرق الأوسط جزءاً من المؤامرات الأمبريالية العالمية ضد الاستقلال القومي والتقدم الاجتماعي، إذ خلقت إسرائيل لاستخدامها كرأس جسر إمبريالي وحارس قذر ضد تقدم حركة التحرر العربي.

أما في الشرق الأقصى، فلقد اندلعت الحرب ضد كوريا الديمقراطية في يونيو عام ١٩٥٠، وأرادت الولايات المتحدة جذب منظمة الأمم المتحدة نحو

توقيع الجزاءات ومساندة العدوان ضد كل من كوريا الشمالية والصين الشعبية. وخرجت فرنسا من إندونيسيا نتيجة هزيمتها على أيدى الفيتناميين فى ديان بيان فو، وهدد جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكى حينئذ بعمل جماعى ضد توسع الصين الشيوعية، وبدأ الانزلاق نحو ما عرف فى الولايات المتحدة بكارثة فيتنام، وهو ما أشتهر فى العالم كواحدة من أعظم الملاحم البطولية فى تاريخ المقاومة.

وواجهت دول أوروبا الشرقية الإشتراكية هذا الموقف بالتجمع فى كتلة عسكرية بمقتضى حلف وارسو الذى كان بمثابة رد فعل لإقامة حلف شمال الأطلنطى، ومن الجدير بالذكر أن إنضمام الاتحاد السوفيتى لحلف شمال الأطلنطى لم يحظ بالموافقة.

ووجدت الدول الجديدة فى أفريقيا وآسيا نفسها فى موقف لا تحسد عليه حيث رفضت الارتباط بأى من الكتل العسكرية، ووقعت تحت تأثير ضغوط الولايات المتحدة وحلفائها للارتباط بهم. إذ ضغطت الولايات المتحدة على الهند لاتباع نهج باكستان قبول المظلة النووية الأمريكية، وطلبت الولايات المتحدة من دول الهند الصينية لاوس وكمبوديا وفيتنام الانضمام لحلف شرق أسيا، رغم أن اتفاقيات جينيف عام ١٩٥٤ قد حظرت على هذه الدول الارتباط بأى أحلاف عسكرية. وعندما رفضت هذه الدول فيما عدا فيتنام الجنوبية هذا الطلب الأمريكى، ادعت الولايات المتحدة أن الحلف يشمل هذه الدول لوقوعها فى مجال عمله. وكان قرار الرئيس سيهانوك بإتباع الحياد الإيجابى فى ظل هذه البيئة العدائية عملاً بطولياً.

وكان رفض الدول الجديدة الانضمام لهذه التنظيمات العسكرية هو الرد على هذا الانقضاض الإمبريالى الواضح. ففى أسيا استقلت الهند وباكستان وبورما وسيلان ودول الهند الصينية وانتصرت القوى المعادية للفاشية فى كوريا، ونجحت الثورة الصينية عام ١٩٤٩، وشهدت أفريقيا فى نفس الحقبة

اندلاع حركات التحرر الوطني، وكان نجاح ثورة يوليو بقيادة عبد الناصر وسقوط الملكية في مصر، وحصول غانا على استقلالها بقيادة نكروما مددين هائلين لحركات التحرر الوطني، حيث ساندت مصر وغانا بقوة حركات التحرر العربية والأفريقية وأعلن النظامان منذ البداية اتباعهما لسياسة خارجية مستقلة وغير منحازة.

وفي ظل هذا المناخ انعقد مؤتمر العلاقات الأسيوية الأول في نيودلهي في مارس عام ١٩٤٧، وتلاه المؤتمر الثاني في يونيو من نفس العام. وشجب المؤتمران كلا من الإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد، ووجه نداء بمناصرة حركات التحرر الوطني في المستعمرات. وقام رئيس وزراء الصين شواين لاي بزيارة نيودلهي في ظل احتمال قيام القوات الأمريكية بالعدوان على الصين عبر أراضي كوريا تحت راية الأمم المتحدة. وكانت نتيجة هذه المحادثات الثنائية والجماعية إعلان الأركان الخمسة التي ذكرت في بيان نهرو – شواين لاي وفي إعلان باندونج عام ١٩٥٥.

ولا يوجد تاريخ محدد لبداية استخدام مفهوم عدم الانحياز في العلاقات الدولية، وإن كان البعض يرى أنه استخدم في بداية الخمسينيات أثناء المحادثات الثنائية والجماعية السالفة الذكر. وبغض النظر عن بداية استخدام المفهوم، فإنه قد أضحى قبيل نهاية الخمسينيات صياغة مألوفة تعني رفض الدول الجديدة ولا سيما في أفريقيا وآسيا الانضمام إلى الكتل العسكرية الإمبريالية.

ولم تجذب سياسة عدم الانحياز عدداً كبيراً من الدول حتى الستينات، وإن كان عدد قليل من الدول قد اتبع هذه السياسة في أواخر الخمسينات. وعقد مؤتمر باندونج في إندونيسيا في أبريل عام ١٩٥٥، واشتركت فيه الدول المستقلة آنذاك في أفريقيا وآسيا. وأدان المؤتمر الإمبريالية والاستعمار الجديد، ودعا لتعزيز نضال شعوب أفريقيا وآسيا والتنسيق فيما بينها ضد

قوى العدوان، كما دعا للتعايش السلمى بين الدول على اختلاف نظمها الاجتماعية، وطالب بنزع السلاح العام وحظر الانتشار النووى، واختبار واستخدام الأسلحة النووية، وذكرت المبادئ الخمسة لنهرو – شواين لاى ضمن مبادئ باندونج العشرة التى أصبح إتباعها يعنى إتباع سياسة سلمية غير منحازة.

وتلا مؤتمر باندونج عقد مؤتمر الدول غير المنحازة فى بلجراد عام ١٩٦١ حيث تم تحديد مبدأ عدم الانحياز بصورة أكثر وضوحاً، وأضحت شروط اتباع سياسة عدم الانحياز واضحة. ومن الصعوبة بمكان أن تحدد بدقة الأنشطة الدبلوماسية التى تمت بين مؤتمرى باندونج وبلجراد، وهناك من يرى أن يوغوسلافيا – التى لم تحضر مؤتمر باندونج – كانت المحرك الرئيسى للمؤتمر، فى حين لم توجه الدعوة لعدد من الدول التى حضرت باندونج لحضور مؤتمر بلجراد مثل تايلاند وتركيا والفلبين، ويجب العودة إلى المذكرات الدبلوماسية آنذاك لفهم التحولات التى حدثت من باندونج إلى بلجراد. ويرجح أن فكرة مؤتمر بلجراد قد نوقشت فى لقاء بريونى عام ١٩٥٦ بين عبد الناصر ونهرو وتيتو.

وحضر المؤتمر الأول فى بلجراد خمس وعشرون دولة معظمها من أفريقيا وآسيا، وكانت كوبا هى الدولة الوحيدة من أمريكا اللاتينية. وأعلنت الدول غير المنحازة فى هذا المؤتمر – ولأول مرة – أنها تمثل قوة ثالثة بديلة للكتلتين المتعارضتين. كما وضع المؤتمر معايير العضوية فى الحركة والتى تمثلت فى التزام الدولة بالآتى:

أ – ألا تكون جزءاً من أى كتلة عسكرية.

ب – ألا ترتبط بترتيبات عسكرية ثنائية مع دولة عضو فى إحدى الكتل.

ج – ألا تسمح بوجود قاعدة عسكرية أجنبية على أراضيها أو تعارضها إن وجدت.

د - أن تساند حركات الاستقلال والتحرر.

هـ - أن تتبع سياسة مستقلة قائمة على التعايش السلمى.

وكان متوقعا من الدولة العضو لتحقيق هذه الشروط اتباع الآتى:

- أن تحل منازعاتها بالطرق السلمية.
- أن تقدم مساندة فعالة للحركات التحررية وتعمل كمتحدث باسمها فى المحافل الدولية.
- أن تتصرف وفقاً لما يمليه الضمير العالمى.
- أن تعزز التفاهم والتعاون بين الشرق والغرب.

والجدير بالذكر أن الحركة لم تطلب من أعضائها اتباع أيديولوجية واحدة. فلقد أعترف مؤتمراً باندونج وبلجراد بجميع الأيديولوجيات، وقبلا مبدأ حرية كل دولة وشعب فى اختيار نهجه الخاص فى التنمية. ووصف سوكارنو فى خطابه أمام مؤتمر بلجراد كيفية توصل دولة عدم الانحياز لاتباع هذه السياسة فقال:

""لم يوجد تشاور أو اتفاق مسبق بيننا قبل اتباع سياساتنا غير المنحازة، بل على العكس فقد توصلنا لهذه السياسة مدفوعين بمثاليات مشتركة وأوضاع متشابهة ارتكزت على خبرات متماثلة، ولا توجد محاولة لإحداث التطابق فى سياساتنا، ولكن أحداً منا لا ينكر تأثره بالآخر، فخبرة أحدى الدول فى اكتشاف أن سياسة عدم الانحياز هى الضمان الأمثل لصيانة موقفنا القومى والدولى قد ساعدت الآخرين بلا شك على التوصل إلى استنتاج مماثل".

وعقد المؤتمر الثانى بالقاهرة عام ١٩٦٤، ولم تختلف القرارات التى صدرت عن مؤتمر القاهرة كثيراً عن تلك السابقة عليها فى مؤتمر بلجراد رغم التغير الطفيف فى الحاضرين. إذ ظلت قضية دعم حركات التحرر ورفض الانتماء للكتل العسكرية فى المقدمة. وكان إدراك مشكلة الشرق الأوسط لدى

أعضاء الحركة عنصراً ملحوظاً فى مؤتمر القاهرة. إذ لم تكن المشكلة قد اتضحت بعد أمام عدد من الدول آنذاك بالدرجة التى أصبحت عليها بعد عام ١٩٦٧، وإن وجدت صيحات عدم الرضا عن وجود دولة إسرائيل والدور الذى تلعبه فى منطقة الشرق الأوسط.

وعقد المؤتمر الثالث فى لوساكا عاصمة زامبيا عام ١٩٧٠، ولما كانت زامبيا آنذاك دولة مواجهة بمعنى الكلمة فقد مثل المؤتمر أهمية كبيرة لحركات التحرر الأفريقية. ولم يكن أحد حينئذ ليتصور الانهيار السريع للإمبراطورية البرتغالية فى موزمبيق وأنجولا بعد خمسة أعوام، ولم يكن أحد ليستطيع التنبؤ باستقلال زيمبابوى، ناهيك عن مجرد التفكير فى إعداد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا لنفسه لكى يتفاوض بشأن مستقبل ناميبيا. ومن ثم فلقد كان تجمع ثلاثة وخمسين عضواً وتسعة مراقبين فى لوساكا حافزاً عظيما لقضية التحرر فى أفريقيا ولم يكن من قبيل المفاجأة أن يخصص معظم وقت المؤتمر لقضية الاستقلال. ولقد أسهم مؤتمر لوساكا فى تعزيز موقف حركة عدم الانحياز فى نظر الشعوب المناضلة، إذ لم تصبح الحركة مجرد استجابة سلبية لوجود الكتل العسكرية بل سارت فى طريقها للعب دور نشط فى النضال من أجل الحرية والاستقلال.

ويلاحظ المرء فى هذا المؤتمر بداية ارتفاع الصيحات للمطالبة بالعدل الاجتماعى والمساواة فى العلاقات الاقتصادية الدولية. ودعت الدراسة التنزانية التى قدمت للمؤتمر بعنوان "التعاون ضد الفقر" لتكوين اتحاد الفقراء للتجارة، وأضحى مطلب إقامة نظام اقتصادى دولى جديد مطلباً ملحاً.

وطرح هذا الموضوع للمناقشة أمام المؤتمر الرابع الذى عقد بالجزائر عام ١٩٧٣ وحضره ثلاثة وسبعون عضواً وثلاثة وعشرون مراقباً. وتأثرت القرارات التى صدرت عن المؤتمر بالطبيعة النضالية للدولة المضيفة. إذ عقد المؤتمر فى دولة نالت استقلالها من خلال نضال عسكرى قاس. ومن ثم لم

يكن من قبيل المصادفة إن اختلفت القرارات الصادرة فى مؤتمر الجزائر من الناحية الكيفية عن القرارات الصادرة عن المؤتمرات الثلاثة السابقة.

وعقد المؤتمر الخامس فى كولومبو عاصمة سريلانكا عام ١٩٧٦ وحضره ستة وثمانون عضواً وستة وعشرون مراقباً.

ولم تجتاز حركة عدم الانحياز فى تاريخها أزمة كتلك التى إنتابتها قبيل عقد مؤتمرها السادس فى هافان عاصمة كوبا فى سبتمبر ١٩٧٩. لقد عارضت القوى الإمبريالية ولا سيما الولايات المتحدة لأسباب واضحة عقد المؤتمر فى كوبا. وشوهت وسائل الإعلام الإمبريالية كوبا لطبيعتها الاشتراكية وصلاتها الوثيقة مع الدول الاشتراكية الأخرى وبخاصة الاتحاد السوفيتى. ودار جدل حول عدم انحياز كوبا، ومن ثم وجد المؤتمر نفسه مطالبا بمناقشة الأساس الفلسفى لعدم الانحياز، وصلة الحركة بالموقف العالمى الراهن. وتعتبر المحادثات التى سبقت مؤتمر هافانا مجرد بحث عن رؤية إيجابية ولكنها خيالية إذا ما قورنت بما حدث فى هافانا إذ يتوقع طبقا لمؤتمر هافانا أن تكون حركة عدم الانحياز أكثر نضالا ضد الإمبريالية. وسينبئنا التاريخ عما إذا كان هذا الموقف الراديكالى هو السبب فى الانقسام الذى أصاب الحركة.

والواضح أنه قد حدث تغير راديكالى فى محتوى الحركة فى العشرين عاماً الماضية، فهى تضطلع الآن بقضية رفض الكتل العسكرية، وقضية التوزيع المتساوى للموارد الدولية، ومسألة السعادة فى ظل السلام والتقدم الاجتماعى فى ظل العدالة.

ثانياً: تطوير مفهوم عدم الانحياز:

تركز الدراسات الأكاديمية التى تتناول مفهوم عدم الانحياز على ثلاث مجموعات من الآراء دارت حولها المناقشات فى قمة عدم الانحياز الأخير الذى عقد بهافانا.

وترى المدرسة الأولى أن عدم الانحياز يمثل فلسفة للعلاقات الدولية، وطريقاً محدداً للتعامل مع التنمية الدولية، واقتراباً محدداً من عملية صنع السياسة الخارجية. أى أن عدم الانحياز – طبقاً لهذه المدرسة – عبارة عن خلاصة لمفاهيم برجماتية منتقاة، واستجابة للأحداث الدولية، أو بعبارة أكثر دقة خلاصة آمال ورؤية للعالم ومستقبله.

أما المدرسة الثانية – وتوجد فى الغالب فى الأدب النظرى للعلاقات الدولية. فلا ترى فى عدم الانحياز أكثر من نمط من السياسة الخارجية يتبعه عدد من الدول فى العالم المعاصر. ومن ثم فإن عدم الانحياز يحمل – طبقاً لهذا المفهوم – الملامح الرئيسية لسياسة خارجية تعطى الأولوية فيها للأهداف المراد تحقيقها، وللاستراتيجية المطلوبة للوصول لهذه الأهداف. ودرجة ما من الاتفاق بين منتهجى هذه السياسة.

وترى المدرسة الثالثة أن عدم الانحياز ليس فلسفة للعلاقات الدولية فحسب، ولكنه أيضاً نظام دولى فى طور التكوين، ويمثل قيمة جديدة فى العلاقات الدولية، ويتمتع هذا الرأى بجاذبية نظراً لأنه يبدو كبعث للمبادئ الديمقراطية العتيقة فى السلوك والتعامل الدوليين.

وكما لاحظنا آنفا، فإن عدم الانحياز قد نما كتوجه تجاه الحقائق الدولية مع ازدياد حدة الحرب الباردة، ولم يكن هذا التوجه مدفوعاً بميل نحو العزلة. ولم ينبع من التنسيق المسبق، ولكنه – كما ذكر سوكارنو فى بلجراد – نما من الخبرة المشتركة والتأثر المتبادل والأهداف المتشابهة للدول التى نهجت هذا النهج، ومما لا يقل الجدل أن عدم الانحياز نتاج الحرب الباردة، ووجود الكتل الدولية وثورات التحرر الوطنى، وهو أيضاً نتاج سلسلة من القضايا الدولية التى نمت بعد الحرب العالمية الثانية، وبسبب هذا التوجه طالبت الدول الجديدة بأن تحظى بمكان خاص فى السياسات العالمية، وبدور استقلالى نشط فى العلاقات الدولية.

وهناك وجهة نظر لا ترى أن عدم الانحياز نتاج المواجهة بين الكتل، ولا تربطه بفكرة الاستقلال والتخلف الاقتصادى. وتجادل وجهة النظر بأن عدم الانحياز تختلط بدوافع وأهداف أخرى مثل العمل من أجل موقف جديد فى العلاقات الدولية لا تستخدم فيه القوة، وتحترم فيه السيادة وحرية الاختيار. ومن ثم يضع هذا المبدأ ضوابط ويفرض مطالب يجب على الدول التعهد باتباعها.

ومن الصحيح أن ظاهرة عدم الانحياز تختلف اختلافاً جذرياً عن مفهوم الحياد، وهذا هو السبب فى اختلاف سلوك معظم الدول غير المنحازة فى علاقاتها الدولية اختلافاً بيناً عن سلوك الدول المحايدة مثل السويد والنمسا وسويسرا. ولكن هل من الممكن تحديد عدم الانحياز. كما يحلو للمنظرين اليوغسلاف – فى عدم الانضمام للكتل، حيث يجب على الدولة المتبعة لهذه السياسة عدم الانضمام للمنظمات المرتبطة بالكتل وعدم مناصرة أهداف الكتل ووسائلها فحسب؟ أم نقرر أن المفهوم الشامل لعدم الانحياز ينبع من حاجة موضوعية متصلة بموقعنا فى السياسات العالمية والاقتصاد العالمى ومن أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية الداخلية؟ وبعبارة أخرى الا تتبع هذه الدول سياسة عدم الانحياز لأسباب اقتصادية أيضاً وليس لفلسفة سياسية فحسب؟

ثالثاً: عدم الانحياز والقوى الاجتماعية المعاصرة:

لقد صاحب تطور الرأسمالية فى العالم بروز الطبقة العاملة كاهم القوى فى السياسات العالمية. وتلعب الطبقة العاملة دوراً هاماً فى جميع الدول بما فى ذلك الدول التى ما تزال محتفظة ببقايا الإقطاع، وذلك مرده أن الرأسمالية ألقت مسئولية تحطيم النظام القديم وخلق النظام الجديد على عاتق العمال.

وأضحت البروليتاريا والدول البروليتارية فاعلين عامين فى النظام الدولى نتيجة لكل من الثورة الاشتراكية فى روسيا، والثورات الاشتراكية الأخرى

بعيد الحرب العالمية الثانية. وتؤخذ تنظيمات العمال في الاعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن القضايا الدولية في الدول التي لم يصل العمال للسلطة فيها بعد. ولقد تدخل العمال لمساندة أو مناوئة السلوك الدولي لحكوماتهم إذ سارت المظاهرات في فرنسا احتجاجا على حرب الجزائر، وفي الولايات المتحدة ضد العدوان على فيتنام، وشهدت شوارع لندن مسيرات الاحتجاج على العدوان الثلاثي، وهكذا لعب العمال وتنظيماتهم دوراً هاماً في كبح جماح المغامرات البرجوازية.

وتكونت حركات سلام عديدة تضم أفراد من الطبقات الاجتماعية المختلفة، ومن ذوي المعتقدات الأيديولوجية والدينية المتباينة، ويعمل هذا الحشد من أجل نزع السلاح العام والتعاون السلمي بين الدول.

ويوجد في النظام الدولي الراهن عنصر آخر هام يتمثل في وجود عدد من الدول لا سيما في أوروبا الغربية تأمل في عدم التورط في السياسات العدوانية رغبة في تنمية عالم خال من التهديد النووي والمظالم الفادحة. ويمارس ضغط هائل في هذه الدول من قبل السياسيين المعارضين للحرب بكافة أنواعها، والمناهضين للعنصرية والفقر. وكذلك من قبل حركات ذوي الخلفيات الديمقراطية الاشتراكية والليبرالية والمسيحية. ويقدم هؤلاء الأفراد وهذه الحركات دعماً إنسانياً للحركات التحررية حيث يطالبون الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بتحديد سلاحهم. ويقفون بمنأى عن المواقف المتطرفة المعادية للشيوعية والتي يرفع لواءها جماعات في كل من الأمريكتين وأوروبا الغربية.

ولا تستطيع حركة عدم الانحياز إلا أن تستفيد من هذه القوى الموجودة في عالم اليوم أقصى استفادة ممكنة لأنها تسعى من أجل الاستقلال ونزع السلاح والمساواة في العلاقات الدولية والتعايش السلمي. ويمكن للحركة الاستفادة من بعض أو كل هذه القوى في دعم سياستها على المستويين القومي والدولي.

وبرغم أن الأمم المتحدة ما تزال أهم المحافل الدولية للسلم والتعاون الدوليين، فهناك محافل أخرى يمكن الاستفادة منها، ويمكن لحركة عدم الانحياز استغلال هذه المحافل أفضل استغلال ممكن كما تفعل فى منظمات الأمم المتحدة. ومن المهم فى هذا المجال فهم الموقف الدولى الراهن والقوى الفاعلة فى النظام الدولى والتناقضات الرئيسية والثانوية.

ويلاحظ أن معظم الدول غير المنحازة تابعة أو شبه مستعمرة للإمبريالية الغربية، حيث لم يغير الاستقلال من موقف هذه الدول تغييراً جذرياً. وستجد الدول غير المنحازة فى الدول الاشتراكية "الحليف الطبيعى" فى سعيها لتحرير نفسها من ربقة الاقتصاديات الرأسمالية الغربية وبناء اقتصادياتها القومية المستقلة. وكذلك ستجد الدول غير المنحازة فى العالم الاشتراكى نصيراً يمكن الاعتماد عليه فى مقاومة الضغط الإمبريالى على اختلاف أشكاله. وعندما تتعرض دولة غير منحازة لضغط قوة إمبريالية فستلقى مساعدة القوى الديمقراطية داخل هذه الدول الإمبريالية.

ومن الأهمية بمكان فى هذا المجال أن نتذكر أن حركة عدم الانحياز لا تستطيع أن تقف بمعزل القوى الدولية التقدمية المعاصرة، وعلى الحركة أن تتحالف مع هذه القوى الأخرى لكى تتمكن من تحقيق أهدافها.

رابعاً: عدم الانحياز والقضايا الدولية الراهنة:

يواجه عالم اليوم عدداً من القضايا الدولية فى مقدمتها مشكلة سباق التسلح ونزع السلاح ومشكلة فلسطين ومشاكل الجنوب الأفريقى ومشكلة النظام الاقتصادى الدولى الجديد. ولكل من هذه المشكلات انعكاساتها الدولية وسيتعرض الجنس البشرى لعديد من المخاطر إذا لم يتم التوصل إلى حلول لها.

ومن الصحيح أن القوى الدولية التى تناضل من أجل السلام والتحرر القومى والمساواة بين الدول لن تسمح بتزايد حدة أى من هذه المشكلات إلى

الدرجة التى تؤدى على مواجهة نووية. ولكن المرء لا يستطيع أن يغض الطرف عن وجود القوى العدوانية والعنصرية التى تعد الجنس البشرى لمواجهة الكارثة النووية.

ولقد تبنت حركة عدم الانحياز منذ البداية مواقف محددة بصدد معظم القضايا التى تواجه العالم. وسوف تركز هذه الدراسة على أربع منها فقط رغبة فى الإيجار.

أ- سباق التسلح ونزع السلاح:

يلاحظ أن الأسلحة التى تملكها الدول الآن يمكنها إبادة الجنس البشرى تماماً من على وجه الكرة الأرضية. ويشكل التراكم المستمر للأسلحة تهديداً خطيراً للسلم والأمنى الدوليين، كما تحول موارد بشرية ومادية ضخمة نحو قطاعات غير مثمرة. ويحدث هذا رغم أن الفقر يعم العالم. إذ يعيش نصف سكان العالم فى فقر مدقع، ويفتقر ١.٢ بليوناً إلى المياه النقية والمطالب الصحية العامة، ويعانى ٧٠٠ مليوناً من نقص حاد فى التغذية، ٥٥٠ مليوناً من الأمية، ويعيش ٢٥٠ مليوناً فى مناطق حضرية دون مأوى مناسب، ويعانى عدة ملايين من البطالة، ولا يتمكن ٨٦٠ مليوناً من أطفال الدول النامية من الذهاب للمدارس. ومن ثم فإن المرء يتساءل عن سبب توجيه الموارد الضخمة للتسلح.

ويتوقع أن يستمر سباق التسلح ما لم تلتزم الدول بمبدأ الحلول السلمية للمشكلات الدولية، وما لم تتعهد بعدم البدء باستخدام القوة فى حل المشكلات مع غيرها من الدول. ومع أن وجود الإمبريالية يمثل المصدر الرئيسى للتوتر والعدوان الدوليين فإنه بالإمكان إيجاد حل لتراكم الأسلحة دون استئصال الإمبريالية. وتستطيع حركة عدم الانحياز بمساندة القوى الدولية الأخرى - السالف ذكرها فى هذه الدراسة - تشكيل قوة هائلة تواجه العدوان والتوتر الدوليين، وتخلق مناخاً للتعاون والمساعدة والصداقة المتبادلة.

ويقع على عاتق الدول غير المنحازة الالتزام بما نص عليه مؤتمر بلجراد من رفض السماح باستخدام إقليمها كقاعدة عسكرية من قبل دولة أجنبية، أو كقاعدة لوضع أسلحة أجنبية، ولقد ظهر فى الأعوام الخيرة ميل لدى عدد من الدول غير المنحازة إما بمنح تسهيلات فى إقليمها للدول الأخرى، أو دخول أحلاف عسكرية مع دول أخرى، وهو الأمر الذى يتعارض مع عقيدة عدم الانحياز تمام التعارض. ومن الجدير بالذكر أن دخول الدولة غير المنحازة فى ترتيبات تسمح باستخدام أراضيها من قبل قوات أجنبية يثير احتمالاً قوياً باستخدام هذه القوات العسكرية الأجنبية ضد شعب هذه الدولة نفسها، أو فى مواجهة جيرانها. وعلى سبيل المثال يجب أن تراقب حركة عدم الانحياز بقلق بالغ وجود القوات الفرنسية فى أفريقيا، وتغلغل القوات الأمريكية فى مناطق أخرى من دول غير منحازة. وكما قال الرئيس نيريرى ذات مرة "لقد تدخلت الدول الغربية بنشاط فى أفريقيا لأهداف خيرة وشريرة فى أن واحد".

ولن تتمكن حركة عدم الانحياز من لعب دورها الهام فى خلق مناخ دولى سلمى وأمن إلا بالالتزام الصارم بالمبادئ الأصلية لعدم الانحياز.

ب – مشكلة فلسطين والشرق الأوسط:

تعاطفت الجماعة الدولية مع اليهود المقيمين بأوروبا متأثرة بما لا قوة من اضطهاد وإبادة أثناء الحرب العالمية الثانية. ولقد دفع هذا التعاطف منظمة الأمم المتحدة إلى إصدار قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، ونص هذا القرار على تقسيم فلسطين وإنشاء دولتين عربية وإسرائيلية. ولقى هذا القرار المجحف بالفلسطينيين العرب قبولاً من الجماعة الدولية.

واندلعت الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى عقب إعلان دولة إسرائيل مباشرة فى الخامس عشر من مايو عام ١٩٤٨. وانتقد الوسيط الدولى برنادوت قرار استحالة الرجوع عن هذا القرار نظراً لاعتراف عديد من الدول وفى مقدمتها الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الرئيسية بإنشاء إسرائيل.

وعارض الفلسطينيون العرب وإخوانهم فى العالم العربى قرار التقسيم على أساس مجافاته للقانون والعدالة ومبدأ الديمقراطية، إذ كان التقسيم عملاً معارضاً لآمال غالبية السكان. وتساءل العرب عن الاختصاص القانونى للأمم المتحدة بإصدار توصية بتقسيم أرض فلسطين، ولكن كما — ذكر أحد الكتاب — كان الضغط الأمريكى هو السبب فى قبول التوصية بتقسيم فلسطين والتى صدرت عن الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

وذكر كاتان Cattan ذو الأصل اليهودى فى كتابه فلسطين العرب وإسرائيل "أن مبدأ التقسيم لم يكن عادلاً بالنسبة لكل من السكان اليهود ومالكى الأرض. وأوضح بجلاء أن نسبة اليهود من سكان فلسطين عام ١٩٤٧ لم تتعد الثلث وكان عشر هؤلاء اليهود فقط سكاناً أصليين. وهناك دلائل قوية لا يمكن دحضها توضح أن غالبية الفلسطينيين المتحدثين بالعربية من ذوى الأصل اليهودى وكذلك اليهود المعتدلين لم تكن لديهم الرغبة فى التقسيم ولا فى إنشاء الدولة اليهودية. ولقد رفع مفكران يهوديان بارزان صوتيهما رافضين الحل غير العادل أولهما الرئيس السابق للجامعة العبرية Judah Magnes الذى أعلن عدم قبوله لتحقيق مطالب اليهود على حساب العرب، واعتبر وضع العرب دون رضاهم تحت سيطرة حكم يهودى عملا ظالما. أما الآخر فهو Albert Einstein الذى أعلن فى كتاب له عن تفضيله لإقامة اتفاق ملائم مع العرب على أساس العيش معا فى سلام، على إنشاء الدولة اليهودية.

وبعد عشرين عاما من قرار التقسيم وإنشاء دولة إسرائيل صرح الرئيس نيريرى فى المؤتمر القومى لحزب تانو الحاكم فى تنزانيا عام ١٩٦٧ "أن انشاء دولة إسرائيل كان عملا عدوانيا ضد الشعب العربى قبلته الجماعة الدولية، وما كانت الدول العربية لتستطيع الموافقة على هذا العمل العدوانى...ولا ينبغى إرغام الدول العربية على مثل هذه الموافقة".

وكان قرار التقسيم وإنشاء دولة إسرائيل العاملين الرئيسيين اللذين قادا للوضع المتفجر فى الشرق الأوسط حيث اندلعت الحرب للمرة الأولى عام ١٩٤٨ . وانتهت هذه الجولة بهزيمة العرب عسكريا . وليس من الصعوبة بمكان فهم أسباب هذه الهزيمة إذ تفوق اليهود على العرب بتماسكهم السياسى الأفضل، وبامتلاكهم لموارد تمويلية هائلة، وبتلقيهم تدريبات عسكرية أفضل ولامتلاكهم لمعدات أحدث، حيث تدرب كل اليهود القادرين على حمل السلاح لأعوام عديدة، كما تلقى معظم اليهود المهاجرين تدريبات عسكرية قبل هجرتهم من دولهم.

وثمة عوامل أخرى ليس هنا مجال الخوض فيها — ساعدت على تقليل فرص العرب الفلسطينيين فى صراعهم مع اليهود الأمر الذى انعكس فى عدم فعالية تدخل الدول العربية وعدم استطاعته منع الاحتلال اليهودى. ولم تمنع حرب عام ١٩٤٨ من إندلاع مواجهات عسكرية أشد ضراوة أثارتها إسرائيل لتوسيع أراضيها.

ومثل نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ منعطفا هاما فى النضال ضد الأمبريالية فى منطقة الشرق الأوسط ومثل عبد الناصر قائد الجماهير العربية ومع أن جزءا كبيرا من معاداة الأمبريالية لم يتخط مرحلة الخطب الحماسية إلى العمل الفعلى، ظلت مصر طوال حكم عبد الناصر أكثر دول المنطقة تقدمية إذ طالبت بجلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية، وأممت شركة قناة السويس، وتعاملت تجاريا مع الدول الاشتراكية، وساندت حركة التحرير الجزائرية. وأثارت هذه الأعمال غضب القوى الاستعمارية على مصر فقامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالعدوان عليها عام ١٩٥٦ . ولم تستطع القوى المعتدية تحقيق أطماعها الأمبريالية بفضل مقاومة الشعب المصرى وتضامن القوى التقدمية الدولية معه.

ولم تكن إسرائيل أثناء حرب السويس مجرد خدم للأمبريالية بل كانت تسعى لتحقيق أطماعها التوسعية. ونشرت مجلة BLITZ الهندية الأسبوعية

فى نوفمبر عام ١٩٥٧ خطة إسرائيلية سرية لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات. ونصت هذه الخطة على احتلال قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والوصول إلى قناة السويس وحدود العراق والمملكة العربية السعودية، وتعديل حدود الدول العربية القائمة. ويلاحظ المرء أن جزءا كبيرا من هذه الخطة قد تحقق نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ وما تلاها.

ولقد نالت الأحداث الدرامية لحرب عام ١٩٦٧ وزنا أكبر ودعاية أضخم مما تستحق. وعلى الرغم من انقضاء خمسة عشر عاما على هذه الحرب، فمن المفيد مراجعة بعض القضايا. ويجب أن نفرق فى هذه الحرب بين السبب والذريعة. فلقد ادعت إسرائيل فى البداية أنها لم تبدأ الحرب إلا للدفاع عن نفسها ضد الهجومين الجوى والبرى للقوات المصرية فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ . ولقد ثبت زيف هذه الإدعاءات إذ أعلنت إسرائيل أن هدفها الوحيد من استخدام قواتها كان الدفاع عن نفسها ضد الحصار المصرى نتيجة إغلاق مضايق تيران فى ٢٢ مايو عام ١٩٦٧ فى وجه السفن البحرية الإسرائيلية التى تحمل أدوات حربية واستراتيجية لإسرائيل. وكما ثبت للجميع، فإن إغلاق المضايق لم يكن سبب الحرب بل كان مجرد ذريعة لاشعالها، وكان مجرد حلقة من سلسلة الحوادث التى بدأت قبل ذلك. واستغلت الدعاية الصهيونية والأمبريالية حادثة إغلاق المضايق وصورتها على أنها السبب الحقيقى للحرب. ويدلنا التدقيق فى الحوادث التى سبقت الحرب على أن جذور الصراع المسلح تكمن فى الأعمال الاستفزازية التى اتبعتها إسرائيل لخلق مناخ ملائم لتحقيق مآربها من الحرب، وفى نفس الوقت توجيه اللوم إلى العرب. وكانت الجبهة السورية — الإسرائيلية هى نقطة البدء فى هذه الأعمال الاستفزازية.

ولقد تم التخطيط بعناية لكل الخطوات التى اتخذتها إسرائيل منذ أبريل عام ١٩٦٧ ، لكى تتورط مصر فى النزاع، ومن ثم يعتقد العالم أن إسرائيل

دولة ضعيفة معرضة لتهديد جيرانها العرب المتوحشين وهى تناضل لكى تستطيع البقاء. وتحركت الدعاية الإسرائيلية فى كل مكان مستغلة العوامل النفسية للتأثر العام العالمى.

وفيما يتعلق بمنع إسرائيل من المرور فى المضايق، فلقد كان من حق مصر وحدها أن تسمح لمن تريد بالمرور. وذكر الأستاذ فيشر Fisher من جامعة هارفارد فى رسالته إلى صحيفة النيويورك تايمز فى ١١ يونيو عام ١٩٦٧ "إن القانون الدولى لم يستقر بعد على منح حق المرور البرئ فى مثل هذه المجارى المائية. وعلى الرغم من طلب إسرائيل فلم تجد لجنة القانون الدولى عام ١٩٥٦ قاعدة تنطبق على مضايق تيران. ومع أن اتفاقية البحار الإقليمية عام ١٩٥٨ قد اقرت حق المرور البرئ خلال هذه المضايق، فإن ممثل الولايات المتحدة أرثردين Arther Dean قد سمى ذلك قاعدة جديدة، ولم توقع الجمهورية العربية المتحدة على هذه المعاهدة.

وفيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلى على المدن والقرى العربية فلقد طالب القانون الدولى مصر بأن تسمح لإسرائيل باستيراد النفط والإمدادات الاستراتيجية الأخرى عبر الأراضى المصرية، وهى نفس الإمدادات التى تستخدمها إسرائيل فى غاراتها العسكرية، وهذه مسألة قانونية موضع نقد.

وخطب ديان أمام الجنود الإسرائيليين قبيل حرب يونيو قائلاً "ليس لدينا أهداف من التوسع الإقليمى، فهدفنا الوحيد هو منع الجيوش العربية من غزو أراضينا، وتحطيم وتطويق الحصار والعدوان".

وبعد ذلك بعام واحد فى ٥ يونيو عام ١٩٦٨ ذكر ديان نفسه أمام قادة شباب الكيبوتز فى مرتفعات الجولان: "لقد وصل آباؤنا إلى الحدود التى أقرها التقسيم، ووصل جيلنا إلى حدود عام ١٩٤٩، أما جيل حرب يونيو فلقد توسع إلى السويس والأردن ومرتفعات الجولان، ولكن النهاية لم تأت بعد.

فستكون هناك خطوط وقف إطلاق نار جديدة، غير القائمة حالياً. وستمتد إلى ما وراء الأردن وربما داخل لبنان وأواسط سوريا".

ولم تكن أحلام ديان مجرد رد فعل للانتصار الإسرائيلي في حرب يونيو بل كانت جزءاً أساسياً في فلسفة التوسع الصهيوني.

واستطاعت إسرائيل نتيجة لحرب يونيو أن توسع حدودها، ويعتقد الكثيرون في إمكانية حل الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرار مجلس الأمن الصادر في نوفمبر ١٩٦٧.

وينص القرار على محو الآثار المترتبة على حرب ١٩٦٧، ولكنه لا ينص على وضع إطار ملائم لتسوية المشكلة الأساسية الا وهي المشكلة الفلسطينية. وما دام القرار يحاول تحقيق تسوية تقوم على العودة إلى الوضع الإقليمي والسياسي لما قبل حرب يونيو ١٩٦٧، فانه سيؤدي إلى عودة الوضع القائم منذ عام ١٩٤٨ دون محو الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني. ويبدو كاتان Cattan في كتابه سالف الذكر منطقياً في قوله "انه لكي يمكن تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط. فمن الضروري إزالة النظام السياسي الذي اقامته الصهيونية في فلسطين من خلال القوة منذ عام ١٩٤٨، وإحلاله بكيان سياسي جديد يقوم على العدل والديمقراطية ويخلو من العنصرية والصهيونية".

وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلتها الأمم المتحدة والجماعة الدولية لتطبيق هذا القرار المحدود لم يكن تطبيقه بسبب التعنت الإسرائيلي إذ رفض إسرائيل القرار وغيره من قرارات الأجهزة الأخرى للمنظمة الدولية، وتتحدى الرأي العام العالمي معتمدة على الدعم الكامل الذي تتلقاه من الولايات المتحدة في شتى المجالات. وقد صرح بادين Badean سفير الولايات المتحدة السابق في القاهرة "أن التعهد بوجود إسرائيل يقتضي من الناحية المنطقية إمدادها بوسائل تضمن هذا الوجود مثل الأسلحة، ومعاهدة

أمن خاصة وخطط دفاعية مشتركة، وضغوط على الدول العربية العدوانية بسحب المساعدة منها، رغم أن هذه الأعمال قد تعرض المصالح الأمريكية فى العالم العربى للخطر الشديد".

ويوضح القول السابق سبب الدعم الأمريكى لإسرائيل والتحيز الواضح لها.

وبعد ظهور منظمة التحرير الفلسطينية واحد من أهم الأحداث الإيجابية فى منطقة الشرق الأوسط فى الأعوام الأخيرة، إذ لم يكن الفلسطينيون قبل ذلك سوى مجموعات مبعثرة فى معسكرات اللاجئين المختلفة فى الدول العربية الشقيقة. أما فى الوقت الحاضر فلقد تم الاعتراف بحق الفلسطينيين فى العودة وإقامة وطنهم المستقل. واتبع الفلسطينيون تكتيكات مختلفة لتحقيق أهدافهم واستعادة وطنهم، وتلقى بعض هذه التكتيكات التفهم وإن لم تلق الترحيب. وتعتمد الدعاية الإمبريالية على بعض هذه الأعمال فى تصوير مناضلى الشعب الفلسطينى فى صورة الإرهابيين وإطلاق لفظ قطاع الطرق على قادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفى هذا الموضوع كتبت الليدى فيشر Leady Fisher زوجة رئيس أساقفة كانتبرى Cantbury فى رسالة للتايمز اللندنية فى ٢٦ مارس ١٩٦٨ قائلة:

"لماذا نصف العرب الذين يحاولون طرد القوى المعادية التى تحتل أرضهم بأنهم إرهابيون ومخربون، وعندما فعل الفرنسيون ذلك لمقاومة القوات الألمانية النازية وصفوا بالبطولة؟ إن العرب يقومون بالتأكيد بما يقدم به الشجعان عندما تقع دولتهم تحت غزو حقير".

وكما قال أحد اللبنانيين البسطاء:

"نحن نشعر بالفخر تجاه الفدائيين، فهم رجالنا الذين يخبرون العالم كله أننا نستطيع القتال".

لقد رأينا أن الشرق الأوسط قد شهد عدداً من الحروب منذ إقامة دولة إسرائيل وعانت المنطقة من اضطراب مستمر. وعلى الرغم من اتفاقيات كامب ديفيد فمازال الموقف أبعد ما يكون عن التسوية الشاملة. ولن يتحقق السلام في الشرق الأوسط إلا باستعادة الفلسطينيين لحقوقهم الكاملة وبعودة الأراضي العربية المحتلة. وكما قال عبد الناصر ذات مرة:

"إذا كانت هناك رغبة حقيقية في السلام فإننا سوف نسعى أيضاً نحو السلام، ولكن هل يعني السلام تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني لأن الوقت قد انقضى".

ولقد اهتمت حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤ بمشكلة الشرق الأوسط، ولاسيما مشكلة فلسطين، وتتمتع منظمة التحرير الفلسطينية بالعضوية الكاملة في الحركة، ومع استمرار الحركة في العمل من أجل حل عادل وديمقراطي في الشرق الأوسط، فعليها أن تلتزم بدقة، بقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية بصدد المشكلة.

(ج) الجنوب الأفريقي

يشكل الجنوب الأفريقي مصدراً خطيراً من مصادر التوتر الدولي في عالم اليوم، وإذا لم تحل المشكلة بصفة عاجلة فقد تندلع حرب عالمية. ولا تقتصر المشكلات على مجرد منح ناميبيا الاستقلال بل هناك مشكلة قبول النظام العنصري في جنوب أفريقيا للعيش في سلام مع الدول المجاورة، والسماح للغالبية العظمى من شعب جنوب أفريقيا بالتمتع بالحقوق الديمقراطية والسياسية.

وفيما يتعلق بمشكلة ناميبيا تطالب حركة عدم الانحياز والجماعة الدولية بأسرها بالاستقلال الكامل دون أي مساس بوحدة أراضي ناميبيا. وبالرغم من العزلة التامة التي يلقاها النظام العنصري في هذه المشكلة. فإنه يلقى

التشجيع من القوى الغربية التى تتظاهر بالعمل من أجل تحقيق استقلال ناميبيا فى الوقت الذى تبذل ما فى وسعها لعدم تحقيق الاستقلال الحقيقى. وتستطيع القوى الغربية إن كانت لديها الرغبة – ممارسة ضغط هائل على جنوب أفريقيا لكى توافق على استقلال ناميبيا وهو أمر لا يجهله النظام العنصرى. ويراوغ النظام العنصرى فى هذه القضية معتمداً على التأييد من حلفاء الغربيين. وتقوم الاستراتيجية الإمبريالية فى ناميبيا على محاولة ممارسة الضغوط العسكرية والدبلوماسية على منظمة سوابو Swapo لكى توافق على الاستقلال الزائف.

وفى نفس الوقت تمارس الضغوط على دول المواجهة ولاسيما أنجولا وزامبيا لكى لا تسمح باستخدام أراضيها من قبل مناضلى منظمة سوابو. وتحاول الإمبريالية بذر الخلافات والانشقاقات داخل القيادة الأنجولية كجزء من استراتيجيتها لفرض تسوية شبه استعمارية فى ناميبيا، وذلك لأهمية أنجولا القصوى فى استمرار النضال فى ناميبيا.

وتعد جنوب أفريقيا بمثابة أخر معاقل الاستعمار فى أفريقيا، ومن ثم تزداد أهمية النضال التحررى الذى يقوده المؤتمر الوطنى الأفريقى وحلفاؤه داخل جنوب أفريقيا. ومن الأهمية بمكان استمرار عزلة جنوب أفريقيا الدولية. ومن دواعى الآسف أن قلة من دول الحركة ترتبط بصلات تجارية واقتصادية وغيرها مع نظام جنوب أفريقيا رغم ما تصدره دول عدم الانحياز – الأفريقية وغير الأفريقية -- من إدانات شفهية لهذا النظام. وعلينا ألا نتوقع تداعى النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا إلا إذا مارست الجماعة الدولية مقاطعة وعزلة كاملتين مع النظام العنصرى، ومورست الضغوط على القوى الغربية لقطع روابطها الاقتصادية معه، وأعطيت حركة التحرر فى جنوب أفريقيا الدعم الكامل والحقيقى فى نضالها.

وتدعى جنوب أفريقيا أن نضال الشعب الأفريقى فى جنوب أفريقيا ونضال حركة سوابو فى ناميبيا جزء من مؤامرات الشيوعية الدولية وتتخذ من وجود قوات كوبية فى أنجولا ذريعة لإدانة حركات التحرر. ومن اليسير الرد على هذه الافتراءات، إذ بدأت حركة المقاومة الأفريقية فى جنوب أفريقيا قبل قيام الثورة الاشتراكية فى روسيا بزمن طويل، وتأسس المؤتمر الوطنى الأفريقى قبل خمسة أعوام من هذه الثورة، وقاوم المؤتمر الأفريقى الفصل العنصرى وغيره من أشكال التمييز العنصرى قبل أن يولد كاسترو بأعوام. ولقد استدعت أنجولا القوات الكوبية لأسباب واضحة، إذ لم تكن القوات الكوبية لتتواجد فى الأراضى الأنجولية لولا عدوان جنوب أفريقيا عليها وتهديدها لاستقلالها ووحدة أراضيها.

ويجب أن يتلخص موقف حركة عدم الانحياز من مشكلة الجنوب الأفريقى فى تقديم الدعم الكامل لنضال شعب ناميبيا بقيادة سوابو، ولشعب جنوب أفريقيا بقيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى .. وكذلك مساندة الدول غير المنحازة ولاسيما أنجولا وموزبيق وزامبيا لكى يمكنها الصمود أمام عدوان جنوب أفريقيا. وإذا سمحت الجماعة الدولية - ولاسيما حركة عدم الانحياز بخلق دولة شبه مستعمرة فى ناميبيا فإن ذلك سيشكل تهديدا لدول المنطقة وللسلام العالمى.

(د) النظام الاقتصادى الدولى الجديد:

بدأت حركة عدم الانحياز فى الاهتمام بالقضايا الاقتصادية الاجتماعية منذ مؤتمر قمة لوساكا كما ذكرنا آنفاً. حيث اكتسب مفهوم عدم الانحياز بعداً جديداً ألا وهو التعاون الاقتصادى بين الدول غير المنحازة والاستفادة المزدوجة والمتساوية من العلاقات الاقتصادية الدولية. وقدمت فى هذا المؤتمر

دراسة تنزانية بعنوان "التعاون ضد الفقر" ودعا الرئيس نيريري لتكوين "اتحاد الفقراء للتجارة" حيث رأى نيريري أن التهديد الملح والحقيقي لاستغلال معظم الدول غير المنحازة لا ينبع من القوة العسكرية للقوى الكبرى بل من قوتها الاقتصادية حيث يمثل الفقر أعظم الأخطار لأن جميع الدول الأعضاء فى الحركة فقراء مع اختلاف درجة الفقر.

وتوجد مشكلتان تتعلقان بإقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد: الأولى تكمن فى ضرورة تعاون الدول النامية فيما بينها، وتخليص نفسها من قبضة الاحتكارات الرأسمالية. والأخرى هى ضرورة إقامة النظام الاقتصادى الدولى على أساس مبادئ المساواة والفائدة المزدوجة والمتساوية، وضرورة انتقال التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية على أساس نظام ضرائبى دولى.

وفيما يتعلق بالقضية الأولى يلاحظ أن معظم دول عدم الانحياز مازالت تقع تحت السيطرة الرأسمالية ورغم محاولة قلة من الدول التخلص من ذلك بالتأميم والإصلاح الزراعى وتنويع علاقاتها التجارية فإن هذه الدول ما تزال تصدر المواد الخام وتستورد السلع المصنوعة، ومن ثم تعتبر مناقشة عدم الانحياز من الوجهة الاقتصادية قضية غير واردة.

ويعتبر التعاون الاقتصادى بين الدول اتجاهاً محموداً، إذ يؤدى إلى دعم التفاهم والاحترام المتبادلين، ولكن يجب على الدول امتلاك مواردها الخاصة لكى تستطيع التعاون مع غيرها. فلكى تستورد تنزانيا البوكسيت من غينيا وتصدر لها الماس، يجب على الدولتين امتلاك مناجم إنتاج هذه المواد الخام. وعندما لا تمتلك الدول صناعاتها يصبح التعاون تعاوناً بين المؤسسات الأجنبية وليس بين الدول غير المنحازة. ومن ثم يجب أن يقوم التعاون الاقتصادى بين الدول غير المنحازة على أساس المشروعات والصناعات ذات الملكية العامة. وما يزال الطريق لتحقيق هذا الأمل شاقاً وطويلاً.

وفيما يتعلق بالمشكلة الأخرى يعتبر مطلب الفائدة المزدوجة والمتساوية فى العلاقات الاقتصادية الدولية مطلباً سليماً، بيد أن الاحتكارات الإمبريالية لن تستسلم لضغط قرارات الأونكتاد UNCTAD ونداءات الأمم المتحدة الخاصة بالعلاقات الاقتصادية فهم لا يصغون إلا لأعمال منظمة الأوبك OPEC ومن ثم تعتبر فكرة اتحاد الفقراء للتجارة فكرة مناسبة، ويجب أن يضاف إليها تنمية التجارة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية. وسوف تصبح الدول غير المنحازة فى موقف يسمح لها بتنمية اقتصادها المستقل بتأميم علاقاتها الاقتصادية والتجارية، وبعدم الاعتماد على دولة واحدة أو مجموعة من الدول ذات نظام اجتماعى واحد، وبإقامة علاقاتها على أساس مصلحتها القومية الحقيقية فحسب.

خامساً: عدم الانحياز فى أفريقيا:

لقد أعلنت كل الدول الأفريقية المستقلة عن مبدأ عدم الانحياز كركن من أركان سياستها الخارجية، وكانت منظمة الوحدة الأفريقية هى المنظمة الوحيدة التى انفردت بذكر مبدأ عدم الانحياز فى دستورها الصادر عام ١٩٦٣. ومن ثم فإن قبول الدولة الأفريقية المستقلة لمبدأ عدم الانحياز يعد شرطاً مسبقاً للانضمام إلى المنظمة. أما على الجانب التطبيقى فيلاحظ أن عدداً من معايير عدم الانحياز التى نص عليها مؤتمر بلجراد ليست متبعة. فلقد سمح عدد من الدول الأفريقية الأعضاء فى منظمة الفرانكفون بأن تكون امتداداً عسكرياً للجمهورية الفرنسية. ودخلت دول أفريقية أخرى فى ترتيبات عسكرية وثيقة مع بعض القوى الأخرى. وأكثر من ذلك فقد فتحت أبواب عدد من الدول الأفريقية على مصراعيها أمام القوات الأجنبية التى تستخدم أراضى هذه الدول لمواجهة النضال من أجل الاستقلال والتقدم الاجتماعى

للشعوب الأفريقية. ولا يسعنا والحالة هذه إلا أن نعيد تحديد مبادئ عدم الانحياز.

(أ) إعادة تحديد سياسة عدم الانحياز:

أتت مسألة إعادة تحديد سياسة عدم الانحياز فى مقدمة المسائل التى ناقشها مؤتمر قمة هافانا للدول غير المنحازة. وثار الخلاف حول ما هية العلاقة بين الدول الاشتراكية والحركة وهل ثمة تحالف طبيعى بينهما. وثار خلاف أشد حول استمرارية الحركة كقوة معادية للإمبريالية فى عالم اليوم. ويواجه العالم - ولاسيما حركة عدم الانحياز - مشكلات عدة من بينها بالطبع ما يتعلق بالأحلاف العسكرية وتهديد الدمار النووى بالإضافة إلى مشكلات النظام الدولى الاجتماعى الاقتصادى ومشكلات العلم والتكنولوجيا والعدالة فى ظل الحرية والسلام.

(ب) نحو سياسة خارجية معادية للإمبريالية

لم يعد ملائماً الآن تعريف عدم الانحياز بعدم الانضمام لحلف وارسو أو للأحلاف العسكرية الغربية وهو المعنى الشائع الآن. فإذا كان لعدم الانحياز معنى فى الساحة العالمية المعاصرة فيجب أن يكون المعارضة التامة للكتل والأحلاف العسكرية العدوانية الإمبريالية التى مارست أعمالها - وما تزال تمارسها - فى السويس وأنجولا ومدينة ستانلى ومناطق أخرى.

ويجب أن يشمل عدم الانحياز فى مرحلة التنمية الحالية التى تواجهها الثورة الأفريقية السمات التالية بالإضافة إلى المعايير التى أعلنت فى بلجراد ومؤتمرات القمة التى تلته. وهذه السمات هى:

(أ) نضال دائم وعنيد ضد الإمبريالية بكافة أشكالها ومظاهرها.

(ب) فضح المؤتمرات الإمبريالية.

(ج) اعتماد تام على النفس وتنمية الاقتصاد القومى من خلال الجهود والموارد الخاصة.

(د) التحلل من المؤسسات النقدية والاقتصادية الإمبريالية مثل البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى.

(هـ) تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية مع كافة الدول على أساس الفائدة المزدوجة والمتساوية.

(و) التضامن العسكرى وتقديم كافة أشكال المساعدة لحركات التحرر الوطنى المسلحة ولكل الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال الوطنى والكرامة الإنسانية.

(ز) التعاون مع الدول المعادية للإمبريالية عداء حقيقياً.

وعندما يطبق عدم الانحياز هذه المبادئ وغيرها من المبادئ الديمقراطية سيكون عملاً ملائماً فى الوضع العالمى المعاصر.

الإطار التنظيمى لحركة عدم الانحياز

د . سمير أحمد

ليس هناك ما يثير أدنى شك لدى الباحثين فى حقيقة أن حركة عدم الانحياز قد شهدت خلال فترة الثمانية عشر عاماً التى تلت انعقاد أول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز فى بلجراد عام ١٩٦١ وحتى انعقاد القمة السادسة فى هافانا بكوبا عام ١٩٧٩ شهدت تطوراً ملحوظاً سواء من حيث عدد الدول المنضمة إلى الحركة أو من حيث المكانة أو الهيبة أو من حيث قوة وجاذبية الفكر اللا انحيازية بالنسبة لدول العالم الثالث بعد أن رأت فيها الدول حديثة العهد بالاستقلال بصفة خاصة برهانا ودليلاً على نضجها واستقلالها. ومما يوضح النمو الكمى الملحوظ لحركة عدم الانحياز أن نذكر أن أول مؤتمر قمة (قمة بلجراد ١٩٦١) لم يحضره سوى ٢٥ من رؤساء الدول فى حين مؤتمر القمة الأخير فى هافانا ٩٢ دولة.

غير أن على الرغم من قوة وتعاظم دور حركة عدم الانحياز فى المجال الدولى فإنه مما لا يخفى على أحد أن هذه تعانى منذ فترة ليست بالقصيرة من مشاكل عديدة ومختلفة ولعل أحداث قمة هافانا تعد دليلاً صادقاً على الكم الهائل من الضغوط الخارجية التى أضحت الحركة موضوعاً لها إلى جانب الخلافات التى تهددها من داخلها. ومن الثابت أن التطورات التى حدثت فى النظام الدولى من تغير فى طبيعة علاقات القوى المسيطرة وقواعد إدارة الصراع فيما بينها واختفاء الظاهرة الاستعمارية بمفهومها التقليدى كل ذلك ترك بصمات واضحة على وضع حركة عدم الانحياز وتوجهها الأساسى. فعلى سبيل المثال نجد أن مصالح الدول غير المنحازة لم يعد يشغل بالها التفكير فى تصفية الاستعمار وهو هدف لم يعد قائماً اليوم بل اتسعت هذه المصالح لتشمل فى الوقت الحاضر هدفاً آخر أصيلاً هو إعادة صياغة النظام الدولى وإقامة نظام دولى اقتصادى وسياسى جديد. على أنه

من جهة أخرى يلاحظ أن الكثير من الدول غير المنحازة قد هوت في شراك التبعية للدول الكبرى بسبب ضعفها الاقتصادي واعتمادها الكلي على هذه الدول في مجال المساعدة الاقتصادية والعسكرية وأيضاً في مجال التأييد السياسي مما أخضعها في النهاية لنفوذ هذه الدول سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ووصل الأمر إلى حد أن بعض الدول غير المنحازة قد نأت بنفسها عن مشاركة دول أخرى شقيقة لها في الحركة في صراعها مع القوى الكبرى من أجل الاستقلال.

ولا ندعي أننا بهذه الكلمة الوجيزة نتعرض تفصيلاً لماهية الضغوط التي تواجهها حركة عدم الانحياز في صراعها مع القوى الكبرى ولكننا نحاول أن نكشف عن المشاكل والصعوبات المرتبطة بالإطار أو البناء الأساسي للحركة وأوضاعها التنظيمية وهي التي تهدد بإضعاف تضامن دول عدم الانحياز.

١-الوضع الراهن لحركة عدم الانحياز:

ونتعرض له من خلال نقطتين:

أولاً: العضويـــة:

أسلفنا القول بأن العضوية في الحركة قد شهدت تطوراً وتزايداً مطردين وإلى حد يثير الدهشة وهو ما انعكس على قوة الحركة وهيبتها في المجال الدولي.

أولاً: تطور العضوية في حركة عدم الانحياز:

وعلى الرغم من أن مؤتمر بلجراد لم تحضره إلا خمسة وعشرين دولة فإن هذه الدول كانت تمثل نحو ثلثي إجمالي سكان العالم وكان سكان أقل دولة فيها حوالي خمسة ملايين نسمة أما الدول التي انضمت إلى الحركة بعد مؤتمر قمة بلجراد فهي بصفة عامة دول صغيرة وفقيرة مما أثر على وضع الحركة وثقلها النسبي.

على أن مسألة العضوية وإن كانت قد طرحت بعد قمة بلجراد إلا أنها كانت مطروحة قبل انعقاده وكان السؤال المثار وقتئذ يدور حول المعايير التى على ضوئها تقبل عضوية الدول فى الحركة وقد كانت ثمة رؤيتان متعارضتان سادتا المؤتمر الوزارى التحضيرى الذى عقد فى القاهرة قبل انعقاد قمة بلجراد فى شأن موضوع العضوية ومعاييرها وعدد الدول التى يسمح لها بالانضمام إلى حركة عدم الانحياز. الرؤية الأولى ومفادها أن مبادئ عدم الانحياز يجب أن تكون واضحة تماماً ومحددة بدقة حتى لا تستغل كستار من جانب بعض الدول التى قد لا تكون حقيقة دولا غير منحازة. أما الرؤية الثانية فقد رفض أصحابها المنهج الأول الذى يحبذ فكرة التحديد الدقيق للمفاهيم وذلك خشية أن يؤدى هذا التحديد الدقيق إلى شل الحركة والحيلولة دون توسيع نطاقها ونشاطاتها ويبدو أن هذه الرؤية الثانية هى التى كانت لها الغلبة إذ ساد الاقتناع بأن مسألة التحديد الدقيق للمفاهيم والوضوح الكامل للمبادئ – وإن كانت مسألة ضرورية إلا أنها قد تؤدى إلى الانقسام فى صفوف الحركة وهكذا جاءت المبادئ الخمسة لعدم الانحياز التى اتفق عليها فى مؤتمر القاهرة التحضيري بمثابة حل وسط بين الاتجاهين سالفى الذكر نظراً لأنه لم يكن ممكناً عملاً إرضاء جميع الأطراف بشكل تام. وقد نصت هذه المبادئ على اتباع الدول الأعضاء فى حركة عدم الانحياز سياسة مستقلة تقوم على التعايش السلمى مع كافة الدول الأخرى ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة التى لا تنتهج سياسة مناهضة لسياسة عدم الانحياز وتأييد حركات التحرير الوطنية وامتناع الدول الأعضاء عن الدخول فى أية تحالفات عسكرية جماعية فى إطار صراعات القوى الكبرى ويمكن لأية دولة غير منحازة أن تدخل فى تحالف عسكرى ثنائى مع دولة كبرى أو أن تكون عضواً فى تحالف إقليمى ولكن بشرط ألا تكون هذه التحالفات الثنائية أو الإقليمية ضمن إطار صراعات القوى الكبرى والامتناع عن منح أية قواعد عسكرية لأية دولة كبرى أجنبية إذا كان ذلك ضمن إطار الصراعات الدولية الكبرى.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى ما ذهب إليه بعض المحللين من أن إعلان باندونج للسلام عام ١٩٥٥ ومبادئ النقاط العشر التى تضمنها هو الذى وضع تعريفاً دقيقاً وواضحاً لمفهوم عدم الانحياز وعلى نحو أفضل مما اتفقت عليه الدول فى مؤتمر القاهرة التحضيرى والراجح أن مسألة الدقة فى المفاهيم لم تكن واردة بوضوح فى أذهان مؤسسى حركة عدم الانحياز. فمن بين الدول التى دعيت لحضور مؤتمر بلجراد ١٩٦١ كانت هناك دول منحازة حقيقة إلى بعض الدول الغربية كما دعيت دول كانت توجد على أراضيها قواعد أجنبية. ويذكر بعض الكتاب فى هذا الشأن أنه من بين ٥٣ دولة غير منحازة حضرت مؤتمر قمة لوزاكا عام ١٩٧٣، كانت هناك ١٧ دولة منحازة على الأقل كانت لها بعض الارتباطات العسكرية مع إحدى الدول الكبرى وفى المؤتمر الوزارى التحضيرى لقمة لوزاكا المذكور طعنت بعض الدول فى أحقية كوبا فى الاستمرار فى عضوية الحركة على أساس التطورات التى طرأت على موقفها والتى لا تجعلها أهلا للانتماء لحركة عدم الانحياز.

والواقع أنه برغم الجدل الكبير الذى أثارته هذه المسألة انتهى الأمر بقبول الأغلبية لحق كوبا فى الاحتفاظ بعضويتها فى الحركة وقد طرحت فى تفسير موقف الأغلبية المؤيد لكوبا عدة اجتهادات فمن ناحية قيل بأن نظام الحكم فى أية دولة عضو هو مسألة داخلية تخرج عن نطاق اهتمام الحركة التى تدافع عن مبدأ التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة والأيديولوجيات المختلفة. ومن ناحية أخرى طالما أن دولة ما قد قبلت فى الحركة فليس ثمة جهاز يستطيع أن يقيد سياسة أعضائها وإذا حدث ووجد مثل هذا الجهاز فإنه ولا شك يشكل انتهاكاً لسيادة الدول الأعضاء وثالثاً أن البقاء على عضوية بعض الأعضاء فى الحركة من شأنه أن يشجعهم على تصحيح مواقفهم واستعادة عدم الانحياز الحقيقى ورابعاً: ظلت هذه القضية مطروحة باستمرار على المسرح السياسى لدول عدم الانحياز وفى فترة من الفترات تساءل البعض عما إذا كانت العضوية هى من قبيل العضوية الدائمة وغير المشروطة وذلك بغض النظر عن التطورات التى قد تحدث فى الخط السياسى لهذه الدولة أو

تلك من بين الدول الأعضاء كما يتساءل البعض عما إذا كانت العضوية فى الحركة هى عضوية تتوقف أولاً وأخيراً على مدى تمسك حكومة دولة معينة بسياسة عدم الانحياز وفى هذه الحالة تكون العضوية فى الحركة مرتبطة أساساً باستمرار هذا التمسك من جانب تلك الحكومات بالسياسة المذكورة وأيضاً باستمرار بقاء تلك الحكومة فى الحكم وبحيث إذا سقطت حكومة دولة غير منحازة أو أن هذه الحكومة لم تعد تلتزم بصدق بسياسة عدم الانحياز فهل تسقط عضويتها فى الحركة أم أنها على الأقل تعلق بصورة مؤقتة؟

المؤتمر	السنة	عدد الأعضاء
بلجراد	١٩٦١	٢٥
القاهرة	١٩٦٤	٤٧
لوزاكا	١٩٧٠	٥٤
الجزائر	١٩٧٣	٧٥
كولومبو	١٩٧٦	٨٧
هافانا	١٩٧٩	٩٢

ثانياً: حاجة الحركة إلى جهاز دائم:

مما هو جدير بالملاحظة أن أحد الموضوعات الرئيسية التى استغرقت قدراً كبيراً من المناقشات فى مؤتمر قمة بلجراد عام ١٩٦١ الموضوع الخاص بضرورة إنشاء جهاز دائم أو أمانة عامة أو حتى إدارة دبلوماسية من نوع معين لحركة عدم الانحياز. فمثل هذا الجهاز الدائم فى نظر مؤيديه ضرورة للغاية لأنه يستجيب لتنسيق النشاطات المشتركة للأعضاء خاصة فى الفترات الواقعة بين انعقاد كل مؤتمر قمة والمؤتمر الذى يليه. غير أن وفود الدول التى اجتمعت فى بلجراد – بما فى ذلك المؤسسون الثلاثة للحركة: عبد الناصر ونهرو وتيتو – قد عارضوا بشدة فكرة الجهاز الدائم من منطلق أن الحركة ليست كتلة أو مجموعة بالمعنى المتفق عليه للكتل والمجموعات الدولية ومن ثم فإن تأسيسها – قد يضفى عليها مظهراً أو بعداً لم يقصده المؤسسون،

يضاف إلى ذلك أن الحركة لا تعدو أن تكون بمثابة تحالف ديمقراطي واسع لدول تسعى إلى دعم سياسات معينة وعليه فإن القول بإنشاء جهاز دائم أو أمانة عامة قد يعرض الحركة لخطر الانقسام أو لخطر الخضوع للنفوذ الأجنبي. وهكذا اقتنع الآباء المؤسسون لحركة عدم الانحياز بأن على مؤتمرات بلجراد أن يسقط هذه الفكرة تماماً.

ولكن الفكرة طرحت من جديد في مؤتمر قمة لوزاكا عام ١٩٧٠ (٥٤ دولة) فقد رؤى أنه من المفيد إقامة جهاز دائم يكفل ضمان استمرار الصلة بين الدول الأعضاء بما يضمن عملية الاستمرار والتطوير للحركة وتطبيق قراراتها. وقد تزعم الرئيس كينيث كاوندا هذه الدعوة. ولهذا الغرض طلب المؤتمر بإلحاح من جميع ممثلي الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز في الأمم المتحدة وفي وكالاتها المتخصصة وفي كافة الأجهزة الدولية بضرورة تنسيق جهودهم واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ المناسب لقرارات وتوصيات مؤتمر لوزاكا. كما اتخذت خطوة أخرى لإنشاء جهاز دائم في مؤتمر وزراء الخارجية للدول غير المنحازة الذي انعقد بمدينة جورج تاون عام ١٩٧٢، إذ تقرر توسيع اختصاص اللجنة التحضيرية الدائمة (التي تشكلت قبل انعقاد المؤتمر التحضيري لقمة لوزاكا) وتحويلها - بالتعاون مع حكومة زامبيا باعتبارها القائمة بدور المنسق الدائم للحركة وقتئذ - سلطة تنسيق كافة النشاطات للتحضير لقمة الجزائر القادمة، ولقد تقرر أيضاً في مؤتمر جورج تاون عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول غير المنحازة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بعد أيام قليلة من بدء دورة الجمعية العامة لتنسيق وجهات نظرهم بشأن المسائل المعروضة ذات الاهتمام المشترك. غير أن الاقتراح الهام الذي طرح في مؤتمر جورج تاون سالف الذكر هو الذي كان يتمثل في الرغبة في إنشاء لجنة دائمة تتكون من ٧ من الدول غير المنحازة تنتخب سنويا بواسطة المؤتمر الوزاري وعلى أساس مبدأ التوزيع الجغرافي بالتناوب. وتكون مهمة هذه اللجنة مراجعة كافة الأعمال التحضيرية للاجتماع

الوزارى السنوى وغير ذلك من المسائل التى ترى اللجنة ضرورة عرضها على وزراء الخارجية.

ولقد شهد مؤتمر قمة الجزائر للدول غير المنحازة عام ١٩٧٣ تضخما ملحوظا فى عدد الدول الأعضاء مما جعل الحاجة ماسة إلى مزيد من التنسيق بينهما. ويلاحظ ان مؤتمر الجزائر هو الذى تحدد فيه - لأول مرة - مقدما مكان وزمان انعقاد مؤتمر القمة التالى. وفيما يتعلق بلجنة السبعة الدائمة فقد رؤى ضرورة تعديلها على نحو يسمح باتاحة الفرصة لتكوين "مكتب تنسيق" أكبر لحركة عدم الانحياز يتكون - فى هذه المرحلة - من ١٧ عضوا بما فى ذلك رئيسا مؤتمرى القمة السابق واللاحق ويمارس عمله خلال فترة الثلاث سنوات الواقعة بين مؤتمرى القمة، وكما حدث فى قمة لوزاكا، دعا مؤتمر الجزائر كافة مندوبى الدول غير المنحازة فى الأمم المتحدة لعقد اجتماعات تسبق انعقاد دورة الجمعية العامة تنسيقا لمواقفهم. وقد عقد الاجتماع التالى لمكتب التنسيق فى مارس ١٩٧٤ ، ومنذ ذلك التاريخ صار بمثابة الجهاز الدائم للحركة.

وعندما انعقدت قمة كولومبو للدول غير المنحازة - تطبيقا لقرار قمة الجزائر ١٩٧٣ - كان على هذا المؤتمر ان يحدد موقفه بالنسبة للتطورات الراهنة التى كانت تمر بها الحركة فى ذلك الوقت. وقد أكد المؤتمر على أن النشاطات المشتركة لدول عدم الانحياز هى مطلب اساسى لنجاحهم فى الشئون الدولية وفى تطوير التعاون المتبادل فيما بينهم. كما لم يتردد المؤتمر فى الاعتراف بأن تطبيق مبادئ عدم الانحياز وتنفيذ البرامج التى تبنتها الدول غير المنحازة يحتاج - ولاشك - إلى ادخل مزيد من التحسينات بهدف تطوير نظام التنسيق بين الأعضاء وبما لا يتعارض مع الشكل الديمقراطى لحركة عدم الانحياز. وبالنسبة لتكوين واختصاصات "مكتب التنسيق" اتخذ المؤتمر عدة توصيات منها:

(١) ان هذا المكتب هو الجهاز الذى يختص بسلطة تنسيق نشاطات الأعضاء فيما بين انعقاد مؤتمرات القمة تحقيقا لهدف وضع قرارات وبرامج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية أو أية اجتماعات أخرى تعقدها الدول غير المنحازة موضع التنفيذ.

(٢) الاتفاق على ان يتكون المكتب من ممثلين عن ٢٥ دولة يختارون بواسطة رؤساء الدول أو الحكومات مع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ التوزيع الجغرافى العادل والاستمرار والتناوب.

(٣) تقرير اجتماع المكتب مرة فى السنة سواء على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى ممثلين أخرين تعينهم حكوماتهم لذلك وله ان يجتمع فى أى وقت فى حالة إذا دعت الضرورة لذلك هذا بالإضافة إلى اجتماعاته المستمرة على مستوى الممثلين الدائمين للدول غير المنحازة فى نيويورك.

(٤) النص على ان يتولى رئاسة مكتب التنسيق رئيس مؤتمر القمة السابق الذى هو فى ذات الوقت رئيس الدولة المضيفة ويخول رئيس المكتب سلطة عقد اجتماعات للمكتب وكذا للجنة عدم الانحياز فى الأمم المتحدة من أجل التشاور فى الموضوعات المختلفة، وأخيرا النص على ان قرارات المكتب تصدر بالاجماع وتكون اجتماعات مفتوحة لجميع الأعضاء ويكون لهم الحق فى الاشتراك فى الإجراءات دون الاشتراك فى عملية التصويت. وتتوزع مقاعد المكتب الـ٢٥ على النحو الآتى: افريقيا١٢ . آسيا ٨ أمريكا اللاتينية٤ . أوربا١ . وكل اقليم من هذه الاقاليم الأربعة عليه ان يختار بالاجماع الدول التى تشغل المقاعد المخصصة له.

٢- حركة عدم الانحياز من خلال الممارسة:

من المعلوم ان التطورات المختلفة الكمية والكيفية التى شهدتها حركة عدم الانحياز منذ أول مؤتمر قمة لها عام ١٩٦١ قد اتاحت للمراقبين والمحللين فرصة كبيرة لتقييم هذه الحركة ونشاطاتها المختلفة من خلال الممارسة وهو ما يمكن إبرازه فى النقاط التالية:

(أ) أن الحركة أصبحت مرادفا لمفهوم العالم الثالث خاصة بعد اتساع عضوية الدول فيها (٩٢ دولة كما ذكرنا).

(ب) ان الكثير من الدول الأعضاء فى الحركة وبصفة خاصة منذ انعقاد قمة لوزاكا لم تكن فى الواقع مستقلة تماما فى مجال سياستها الخارجية.

(ج) اختفاء القادة العظام للحركة فهم إما ماتوا (نهرو، ناصر، تيتو) أو سقطوا (سوكارنو، نكروما، بن بيللا) كما سقطت العديد من الحكومات فى الدول غير المنحازة أمام الانقلابات العسكرية وتحولت بعدها إلى انتهاج سياسة منحازة وهو ما أثار الكثير من الجدل.

(د) ان الحركة ضمت فى عضويتها دولا تنتمى إلى قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. وهذا طرح تساؤلا عما إذا كانت الحركة قد تراجعت عن فكرة التضامن الأفروآسيوى التى ارسيت فى باندونج عام ١٩٥٥

(ه) شهدت الحركة ظاهرة أثارت الدهشة والحيرة تمثلت فى سقوط حكومات دول غير منحازة على يد دول أخرى غير منحازة. وقد وقفت الحركة فى أغلب الحالات مكتوفة الأيدى ولم تفعل سوى أن تسجل بعض الاعتراضات الرسمية.

(و) جمود الإطار أو البناء الأساسى للحركة وعجزه عن وضع معايير ثابتة وواضحة يقيم على أساسها التزام الدول بمبادئ وأهداف هذه الحركة حتى لا يصير الأمر موضع تنازع بين الأعضاء كما حدث فى حالتى كوبا ومصر (مسألة عضوية كل منهما).

(ز) ان عملية الاجماع فى اتخاذ القرارات عملية غير منطقية فضلا عن كونها تنطوى على قدر منّ الخداع وأنه من الممكن إصدار قرار معين تعترض عليه أقلية من الدولة الأعضاء ولا تملك هذه الأقلية سوى إصدار تحفظات عليه.

(ح) ترتب على اختفاء القيادات الأولى العملاقة التى أعطت للحركة الكثير من الهيبة والمكانة فى المجال الدولى الأخذ بفكرة القيادة الجماعية لجيل القادة الجدد الذين لم تتوافر لديهم لا رؤية ولا مكانة القادة العظام الأوائل. والواقع ان خسارة الحركة من جراء اختفاء القيادات الجسورة والعملاقة هى خسارة كبيرة ولم يعد لاحلام الآباء المؤسسين وجود يذكر.

(ط) منذ انعقاد مؤتمر كولومبو ١٩٧٦ اخذت الحركة تشهد نوعين من التوترات. توترات خارجية اساسها ما ذكرناه من تغير قواعد إدارة الصراعات الدولية وتعديل انماط وتوزيع القوة فى المجتمع الدولى مما أدى إلى سحب أحد الأبسطة الهامة من تحت أقدام الدول غير المنحازة. وتوترات داخلية أساسها الخلافات المستمرة والعداوات الظاهرة بل والحروب السافرة والساخنة بين الدول غير المنحازة . ولقد أضحت مؤتمرات القمة إحدى ساحات الصراع بين الدول غير المنحازة. ولعل ما حدث فى مؤتمر قمة هافانا ١٩٧٩ أكبر دليل على ذلك (كان هناك طلب بتعليق عضوية إحدى الدول المؤسسة - مصر - كما كان هناك خلاف على الصيغة التى قدمتها كوبا بشأن ما سمى بالتحالف الطبيعى بين الكتلة السوفيتية وحركة عدم الانحياز) وهو ما دفع بنحو ٢٨ من وزراء الخارجية لتقديم شكوى رسمية إلى رئيس المؤتمر الذى هو فى نفس الوقت رئيس كوبا فيدل كاسترو.

من كل ما سبق يتضح لنا ان حركة عدم الانحياز تشهد فى الاونة الاخيرة تطورات فى غاية الاهمية والخطورة على نحو لم تشهده من قبل، زاد من حدتها المنازعات الثنائية والايديولوجية المستمرة بين دولها وانقسام هذه الدول الى معتدلين ومتطرفين بالنسبة لاهداف ومبادئ الحركة وعلاقة دولها بالدولتين العظميين.

٣- دور مكتب التنسيق :

أدت الصعوبات الداخلية والخارجية التى تواجهها الحركة إلى جعل دور مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز دورا اساسيا وفعالا. وقد رأينا أن مؤتمر قمة كولومبو ١٩٧٦ هو الذى أعطى أول اشارة رسمية أكيدة بشأن دور مكتب التنسيق واختصاصاته التى يمارسها فى ضوء روح وممارسات الحركة خاصة طابعها الديمقراطى، كما تعرض المؤتمر الوزارى التحضيرى الذى سبق انعقاد قمة كولومبو لنفس هذا الموضوع وبالذات اختصاصات مكتب التنسيق فى مواجهة الهيئات الأخرى التى يتكون منها البناء المؤسسى لحركة عدم الانحياز. ومن بين النقاط الأساسية التى أوصى بها الاجتماع الوزارى تقرير دور هام للمكتب فى مجال التسوية السلمية للمنازعات التى تثور بين الدول الأعضاء إذا طلبت منه الأطراف المتنازعة ذلك. غير أن الاجتماع الوزارى أبقى على قاعدة الاجماع فيما يتعلق باتخاذ القرارات فى المكتب وابقى أيضا على مبدأ التحفظات باعتبار أنها ضرورية للحفاظ على المظهر الديمقراطى للحركة وعلى سيادة الدول الأعضاء وبشرط ألا تحول هذه التحفظات دون صدور القرارات مع التأكيد على بعض الخطوات التى يجب اتباعها فى حالة عدم الاتفاق وتعذر الاجماع كحث الدول المتنازعة والتى تتعارض وجهات نظرها على طرح الموضوعات الخلافية للحوار والمناقشة ودعوة القيادات العليا فى الحركة لتقديم كافة المساعدات اللازمة من أجل حل الخلاف.

ومن جهة أخرى ومع تزايد الاحساس بالخطر الذى يتهدد الحركة من داخلها وافتقاد اعضائها الى التضامن وجه الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق فى ١٩٧٩ نداءات للأعضاء عموما ولأعضاء المكتب على وجه خاص ركز فيها على مجموعة من المعانى فبدأ بالاشارة الى القول بأن المبادئ الأساسية لعدم الانحياز هى التى كان لها الفضل على مدى عقدين من الزمان فى تجميع أعضائها أيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وقد استطاعت

هذه الدول رغم ما بينها من خلافات - دعم وحدتها من خلال اعمال الحوار الديمقراطى وإيجاد قاسم مشترك يجمع بينها بالاضافة الى تنمية التعاون المتبادل بينها والتركيز أساسا على الأهداف والمصالح المشتركة. فهذه الأسس التى قوت دعائم عدم الانحياز فى الماضى تستطيع أن تقوم بنفس الدور فى الحاضر ولكن بشرط عدم استغلالها لتحقيق مصالح قومية ضيقة على حساب المصالح المشتركة وبشرط عدم المبالغة فى طرح القضايا الخلافية المعقدة ولم يفت المؤتمر الوزارى ضرورة التركيز أيضا على الموضوع الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات بين الأعضاء وفقا لمبادئ عدم الانحياز ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وهكذا أضفى المؤتمر على مكتب التنسيق أهمية كبيرة فى مجال تسوية المنازعات سلميا ونتيجة لذلك صار المكتب بمثابة الجهاز الدائم للحركة ولكن على الرغم من ذلك فانه لا يتعين على المكتب أن ينظر إلى ذاته باعتباره جهاز حاكما أو أمرا حيث أن ذلك يتعارض والطبيعة الديمقراطية للحركة مع نزعمه من أنها تسعى إلى طبع العلاقات الدولية بالطابع الديمقراطى. ولقد سبق أن ذكرنا أن مؤتمر قمة بلجراد عام ١٩٦١ قد اعترض على الاقتراح الخاص بإنشاء إدارة أو جهاز دبلوماسى دائم خشية أن يتحول فى النهاية إلى جهاز حاكم ذى سلطات واختصاصات واسعة وتتحكم فيه دول معينة قليلة والواقع أن كثير من هذه المخاوف التى عبر عنها مؤتمر بلجراد قد تحققت فيما بعد. ففى قمة هافانا ١٩٧٩ نجد انه على الرغم من أن اللجنة السياسية الوزارية للمؤتمر كانت قد نظرت الموضوع الخاص بتعليق عضوية مصر فى الحركة وقررت أنه ليس ثمة اتفاق حوله سارع رئيس المكتب ودعا إلى إعادة بحث الموضوع من جديد من غير أن يخوله الرؤساء ذلك ودون أية توجيهات من اللجنة السياسية مخالفاً بذلك جميع التقاليد والممارسات المتعارف عليها فى هذا الشأن.

وقد نبه وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية د. بطرس غالى رئيس المؤتمر فيدل كاسترو بشأن التصرفات غير المرضية لبعض الدول الأعضاء خوفاً من أن تؤدى مثل هذه التصرفات إلى أن يصبح مكتب التنسيق جهازاً حاكماً تسيطر عليه دول بعينها وحتى لا يصير هذا المكتب مشكلة أخرى تضاف إلى مشاكل الحركة .. وأكد الوزير المصرى على ضرورة أن يتحول مكتب التنسيق إلى ناد لنخبة معينة من بين الدول غير المنحازة التى تقوم فلسفتها على معارضة الكتل ورفض سيطرة الأقلية أيا كانت .. كما أشار الوزير المصرى فى حديثه إلى أنه برغم التسليم بعدالة الأخذ بمبدأ التوزيع الجغرافى نظرياً إلا أنه ليس بخاف على أحد أن هذا المبدأ لا يضمن دائما وجود دور داخله لبعض الدول النشطة والأكثر ولاء والتزاماً بمبادئ وأهداف عدم الانحياز.

وإلى جانب مسألة التمثيل هذه والمعيار الذى يقوم عليه هذا التمثيل تمكن مسألة العدد الذى يتكون منه المكتب أيضاً فنحن كما نعلم أن عدد أعضاء المكتب الآن ٣٦ عضواً يمثلون نفس هذا العدد من بين الدول غير المنحازة فى مؤتمر بلجراد كان العدد ٢٥ ولكن لم يكن هناك مكتب بالمعنى القائم حالياً وهذا العدد ٣٦ يزيد عن ثلث أعضاء الحركة وعليه يثور التساؤل حول تقدير هذا العدد وعما إذا كان مناسباً لاتخاذ القرارات فى الوقت المناسب أم أنه أكبر من العدد اللازم ولكن يبرره أو يبرزه التخوف من أن تستحوذ أقلية محدودة جداً على سلطات خاصة؟

وعلى أية حال فإن أيا من التوصيات التى صدرت عن الإجماع الوزارى لمكتب التنسيق فى دور انعقاده فى كولومبو فى يونيو ١٩٧٩ والخاصة بصيغة الإجماع عند اتخاذ القرارات لم تتبع من جانب رئيس المكتب فى هافانا وبصفة خاصة تلك التى كانت تتعلق بموضوع العضوية وشروطها وهذا هو كما سبق القول الذى دفع ببعض وزراء الخارجية إلى الاحتجاج رسمياً المسلك الكوبى.

٤ - تقدير الآثار المترتبة على ضعف كفاءة حركة عدم الانحياز وأدائها :

ثمة تساؤلات رئيسية تطرح نفسها على الباحثين والراصدين لتطورات حركة عدم الانحياز وظروفها الراهنة والمقبلة وما لديها من إمكان فإلى أي مدى مثلاً استطاعت الحركة في ظل حجمها الراهن "٩٢ دولة" وبنائها الحالي أن تحقق أهدافها وغاياتها؟ وإلى أي مدى استطاعت فرض احترام مبادئها على الدول الأعضاء؟ وكيف واجهت الاعتداءات الخارجية التي كانت إحداها موضوعاً لها وهل وجدت سنداً في هذه الحالات من جانب أعضائها دعماً للمتعدى عليها؟ وإلى أي مدى كان لبعض مظاهر التناقض في النصوص أو الغموض بالنسبة لبعض المبادئ مثل مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء أثر سلبي يتخذ ذريعة لمنع الحركة من التدخل لإنقاذ ودعم العضو المعتدى عليه سواء من جانب إحدى الدول الأخرى غير المنحازة أو من جانب دولة كبرى وبعد تحقق هدف تصفية الاستعمار وبعد انتهاء عهد الحرب الباردة وبدء عهد الانفراج بفعل التوازنات الاستراتيجية الجديدة في مجال القوة النووية .. بعد كل هذا ما هي الرسالة أو المهمة التي تناط بحركة عدم الانحياز القيام بها لتمارس دورها مستقلة عن باقي التجمعات الدولية الأخرى بما في ذلك تلك التي تتداخل معها وعن مفاهيم العالم الثالث والعالم النامي ومؤتمرات الاونكتاد ودول الجنوب المتخلفة. وهل تستطيع الحركة أن تقدم ما عجزت التجمعات والهيئات الدولية الأخرى عن تحقيقه؟ وهل تستطيع الحركة أن توجد لنفسها مبرراً لوجودها المستقل؟ والأهم من ذلك كله إلى أي مدى تستطيع الحركة مستقبلاً أن تعمل كجماعة واحدة متميزة؟

والواقع أن هذه التساؤلات وغيرها لم تخف على أحد من زعمائها فالرئيس تيتو أكد على كل تلك المعاني التي تضمنتها هذه التساؤلات في مؤتمر هافانا ١٩٧٩.

يقول تيتو في هذا الصدد أن من أكثر ما يثير القلق في نفوسنا هو تلك الصراعات المستمرة بين الدول غير المنحازة ويجب أن نأخذ في الاعتبار

حقيقة هامة هي أن أي نزاع بين الدول غير المنحازة يفتح الباب أمام التدخلات الأجنبية وهو ما يجب التصدي له .. إن دفاعنا عن ديمقراطية العلاقات الدولية يحتاج منا أن نبدأ أولاً بأنفسنا إذ أن تحقيق الديمقراطية في إطار علاقات دولنا خاصة في ضوء التزايد المستمر لأعدادها وتعاظم مسئولياتها فنحن مطالبون بأن نقدم المثل العملي على كيف تكون العلاقات ديمقراطية وهو ما يقتضي بدوره إيجاد أشكال وصياغات جديدة للعمل المشترك بيننا .. وفي هذا المجال نولي أهمية خاصة لطريقة عمل مكتب التنسيق الذي يجب أن يكون أكثر فعالية كجهاز للتنسيق وللمبادرة يعكس اختيارات مواقف الحركة ككل.

وقد عبر عن نفس هذا المعنى تقريباً وزير خارجية الهند السيد/ شيام ناندان ميشرا Shyam Nandan Mishra الذي ذهب إلى حد الاعتراف بأن الخطر الحقيقي الذي تواجهه الحركة لا يأتي إلا من داخلها وبسبب المنازعات التي تثور بين دولها.

٥ - إمكان التغلب على جوانب القصور في البناء الأساسي للحركة:

ابتداء يجب التسليم بداهة بأنه لا يمكن تصور حدوث تغييرات جوهرية أو راديكالية في هذا البناء طالما بقيت صيغة اتخاذ القرارات عن طريق الإجماع دون مساس أو تطوير ولكن هذا لا يمنع في الواقع من القول بأن الكثير إن لم يكن معظم أسباب الإخفاق والفشل في نظام عدم الانحياز يمكن إزالتها أو التغلب عليها إذا ما التزمت الدول الأعضاء بمبادئ وأخلاقيات هذا النظام. فالولاء لهذه المبادئ والأخلاقيات وإخضاع المصالح القومية الضيقة للمصالح العامة للحركة من شأنه أن يعيد لها تضامنها وتماسكها المفتقدين ويجعل منها الأيديولوجية التي تسمو على ما عداها من أيديولوجيات في العالم المعاصر.

ومن جهة أخرى فلا يشك أحد ولو للحظة واحدة فى حقيقة أن الكثير من المشاكل والمنازعات التى تثور بين الحين والآخر بين الدول الأعضاء يمكن تجاوزها إذا ما قدر للحركة أن تكتشف أو أن توجد لنفسها – مرة أخرى – قضية أو حرباً مقدسة جديدة كتلك التى شنتها ضد الاستعمار وضد سياسات العزل العنصرى، فهذه القضية المقدسة الجديدة يمكن أن تكون مثلاً تلك الخاصة بإقامة نظام اقتصادى وسياسى عالمى جديد وهنا يتعين على الحركة أن تحدد لنفسها دوراً فيما يتصل بعلاقتها بالمنظمات الدولية الأخرى التى تتعاون معها.

وقد ذهب بعض المحللين إلى القول بأن التماسك والتنسيق بين الدول غير المنحازة يكسب كثيراً بدوره إذا قدر لهذه الدول أن تنجح فى إقامة نظام كفء للتشاور والتنسيق والتعبير عن الإرادة الجماعية وهى تستطيع أن تفيد كثيراً من التنظيمات الإقليمية القائمة فى إطار حركة عدم الانحياز وهى أساساً جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية فهذه التنظيمات تستطيع بما يجمع بين أعضائها من روابط وثيقة أن تحقق درجة أكبر من التنسيق والتفاهم بين أعضائها الأمر الذى يساعد على التوصل إلى إجماع أو اتفاق عام فى إطار الحركة ككل وخاصة على مستوى مكتب التنسيق.

والثابت أن ثمة نوعاً من الاتفاق العام ظهر بعد مؤتمر هافانا عام ١٩٧٩ حول ضرورة الأخذ بمنهج أكثر ديمقراطية فيما يتصل بعلاقات مكتب التنسيق بكل من الدول الأعضاء واللجان والتنظيمات الإقليمية بهدف تحديد مهامه وحقوقه والتزاماته تحديداً دقيقاً أثناء وبعد انعقاد مؤتمرات القمة.

وأمام التزايد الملحوظ فى عدد الدول الأعضاء فى الحركة وجدت ثمة ضرورة لإحداث نوع من التطوير فى نظام عدم الانحياز واستقر فى أذهان الكثيرين – بحق – إن هذا النظام يمكن أن يكون فعالاً فى حالة:

- إنشاء لجنة للإجراءات أو لجنة للاعتمادات تختص بدراسة مدى انطباق الشروط والمعايير المطلوبة على طالبي العضوية الجديدة أو حتى بالنسبة للأعضاء الذين يشك فى إخلاصهم وولائهم للحركة ويجب تخويل هذه اللجنة اختصاص تقديم الرأى والمشورة لأى جهاز فى الحركة بشأن كل ما يتصل بقواعد إجراءات العمل والسلوك والمعايير الواجبة الاتباع فى هذا الصدد. وهكذا تصير هذه اللجنة بتكوينها المحدود بمثابة محكمة استئناف يلجأ إليها فى حالة الضرورة والواقع أن فكرة هذه اللجنة قريبة من الواقع الذى يجرى عليه العمل فى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية.

- يتعين أن يكون هناك جهاز معين يتكون إما من رؤساء الدول أو من وزراء الخارجية أو من ممثلين يتم اختيارهم خصيصاً لذلك "لجنة الحكماء" بواسطة الرؤساء أو وزراء الخارجية وتكون مهمة هذا الجهاز تقديم المساعدة لمكتب التنسيق وتوجيه نشاطه. لا شك أن ذلك اضحى أمراً ضرورياً بعد أن تضخم عدد أعضاء المكتب ٣٦ عضواً هذا إلى جانب فائدته فى تفادى الأخطاء التى قد تنجم عن الأخذ بمبدأ التوزيع الجغرافى والمتمثلة أساساً فى احتمال استبعاد دول أكثر ولاء للحركة من غيرها.

- كذلك طرحت فى هذا الشأن بعض الاقتراحات الهادفة إلى إعطاء نوع من قوة الدفع للحركة فكان ثمة اقتراح ينص على تقسيم العضوية إلى نوعين الأول يشمل الـ ٢٥ دولة الأولى التى انضمت إلى الحركة قبل أو أثناء انعقاد مؤتمر قمة بلجراد ١٩٦١ والثانى يشمل كافة الدول التى انضمت بعد ذلك فى مراحل تالية وبمقتضى هذا الاقتراح تتمتع الدول الأولى بوضع مماثل لذلك الذى تتمتع به الدول الأعضاء فى مكتب التنسيق مثل اشتراط موافقتها على كافة القرارات الرئيسية الصادرة عن الحركة. والواقع أن القول بذلك لا يضيف جديداً نظراً لقاعدة الإجماع المعمول بها هذا إلى جانب صعوبة التصور بأن هيكل الحركة سوف يستجيب لذلك. وفى مقابل هذا الاقتراح

اقتراح آخر يقول بتقسيم الحركة إلى دائرتين الدائرة الداخلية وتكون مهمتها الموافقة على كافة القرارات الرئيسية المتصلة بإدارة النشاط على كافة المستويات في نظام عدم الانحياز والدائرة الموسعة وتضم باقي الدول الأعضاء غير أنه يثور أيضاً تساؤل عما إذا كان الأخذ بهذا الاقتراح يؤثر على هدف تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية.

وإضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاب قدر أظهر نوعاً من التعاطف والتفهم لمواقف بعض الدول الصغرى غير المنحازة التي ترى متحمسة لسياسة عدم الانحياز وراغبة حقيقة في استمرار انتهاجها، كما ترى في نفس الوقت وبسبب ظروفها الاقتصادية والسياسية واحتياجاتها العسكرية تقرن نفسها بمصالح إحدى الدول العظمى فهذه الدول تجد من الصعوبة بمكان – بسبب الاعتبارات السياسية أن تقبل الانسلاخ عن الحركة أو إيقاف نشاطها فيها ولمصلحة هذه الدول يوصي هؤلاء الكتاب بضرورة أن تأخذ الحركة بمعايير أكثر مرونة بالنسبة لمسألة العضوية مما يتيح لتلك الدول فرصة الإسهام في الوقت المناسب في نشاطات الحرب المختلفة ودون أن تتعرض للتهديد أو للطرد أو للفصل من العضوية أو تعليقها. وهذا يجنب أيضاً الحركة نفسها الكثير من المشاكل والخلافات الناجمة عن عدم الاتفاق التام منهجاً وسلوكاً بين أعضائها وفي مثل هذه الحالة فإن لجنة الحكماء يمكنها أن تلعب دوراً مهماً للغاية سواء بالنسبة للدول المعنية أو بالنسبة للحركة ككل.

وأخيراً من المفيد أن نشير إلى حقيقة أن حركة عدم الانحياز برغم كل الضغوط الداخلية والخارجية التي تواجهها فضلاً عن المشكلة الخاصة بعملية البحث عن هوية ذاتية لم تتلاشى ولم تختف ولم تندمج في إطار أية مجموعة أو تجمع دولي آخر ولكي تحافظ الحركة على ذاتيتها المستقلة فإن ثمة بعض الشروط الضرورية التي يجب مراعاتها جيداً:

أ - أن الحركة مطالبة بأن تعيد النظر من جديد فى تكوينها وأن تتفق دولها على مجموعة من الخطوط الرئيسية وعلى الأهداف التى تبتغى تحقيقها فى ضوء الظروف والأوضاع الجديدة.

ب - ولهذا الغرض نفسه فإن إعادة النظر فى تحديد وتوصيف مبادئ عدم الانحياز وإيجاد صياغات أكثر قبولاً من الناحية العملية وبطريقة ديمقراطية هو مسألة فى غاية الأهمية.

ج - إن المنازعات الداخلية يجب أن تفسح المجال للمصالح العامة للحركة والمشتركة بين أعضائها.

د - لما كانت حركة عدم الانحياز قد قامت فى الأصل استناداً إلى فكرة أو عقيدة معينة قبلتها الدول المؤسسة طواعية وبغض النظر عن الاختلافات القائمة بينها فإن الحركة فى وضعها الراهن مطالبة بالالتزام بهذه القاعدة الأساسية وهذا يفرض عليها عدم التدخل فى سياسات أعضائها طالما أنهم ملتزمون بصفة عامة بمبادئ عدم الانحياز ولم يجعلوا من أنفسهم حصان طروادة فى أيدى الدول الكبرى.

وحيث أن مكتب التنسيق لعدم الانحياز ليس هو الجهاز الصحيح الذى من خلاله تصدر الحركة أحكامها وقراراتها فى شأن الدول الأعضاء، لذا فإنه من المتعين على رؤساء الدول أن يبحثوا فى كيفية إيجاد الجهاز المناسب للتعامل مع مثل هذه المسائل السياسية التى تنطوى على قدر كبير من الخطورة بطريقة واعية وبأسلوب ديمقراطى.

الباب الثالث

مشـاكل الأمـن وعـدم الانحيـاز
فـــى العـــالم الثالـــث

الأمــن وعــدم الانحــيــاز

بقلم: عصام الدين جلال

ترجمة: طارق حسن أبو سنة

كـان مـن الطبيعـي أن تحـاول الـدول المسـتقلة حـديثاً، بعـد نهايـة الحـرب العالمية الثانية وانحدار القوى الإمبريالية القديمة إيجاد ترتيبات أمنية جديدة. وسـرعان مـا اكتشـفت تلـك الـدول أن ميثـاق الأمـم المتحـدة لا يقـدم لهـا أى ضمانات أمنية.

وقد زاد من خطورة الموقف أن السيطرة الثنائية للقوتين الأعظم والحرب البـاردة شـكلت تهديداً خطيراً لأمـن العـالم الثالث عمومـاً، كمـا أن تلك الـدول افتقدت تماماً الشـروط السياسـية والنفسـية الضـرورية لتوفير أمنهـا الـداخلى والخارجى.

كذلك فإن الترتيبات الثنائية مـع أى معسكر اسـتلزمت أن تـدفع تلـك الـدول ثمنـاً سياسياً باهظـاً، أصبـح مـن الصـعب مقاومتـه بعـد اشـتداد ريـح الحـرب الباردة.

فنجـد أن تـدابير أمـن العـالم الحاليـة قـد أرسـيت بواسـطة محـورين هـامين جداً، هما توازن الرعب بين القوة العسكرية للمعسكرين وتقريباً التأثير المقيد للفعالية السياسية لعدم الانحياز على الأقل فـى الصـراعات المحيطة. وبعمل مقارنـة لمعـدلات نمـو الـدخل القـومى للـدول الناميـة (١٩٦٠ - ١٩٧٥) زادت النفقات العسكرية للدول النامية غلى ثلاثة أمثالها وزادت تجـارة الأسـلحة إلى أربعـة أمثالهـا، والنتيجـة أن ٢٠٪ مـن الـدول وهـى الأكثـر ثـراء (٥.٨٧٦ دولار متوسـط الـدخل الفردى فـى السـنة) تسـتطيع أن تظل تنفـق ٨٠٪ مـن مواردهـا المالية العامة على التعليم والصحة. بينمـا الـدول الأكثر فقراً تنفق أكثر على الاستعدادات العسكرية، بالرغم من أن المشاركة الكلية للدول النامية لا تتجاوز

٧/ فى النفقات العسكرية فطبقاً لتقديرات معهد SIPRI (معهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام) نجد أنه وقعت ١١٩ معركة أو حرب (مدنية ودولية) ما بين ١٩٥٦ – ١٩٧٥. وقد تجاوزت الصراعات ٣٥٠ عاماً وتورطت فيها ٦٩ دولة وقوات عسكرية لـ ٨١ دولة، وقتل عشرات الملايين فى هذه الحروب. لذا فكثيراً ما فاقت الخسائر والإصابات السياسية والاقتصادية والتمزقات الاجتماعية أى تقدير.

وفى تحليل الحروب الإقليمية فى أسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، فيما بين ١٩٤٥ – ١٩٦٩، يقول تقرير SIPRI أن "النمط الأساسى للحرب فى عصرنا هذا هو اندلاع الحرب داخل حدود دولة واحدة بهدف مكسب نظام معين أو حكومة وإحداث تغييرات معينة فى السلطة. وفى الغالب تنشط الحروب داخل هذا النمط بمشاركة قوات دول أجنبية".

وقد أدى ذلك إلى تهديد الأمن القومى لكثير من البلاد النامية بشكل يلقى بظلاله على مستقبل الدول: –

أولاً: أصبحت الدول النامية مدفوعة – مع تزايد نصيبها فى الصراعات الداخلية والإقليمية وعدم الاستقرار – إلى مواجهات دولية باهظة وليس لهم دخل بها، وذات علاقة وثيقة وملحة بأولويات ومصالح هذه الدول.

ثانياً: تتعلق بالاستنزاف الاقتصادى لسباق التسلح. فلقد تزايدت فى العشر سنوات الأخيرة النفقات العسكرية للدول النامية بنسبة ٩٠٪ بالإضافة إلى ٤ بليون دولار من المساعدات العسكرية تتلقاها هذه الدوّل. فقد قدرت قيمة تجارة الأسلحة لدول العالم الثالث فى الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٧٥ لتصبح ٤٠ بليون دولار. ففى السنوات القليلة الماضية تصاعد معدل النفقات بشكل متفجر وخاصة أن تجارة الأسلحة الآن لا تقع تحت أى نوع من أنواع الرقابة. فمجموع ٩٥ جولة تستورد معظم أسلحتها (مثل الصواريخ، الطائرات، السفن، الدبابات – الخ) فى ١٩٧٥ يمثل القيمة الحقيقية للنقل العالمى فى

الأسلحة والمعدات والخدمات المرتبطة بها، ويمكن تقدير ذلك بحوالى ٩ بليون دولار فى العام، والتقديرات الحديثة تصل لحوالى ٤٠ بليون دولار سنوياً وكل هذا له مغزى هام، وخاصة إزاء التزايد السريع فى نظم التسليح التقيدى الأكثر تعقيداً الآن التى أصبحت مطلوبة بدرجة أكبر، وتزايد مجالات التعاقد ليصل لحل نقل الأسلحة والتدريب والتموين التكنولوجى وتوفير الصيانة - إلخ. بما يرفع من تكلفة وبراعة وتجهيز القوات المسلحة؟ كل هذا فى ظل تحول هائل للتكنولوجيا العسكرية فى مناطق الصراع الساخنة، بما يزيد من مستوى العنف بشكل ملحوظ ويفجر المزيد من الصراعات.

ثالثا: لا يمثل تنوع الموارد المطلوبة بإلحاح الحد الكلى للخسارة الاقتصادية، "فهناك ترابط هام بين التسليح العسكرى والتنمية الاقتصادية ينبع من دور القائمين بالإمداد العسكرى كعنصر فى العلاقة المتناسقة بين المصدرين والمستقبلين للسلاح. هذه العلاقة بدورها تؤثر على الهيكل الاقتصادى للدولة المستقبلة والسياسات الاقتصادية لحكومتها" فتأمل دول العالم الثالث لأن تشترى أو حتى تنتج أسلحة أكثر تعقيداً وتطوراً، وكل هذا معتمدة على النية الحسنة لقليل من الدول الصناعية على الأخص تلك الدول ذات الندرة فى مصادر العملة الأجنبية.

وقد كان للآثار غير مباشرة على التنمية للدول الأقل نمواً آثار مباشرة بعيدة المدى من جراء فشل المحاولات العالمية لنزع السلاح. فمن الصعب أن تعتمد الدول الأقل نمواً على مصادرهم الخاصة المحدودة لتعبر تلك الفجوة الواسعة. فضلاً عن المعوقات الكبيرة التى تقف حائلاً أمام الجهود الدولية فى هذا الحقل بسبب النفقات العسكرية الباهظة للدول النامية.

فيقول تقرير الأمم المتحدة عن النتائج الاجتماعية والاقتصادية للنفقات العسكرية ١٩٧١ "أنه فضلاً عن النفقات الكلية التى ينفقها العالم حوالى ٦٠ بليون دولار فى كل مجالات أو فروع البحث والتنمية، نجد أن الانفاق على

الأبحاث العسكرية يختص وحده بـ ٢٥ مليون دولار. بل تقديرات SIPRI أن هناك ٤٠٠٠٠٠ عالم ومهندس يعملون فى مجالات البحوث العسكرية مع الوضع فى الحسبان أن أغلب تلك الأرقام لا تفى بالحقيقة، خاصة مع استبعاد أبحاث السلام الذرية، إلا أن كل هذا له دلالاته العسكرية بعيدة المدى".

إذن فلا يبدو أن الانفراج أو الانهيار سوف يخفف من أزمة العالم الثالث. فلقد وصلت النفقات العسكرية فى العالم فى ١٩٨٠ إلى ٥٠٠ بليون دولار ومن المتوقع أن تتزايد إلى ٦٠٠ بليون دولار فى ١٩٨٢.

فمع بداية الثمانينيات تصل الزيادة الحقيقية للنفقات العسكرية فى دول الجنوب الأفريقى إلى ١٦٪ سنوياً فى حين دول الأوبك ١٥٪.

إذن مدلول هذا أن هناك تهديدات أمنية تواجهها هذه الدول بما يزيد من الرغبة فى تلقى كمية أكبر من الأسلحة وخاصة من الدول الصديقة سياسياً وعسكرياً إذن فليس من المفاجئ أن نجد أنه بغير إجمالى مبيعات الأسلحة التى تصل إلى ٦١ بليون عالمياً خلال السبعينيات مع تزايد سنوى يصل إلى ٢٥٪، نجد أن العالم الثالث بيع له ٦٦٪ من هذا الإجمالى ومثل الشرق الأوسط ٤٨٪ من إجمالى العالم الثالث وأفريقيا ١٨٪، كل هذا فى حين حالتهم الأمنية أصبحت أكثر اضطرابا.

ويمكن تفسير البعد الاستراتيجى العالمى لهذا التناقض بواسطة كبار القائمين على الإمداد بالسلاح لمناطق الأزمات الساخنة من ١٩٧٥ – ١٩٧٩.

فرنسا جنوب	أفريقيا
الولايات المتحدة الأمريكية	إسرائيل
إسرائيل	جواتيمالا
إسرائيل	أفغانستان
الاتحاد السوفيتى	أفغانستان

فمنذ الحرب العالمية الثانية لم يرتبط الحصول على الأسلحة بأى علاقة أمنية للعالم الثالث. بل عموماً ارتبطت بمتطلبات استراتيجية عالمية للقائمين بإمداد السلاح. هذا الاتجاه تحكم فى حجم نقل الأسلحة، فمنذ الستينيات حدث ارتباط قوى ما بين نوعية سباق التسلح وخطط أو تصميمات القائمين بإمداد السلاح، قد بدأت أكثر نظم التسلح تعقيداً تنقل لأصدقاء عسكريين حميمين خاصة إسرائيل وجنوب أفريقيا رأساً من الأعضاء الكبار من الحلفاء.

ومع السبعينيات حدث تطور بعيد المدى هو نقل التكنولوجيا الصناعية العسكرية لنفس الأصدقاء، لذا لم تكن هناك أدنى معجزة فى أن تصبح دولة إسرائيل الآن المصدر الأعظم للسلاح بعد القوى العظمى بالرغم من أن سكانها ٣ مليون وهى فى حاجة للتصنيع والتشغيل الفعال. نفس الوضع بالنسبة لجنوب أفريقيا حيث أصبحت فى حالة اكتفاء ذاتى بسرعة فى كل احتياجاتها العسكرية الأساسية. والنتيجة النهائية لكل هذا تهديدات مخططة وتتفق مع المصالح الاستراتيجية العالمية بحصول إسرائيل وجنوب أفريقيا على هذه النوعية من التسليح من خلال مساعدة وتستر غربيين. وقد قام كاتب هذا البحث فى مقالة نشرها فى مجلة السياسة الدولية عدد أبريل ١٩٨١ الدلائل التى تثبت اختبار الدولتين للقنابل النووية فى المحيط الجنوبى إلا أنه أحياناً لا تكون المصالح الاستراتيجية بارزة كما هو فى الحرب العراقية الإيرانية. فمثلاً اتفاقات التسليح السابقة فى عهد الشاه من الصعب الإدعاء بأنها يمكن أن تعكس احتياجات الأمن القومى بل أيضاً من الصعب إبراءها من الاتهام بأنها سبب عدم استقرار فى الهيكل الاجتماعى أو من الضغوط المبذولة على العراق بواسطة حكومة الشاه.

إذن بديل عدم الانحياز هو تجسيد للسبل وتحريك للوسائل لتهدئة تلك التهديدات المتصاعدة لأمنهم فى مرحلة ما بعد الاستقرار. ويلعب عدم

الانحياز دور مساعد فى الأمم المتحدة لتصبح مدافع قوى عن أمن العالم الثالث، لكن من الصعب للأسف الإدعاء بأنها أصبحت أداة فعالة لتنفيذ إجراءات الأمن.

ومن المعروف أن عدم الانحياز يطالب بالحرية وعدم الاعتماد على أى من الأطراف الدولية المتواجهة، لكن العدأيد من الأعضاء يفتقدون الوسائل أو الإرادة ليقوموا بتنفيذ هذا البديل المشترك والفعال والملموس بدلا من الاقتصار على البيانات والخطب.

وكثيراً ما نبذ عدم الانحياز وكشف النقاب عن مغزى اتفاقات التسليح الدولية الحالية، مما حدا أيضاً بالأعضاء لأن يطبقوا ما لا ينادوا به بدلاً من البحث فى المحاولات الجادة المشتركة القابلة للتطبيق. بما أصبح من المؤسف له أن الجهود العالمية لاستمرار السلام غير فعالة.

وقد حاول عدم الانحياز أن يخلق البديل الأكثر فعالية فى القرن الأفريقى وتشاد والحرب العراقية – الايرانية – علاوة على جنوب أفريقيا وفلسطين ولكن دون جدوى.

وقد أعلن عدم الانحياز مراراً أن التعصب الأعمى والأنانية وتدخل القوى العظمى أفسد محاولات تقوية وتعزيز مبادئ "البديل" ما بين الدول الأعضاء أو حتى داخلها، بما كان أسباب رئيسية لإحداث اضطرابات فى الأمن الدولى.

وفى النهاية فمرحلة ما بعد الاستقرار لها احتياجاتها الأمنية الجديدة والمعقدة ومن الصعب أن يواجه عدم الانحياز هذه الاحتياجات من خلال تلك التوليفة ذات المظهر المثالى الحسن والتصميم التى خدمت دوله لحد معين خلال الاستقلال فقد اختار عدم الانحياز أن يبتعد عن المسائل الأمنية للتوازن الثنائى فى العالم.

نحو مفهوم أمنى لحركة عدم الانحياز

بقلم: ك - ر - سنج

ترجمة: حمدى عبد الرحمن

الموقع الجيواستراتيجى للعالم غير المنحاز

كانت السياسة الخارجية للدول غير المنحازة بمثابة امتداد منطقى لحركتها الوطنية ومشاعرها القومية المضادة للسياسيات الاستعمارية والإمبريالية .. ومع ذلك كان على هذه الدول غير المنحازة أن تعيش وتعمل فى ظل بيئة دولية تمارس فيها قدراً محدوداً من السيطرة. ولهذا كانت سياسة عدم الانحياز ترمى إلى المحافظة على استقلال صنع قراراتها فى بيئة دولية أثقل كاهلها صراع الحرب الباردة والقطبية الثنائية.

وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبينما كانت الدول الأوروبية - باستثناء قليلة - جزءاً من ذلك النظام ثنائى القطبية استناداً إلى الحقيقة القائلة بأن هذه الدول ظلت دائماً أحد الأجزاء المحورية فى النظامين المتنافسين من أجل القوة الدولية، فإن معظم البلدان حديثة الاستقلال كان عليها أن تجد الطرق والوسائل التى تمكنها من حماية استقلالها المكتسب حديثاً فى صنع القرار وسط بيئة دولية تفرض عليها ضغوطاً هائلة كى تجعلها فى خدمة مصالح كتلة أخرى، فى وقت كانت تعتبر فيه سياسة عدم الانحياز غير أخلاقية.

إن تقسيم العالم بما يبقى ويحافظ على القوى العظمى ليس بالظاهرة الجديدة. فقد طرحت مفاهيم مختلفة فى الماضى لتبرير تلك الظاهرة مثل نظرية ماكندر ونظرة القوة البحرية لألفريد ماهان. وفى فترة ما بعد الحرب

العالمية الثانية، استخدمت المنافسات والصراعات الأيديولوجية فى تفسير الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية.

إن الجزء الأفروآسيوى من العالم، والذى يشكل قلب العالم غير المنحاز، كان يقوم ولمدة تربو على القرن من الزمان، بدور الحاجز - إن صح التعبير - والذى يمنع التصادم بين القوة البرية والقوة البحرية. وقد لعبت هذه المنطقة، فضلاً عن ذلك، دوراً حيوياً فى توازن القوى الدولى. ولعل من بين أسباب ذلك الرئيسية، أنه بينما حقق نظام الدول الأوروبية درجة من الاستقرار والشرعية، فإن ما يسمى بالعالم الثالث كان لا يزال هدفاً لرياح التغيير التى تعصف به. بيد أنه لا يمكننا القول بعد أن تم تقسيم المنطقة إلى دول مستقلة، أن ذلك التماثل الجيواستراتيجى للمنطقة قد قلل من مضمون التنافس الدولى، حيث أن تلك المنطقة - العازلة - لا تزال محتفظة بأهميتها الكبرى للقوى العظمى، سواء كانت قوى برية أو قوى بحرية؛ ومن ثم فقد جدت هذه القوى فى انتهاج سياسات من شأنها جذب دول هذه المنطقة إلى مجالات نفوذها. تمثل ذلك فى بادئ الأمر - فى الخمسينات والستينات - فى المواثيق العسكرية، ثم اتخذ بعد ذلك صورة اتباع سياسة أكثر دهاء ألا وهى سياسة الوفاق السياسى العسكرى والتى تعرف الآن باسم سياسة "الاتفاق الاستراتيجى".

ولقد عكست الحرب الباردة بآثارها على ذلك الجزء من العالم والذى هو فى ذات الوقت العالم غير المنحاز حيث أنه أضحى ميداناً للصراع من أجل النفوذ بين القوة البرية والقوة البحرية فأدخلت تطورات ضخمة فى ميدان تكنولوجيا الصواريخ، كما حدثت زيادة مماثلة أيضاً فى القوة الجوية. غير أن الاتحاد السوفيتى، وبالرغم من نمو قوته البحرية، فإنه لا يزال فى الأساس قوة برية، مع مقدرة محدودة للعمل بعيداً عن حدوده البرية والبحرية فى مواجهة أى هجوم أكيد من جانب القوى الكبرى الأخرى. وبالمثل فإن الكتلة الغربية، وعلى الرغم من قوة أوروبا الغربية، فإنها تعتمد أساساً على القوة

البحرية للولايات المتحدة الأمريكية، فلو أننا افترضنا جدلاً أن الأسلحة النووية الاستراتيجية للقوى الكبرى كانت عاملاً محايداً باتفاق جميع الأطراف فى صراع الحرب الباردة، كان قوة الدفع العظمى لصراع القوى الكبرى وخاصة فى المنطقة العازلة، كانت ستعتمد على القوة البرية والبحرية للعدوين الأعظم.

ولا تزال هذه الأرض العازلة، والتى تتكون اليوم من معظم الدول غير المنحازة، تؤدى دورها كعازل بين القوى العظمى. فكان من الطبيعى والحالة هذه أن تصبح هدفاً لممارسة الضغوط عليها من كلا الطرفين. ويمكن القول بعبارة أخرى أن العالم غير المنحاز أضحى من وجهة النظر هذه، ساحة لتنافس الحرب الباردة، ولعل ذلك يمثل أحد العوامل الرئيسية التى أدت إلى استمرار عدم الاستقرار فى العالم غير المنحاز.

إن الوضعية الجيواستراتيجية للعالم غير المنحاز تصبح أكثر وضوحاً، إذا ما قدمنا الافتراضات المقررة انفاً لتحليل الموقع فى المنطقة الممتدة من البحر المتوسط حتى المحيط الهندى. هذا القطاع الساحلى الضيق والذى يتألف من أكثر من ثلاثين دولة قد وضع بين كفى الرحى حيث القوة البرية العظمى فى الشمال وحيث تواجد القوة البحرية العظمى من الجنوب. ومع أنه من الثابت تاريخياً تعرض هذه المنطقة لضغوط مستمرة من جانب روسيا، القوة البرية المسيطرة، وبريطانيا، التى كانت تعد القوة البحرية العظمى فى هذه المنطقة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد حلت تدريجياً محل بريطانيا كقوة بحرية. بيد أن إطار التنافس بين القوة البرية والقوة البحرية قد استمر على الرغم من تغير الفاعلين.

سياسة القوى العظمى واستجابات الدول الإقليمية :

لقد اكتسبت الأرض العازلة أهمية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة عندما اتجه النظامين العملاقين المتنافسين فى النظام الدولى صوب

المواجهة، ولهذا فقد بذلت الجهود لتوحيد هذه الدول والتى كانت تؤكد دائماً على استقلالها داخل الإطار الكلى لنظام القطبية الثنائية. وقد اتبعت القوى العظمى ما أطلق عليه اسم "دبلوماسية التحالف" فمن بين الوسائل التى تبعتها فى البداية: ضم هذه الدول لاتفاقيات عسكرية أو متعددة الأطراف، عضوية الأحلاف، واتفاقيات منح القواعد. وقد مورست ضغوط كبيرة لضم بعض الدول الإقليمية إلى هذه الاتفاقيات. بيد أن البعض الآخر من هذه الدول رفض الارتباط بها، واضحت الروح المتنامية لعدم الانحياز عاملاً قوياً فى تحطيم دبلوماسية التحالف هذه.

وحاولت القوى العظمى جاهدة إيجاد البدائل التى من شأنها مسايرة مشاعر وأحاسيس الشعوب الجياشة تجاه عدم الانحياز. من ذلك إصدار ما يسمى "بالمبادئ" من جانب القوى العظمى، حيث تعلن موافقتها سواء كانت ضمنية أو غير ذلك، بأن الامتيازات السياسية العسكرية فى وقت معين لا تعنى ضم القوى الإقليمية لأى نظام تحالفى. ومن أمثلة هذه الدبلوماسية على الجانب الأمريكى، مبدأ ترومان، ومبدأ أيزنهاور، ومبدأ نيكسون، ومبدأ كارتر. أما على الجانب السوفيتى فنجد أنه طرح أيضاً عدة خطط ومقترحات مثل خطة شيبيلوف والتى تهدف إلى تحقيق نظام للأمن الجماعى فى آسيا. وكذلك هناك خطة برجنيف، فضلاً عن عروض اتفاقيات الصداقة والتى وقعتها سبع دول..

إن هذه المبادئ والمقترحات أضحت تشكل الأسس التى يقوم عليها الوفاق السياسى العسكرى بين القوى الإقليمية والقوى العظمى فى إطار المشاركة سواء كان داخل أو خارج الحلف. أن الجملة الشائعة اليوم هى "الاتفاق الاستراتيجى" والذى من خلاله تقدم القوى الكبرى الإقليمية ليس فقط مراكز متساوية، وإن كانت وهمية، فى صنع القرار ولكنها تسعى أيضاً لجعل هذه الدول جزءاً من نظام دولى اقترحته هى من أجل حمايتها واستمرارها.

ومع ذلك فإن بعض القوى الإقليمية، لم ترغب في الارتباط بالقوى الكبرى بصورة كلية ومفتوحة وإن كانت ترغب في الحفاظ على استقلالها في صنع القرار.

هذا في الوقت الذي لجأت فيه بعض الدول الأخرى إلى طريق أكثر يسراً وهو الارتماء في أحضان إحدى الدول الكبرى. كل ذلك دفع بانعكاساته على سياسات دول الأرض العازلة هذه حيث عانت لسنين طويلة من تغيرات راديكالية فقد واجهت بعض هذه الدول التهديد الموجه لأمنها، وهو بالأساس من قبل بعض القوى الإقليمية الأخرى، باستخدام حقها السيادي في طلب الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي من إحدى القوى العظمى. في حين أن بعض الدول الأخرى التي كانت مرتبطة بنظام تحالف إقليمي في إطار تنافس الحرب الباردة، عملت على الانفصال التدريجي وبصورة رسمية من هذه التحالفات. ثم ارتبطت بمجموعة دول عدم الانحياز. والآن أصبحت معظم دول الأرض العازلة أعضاء رسميون في حركة عدم الانحياز وإن ظلت تحتفظ في ذات الوقت وبشكل أو بآخر بروابط سياسية وعسكرية واقتصادية مع القوى العظمى. حدثت كل هذه التغيرات في الفترة التي كانت تعاني فيها المنطقة من عدم الاستقرار بسبب الضغوط الواقعة عليها سواء من الداخل أو الخارج.

أسباب ونتائج عدم الاستقرار:

في الوقت الذي كانت تكتسب فيه حركة عدم الانحياز أنصاراً جدداً خلال العقد المنصرم، فإن المنطقة حققت درجة كبيرة من عدم الاستقرار بسبب الاضطرابات المحلية التي وسعت من نطاق التنافسات عبر الإقليمية. وزادت من فرص تغلغل القوى الكبرى داخلها. فتواجد القوى الكبرى والذي كان يشمل البحر المتوسط منذ منتصف الستينات، امتد تدريجياً في السبعينات إلى المحيط الهندي. وتأتي حرب أكتوبر، وما أثارته من قضايا مترابطة مثل مستقبل الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل والقضية الفلسطينية، لتصبح

نتائجها مصدراً للتوتر البالغ فى المنطقة. فقد أضفت تلك الحرب أهمية كبرى على النفط وخاصة تزايد اعتماد العالم على هذا النفط. إلى جانب قضايا إنتاج وتوزيع أسعار النفط. فقد أعلن القادة المسئولون فى الغرب فى أوائل ١٩٧٤ - أنه إذا ما استخدم سلاح النفط فى خنق اقتصادياتهم، فسوف يصبح لديهم الحق فى تأمين امدادات النفط إليهم بثمن معقول وضمان عدم قطعها حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة. ويأتى بعد الخليج الوضع فى القرن الأفريقى والذى عانى هو الآخر من تغير هام بعد ٧٦ / ١٩٧٧ بسبب السياسة الصومالية الكبرى، والحرب الصومالية الأثيوبية.

ولقد وقعت تغيرات هيكلية ضخمة بعد ١٩٧٩/٧٨ حيث عانت كل من إيران وأفغانستان من التحولات الثورية والتى قلبت فى واقع الأمر ليس فقط سياستها الخارجية ولكن أيضاً نظمها الداخلية رأساً على عقب. وهو الأمر الذى يعكس تأثيراته البالغة على القوى الإقليمية الأخرى. فنحن نجد أن تأثير الحرب العراقية -- الإيرانية يمتد ليشمل كافة أرجاء المنطقة من البحر المتوسط وحتى المحيط الهندى. واليوم فإنه على هذه المنطقة غير المستقرة، التصدى للضغوط التى تمارسها القوى الكبرى.

مصالح القوى العظمى فى المنطقة:

لقد تأثرت المنطقة بعوامل عديدة إلى جانب الاعتبارات السياسية الصرف والتى حلفتها الحرب الباردة، ويمكن إيجازها فى عناصر ثلاثة رئيسية:

(١) المبادئ النووية الاستراتيجية الكبرى والتى تعتمد على نظام SLBM.

(٢) المصالح طويلة الأجل للقوى البحرية والبرية المسيطرة والتى تمارس نشاطها فى المنطقة.

(٣) وأخيراً الاستراتيجيات التدخلية لهذه القوى والتى ترمى إلى استخدام دبلوماسية القمع والقهر بهدف حماية وتأمين ما يزعمون بأنه حيوى لمصلحتهم القومية.

الاستراتيجية النووية

تأثرت مصالح القوى الكبرى فى هذا الميدان منذ البداية باستراتيجية الردع النووى من خلال استخدام الطائرات حاملة القنابل الذرية والتى يتم نشرها سواء من القواعد الأرضية أو من حاملات الطائرات. ومن وجهة النظر هذه فقد تأثرت منطقة البحر المتوسط كثيراً قبل الستينات. ومع عام ١٩٦٣ أضيف عامل جديد إلى هذه الاستراتيجية، حيث تم الانتهاء من نظام SLBM وانتشر فى تلك الآونة أن الغواصات الأمريكية من طراز بولاريس (Polaris) تستطيع أن تضع تهديداً حقيقياً للاتحاد السوفيتى. وخاصة فى ضمان القدرة على الضربة الثانية، من البحر المتوسط والبحر العربى وخليج البنغال. لقد أعلن أيضاً أن الغواصة بولاريس تعمل فى البحر المتوسط منذ ١٩٦٣. وكان هناك ما يبعث على الاعتقاد بإمكانية نشر تلك الغواصات فى المحيط الهندى. ومن ذلك، إنشاء قاعدة للاتصال منخفض التردد فى شمال غرب استراليا، وإرسال قوة أمريكية إلى المحيط الهندى عام ١٩٦٤، والمفاوضات الأنجلو - أمريكية حول قاعدة دييجو جارسيا فى ١٩٦٥.

وقد ظهر جليا أيضاً الوجود البحرى السوفيتى فى البحر المتوسط مع عام ١٩٦٤. وفى المحيط الهندى بعد ١٩٦٨. كما طور السوفيت أيضاً نظام الـ SLBM بيد أن البحر المتوسط والمحيط الهندى لا يمثلان أفضل الأماكن لنشر هذه الأسلحة، نظراً لبعدهما الجغرافى عن الولايات المتحدة. لذلك فإن نشر هذه الأسلحة يكون أكثر فعالية فى كل من المحيطين الهادى والأطلنطى. ولقد أملت المصالح السوفيتية فى البحر المتوسط والمحيط الهندى أنه يمكن وعلى قدر الامكان محاولة تحييد التهديد الأمريكى الذى يضعه نظام الـ SLBM الموجود فى تلك المناطق. وإن كانت تلك مهمة صعبة بالنظر إلى الضغوط التكنولوجية للعمليات المضادة للغواصات وخاصة فى منطقة شاسعة كالمحيط الهندى. ومن ثم ركز السوفيت من أنشطتهم بصورة كبيرة

فى البحر المتوسط ولجأوا إلى بعض الدول الساحلية وحصلوا منها على تسهيلات أسهمت فى تقوية الوجود البحرى السوفيتى فى المنطقة. ولسنين طويلة أضحى الوجود البحرى السوفيتى فى البحر المتوسط لدرجة تكفى لوضع تحدى حقيقى للأسطول السادس الأمريكى العامل فى البحر المتوسط. ومن ناحية أخرى فإن الوجود البحرى السوفيتى المحدود فى المحيط الهندى كان لا يقوى على القيام بمثل هذه المهمة بفاعلية.

ومع أن تنافس القوى الكبرى لا يشكل تهديداً عسكرياً مباشراً للدول الساحلية باعتبارها ليست الأهداف التى توجه إليها أسلحة تلك القوى. إلا أن وجود الأسلحة النووية بهذه القوى يعمل على تحويل المنطقة إلى ميدان محتمل لمواجهة نووية. وهو ما يهدد أمن المنطقة وفى حالة هذا الصدام النووى المحتمل بينها فإن الأهداف الثابتة مثل قاعدة ديجوجارسيا فى المحيط الهندى وقواعد أخرى متعددة فى البحر المتوسط، إلى جانب الأهداف المتحركة مثل قطع الأسطول وقواتها الخاصة. كل ذلك يصبح موضع للهجوم النووى. وهناك أهداف محايدة على الأرض مثل حقول البترول فى الخليج يمكن تدميرها أيضاً وهو ما يؤدى إلى تدمير اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

الاستراتيجية التقليدية :

يمكن تفسير الاستراتيجية التقليدية للقوى الكبرى فى الأرض العازلة من سباق المواجهة التقليدية بين القوى البرية والقوة البحرية. فأى قوة كبرى تتحكم فى البحر تستطيع أن تسيطر على الساحل يصدق هذا القول على حالة بريطانيا فى الماضى، ويصدق أيضاً على حالة الولايات المتحدة اليوم. ولا نستطيع أن نتجاهل أيضاً المقدرة البحرية السوفيتية وإن لم نصل إلى الدرجة التى تمكنه من مواجهة القوة البحرية الأمريكية فى أعالى البحار هذا بالإضافة إلى وجود مناطق عديدة تعد مغلقة أمام السيطرة السوفيتية المباشرة

مثل المضايق التركية وقناة السويس وهو ما يفرض ضغوطاً حقيقية على الوجود البحرى السوفيتى فى المنطقة.

ويمتلك الاتحاد السوفيتى قواعد داخل أراضيه تمكنه من التحرك بفاعلية فى الأرض العازلة فضلاً عن اعتماده مع قواعد موجودة فى دول أخرى. وتلك التسهيلات تعطيه بلا شك ميزة إضافية. وعلى ذلك فالقوة البحرية لا تعتمد فقط على السيطرة على أعالى البحار ولكن أيضاً على تسهيلات باستخدام قواعد ساحلية.

إن المواجهة بين القوة البرية والقوة البحرية تتحدد أساساً فى نقطتين بهذه المنطقة: شرق البحر المتوسط، الخليج. أما عن البحر المتوسط، فقد اتخذ التنافس البحرى القوى العظمى طابعه المحدد بعد منتصف الستينات. وقد أسهم ذلك التنافس فى تشكيل سياسات القوى العظمى تجاه الدول الساحلية.

وإلى هذا المدى يتضح التأثير الحقيقى لذلك التنافس على الصراع العربى الإسرائيلى – أما فى الخليج العربى، فقد لجأت الولايات المتحدة وحلفائها إلى التصدى للاتحاد السوفيتى: فميثاق بغداد وإصدار المبادئ مثل مبدأ ايزنهاور ومبدأ كارتر بالإضافة إلى اقتراح سياسة دعم نظام الدول الغربى كالذى كان سائداً فى إيران الشاه. كل ذلك سعت الولايات المتحدة من ورائه، احتواء توسع الاتحاد السوفيتى صوب الجنوب لبسط نفوذه.

وقد أوضحت الأحداث التى شهدتها أفغانستان ٧٩/١٩٨٠، مقدرات القوة البرية فى الوقت الذى أظهرت فيه عدم قدرة القوة البحرية على العمل بفاعلية فى دولة غير ساحلية حينئذ. وتسد هذه الهوة ثم اقتراح تدعيم القوة البحرية عن طريق القوة الجوية وهو ما يتمثل فى قوات الانتشار السريع (RDF).

وقد واجه الاتحاد السوفيتى استراتيجية القوة البحرية لاحتوائها ليس فقط بوضع قواته البحرية فى البحر المتوسط والمحيط الهندى ولكن أيضاً عن

طريق التقرب من بعض الدول الساحلية بعرض مساعداته السياسية والاقتصادية والعسكرية على هذه الدول. وبالتالى نجح السوفيت فى كسب التأييد فى سوريا ومصر (حتى ١٩٧٥) واليمن الجنوبى والصومال (حتى ١٩٧٧) واثيوبيا (منذ ١٩٧٧) وفيتنام. فضلاً عن أن علاقاته مع الهند أيضاً طيبة جداً. وهكذا استطاع الاتحاد السوفيتى تحقيق وجوده السياسى العسكرى فى هذه المناطق الهامة على طول الخط الذى يربط البحر الأسود بالباسفيك عن طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندى.

أن ثمة أسباب أخرى، غير القضية الرئيسية للمواجهة بين القوة البحرية والقوة البرية، يمكن استخدامها لتبرير الوجود البحرى التقليدى للقوى الكبرى فى هذه المنطقة ومن بين تلك الحجج، السيطرة على الطرق البحرية، وحماية التجارة، وتأمين إمدادات المواد الخام ... إلخ، بيد أن تلك الحجج واهية وليس لها وزن لسبب بسيط وهو أن أى قوة كبرى فى ظل التوازن النووى الاستراتيجى الراهن ولا تقوى على اختراق الطرق البحرية الخاصة بالقوى الأخرى فى أوقات السلم. حتى فى أوقات الحرب النووية، والتى تحدد بفترات قصيرة، فإن السيطرة على الطرق البحرية تعطى لها أولوية محدودة.

ولا شك أن الصراعات المحلية تنعكس على تلك الممرات البحرية. ففى بعض الحالات تفشل القوى الكبرى فى تأمين المرور البرى حيث أن ذلك قد يتطلب تدخلاً عسكرياً مباشراً فى الصراع الإقليمى، وتلك حالة يحاول الجميع تجنبها. ولهذا فعلى الرغم من وجود القوى الكبرى فى البحر المتوسط والمحيط الهندى. إلا أنها لم تحاول فك الحصار المفروض على هذه الممرات بسبب الحروب الإقليمية بين العرب وإسرائيل وبين العراق وإيران وأخيراً بين الهند وباكستان. ومن ثم ينبغى على القوى الإقليمية أن تحمل على عاتقها مسئولية تأمين المرور إلى طريق السفن الدولى، أما إذا تنازلت الدول الساحلية عن مسئوليتها تلك وحماية ممراتها البحرية والسيطرة عليها لقوى خارجية

فإنها لا تعطى فقط طابع الشرعية على وجود هذه القوى ولكنها تقبل أيضاً بالنتائج السياسية العسكرية المترتبة على تنافسها فى المنطقة.

الاستراتيجية التدخلية:

تتمثل النتيجة الثالثة لوجود القوى العظمى فى المنطقة، فى استخدام أو التهديد باستخدام دبلوماسية القهر، حيث أن الوجود العسكرى التقليدى لهذه القوى فى المنطقة قد زاد من مقدرتها تلك. بل أن المنطقة تعرضت بالفعل لمثل هذا الضغط مرات عديدة منذ الحرب العالمية الثانية. ونستطيع أن نورد بعض الأمثلة التى توضح مثل هذه السياسة القائمة على الاستراتيجية التدخلية من جانب القوى العظمى.

فخلع شاه إيران واحتلالها عسكرياً من قبل بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، والسيطرة البريطانية على قواعد قناة السويس حتى ١٩٥٦، وإنزال القوات البحرية الأمريكية فى لبنان ١٩٥٨، والحرب الفيتنامية. وإرسال قوات بقيادة موحدة خلال حرب البنجلاديش ١٩٧١، وحرب أكتوبر وأزمات الخليج منذ ١٩٧٨ واحتلال أفغانستان منذ ١٩٧٩ .. تلك نماذج قليلة توضح هذه الاستراتيجية.

وتلعب بعض القوى الإقليمية أيضاً دور وكلاء القوى الكبرى فى هذه الاستراتيجية فلعبت إيران الشاه دور الشرطى فى منطقة الخليج. وتستمر كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا فى العمل كوكلاء عن الغرب فى مناطق غرب آسيا والبحر المتوسط والمحيط الهندى.

وبعد قيام الثورة الإيرانية، ازدادت أهمية الدور الذى تقوم به كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا فى هذه الاستراتيجية. حيث تم توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين واللذين وصلا إلى مرتبة القوى النووية حيث يمتلك كل منهما السلاح النووى. ويتسم التعامل معهما على أساس أنهما جزء من

النظام الغربي وينظر إليها باعتبارها حلفاء استراتيجيين للغرب. ونستطيع القول بعبارة موجزة أن كل من جنوب أفريقيا وإسرائيل قد قاما بدور "البلطجية" المحليين في المنطقة. وإن كانت بعض الدول الأوروبية لا تزال حتى الآن مستمرة في دعمها الكامل لإسرائيل وجنوب أفريقيا حتى يتمكنا من مواصلة أداء هذا الدور العميل في المستقبل.

وفي المقابل اتهم السوفيت أيضاً بدعمهم لليبيا وسوريا واليمن الجنوبي وأثيوبيا وأفغانستان وفيتنام حتى يتم استخدامها كعملاء لهم في هذه المنطقة، وفيما عدا ليبيا فإن بقية هذه الدول سالفة الذكر تعد عبئاً مالياً على الاتحاد السوفيتي.

وتستمر المقدرة التدخلية للقوى العظمى في النمو يوماً بعد الآخر، ليس هذا فحسب بل أن الجهود تبذل لمحاولة إضفاء طابع الشرعية عليها ومن ذلك اللجوء إلى العروض الخاصة بتسهيلات القواعد الأمر الذي يحقق درجة من الشرعية على هذه الاستراتيجية. ويحتج أيضاً بأن وجود إحدى القوى العظمى في المنطقة يوازن تواجد القوى الأخرى وقد اكتسبت هذه الحجة وزناً إضافياً منذ الأحداث الأخيرة في أفغانستان.

وتتأثر الاستراتيجية التدخلية للقوى العظمى بما إذا كانت مقدراتها تعتمد أساساً على القوى البرية أم على القوة البحرية فالاتحاد السوفيتي لكونه قوة برية تتمتع بمقدرات حيوية هائلة، فإنه لا يعتمد فقط على القواعد الأجنبية والولايات المتحدة لكونها قوة بحرية كان عليها أن تعتمد على التسهيلات في وحول مناطق الأزمات المحتملة حتى تتمكن من نشر قواتها بفاعلية وحتى يصبح لها مقدرة تدخلية قابلة للتصديق. ومن ثم فإنه بينما يستطيع الاتحاد السوفيتي العمل بصورة مباشر في الأرض العازلة انطلاقاً من أراضيه فإن الولايات المتحدة سيصبح عليها ليس فقط تأمين مستوى معقول من قواتها في المنطقة ولكن أيضاً استخدام التسهيلات لزيادة مستوى قواتها في أوقات الضرورة وضمان الحصول على دعم مستمر ومناسب.

ولذا تحتاج قوة الانتشار السريع إلى وجود مستمر لقوة أمريكية موجدة فى المحيط الهندى والبحر المتوسط وبعض القواعد مثل ديجوجارسيا بالإضافة إلى تسهيلات القواعد فى الأقطار المحيطة مثل مراكش وكينيا والصومال وعمان.

وتستمر كل من استراليا وجنوب أفريقيا فى أداء دورهما كجناحين رئيسيين للاستراتيجية الغربية فى المحيط الهندى. واكتسب الدور الإسرائيلى أهمية إضافية بسبب التحول المحسوس فى الاتجاه المصرى. وعلى هذا سوف تظل إسرائيل الأداة البارزة للاستراتيجية العربية فى البحر المتوسط والخليج. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتقوية قوات الانتشار السريع إلا أنها سوف تظل غير قادرة على العمل بعيداً عن الشاطئ ولن تقوى على السير إلى قوات القواعد الأرضية السوفيتية الموجود فى أسيا الوسطى. وعلى هذا يمكن تبرير عمل قوات الانتشار السريع فى مواجهة الاتحاد السوفيتى بأنها بمثابة حجر عثرة أو مجرد عائق لا أكثر وإن كان باستطاعة هذه القوة احتلال حقول البترول الضخمة فى الخليج إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

هذا التعليل العقلى لقوات الانتشار السريع بأنها بمثابة أداة عائقة قد يضيف عليها قدراً من التصديق والمعقولية إذا ما حددت الولايات المتحدة الخطوط التى عندها تصبح هذه القوات عائقاً - فأفغانستان لم تثبت صحة هذه المقولة بالرغم من أن الولايات المتحدة قد أنشأت هذه القوات قبل إرسال القوات السوفيتية إلى أفغانستان.

وقد تؤدى قوة الانتشار السريع هذا الدور فى كل من باكستان وإيران بالرغم من عدم حصول هاتين الدولتين على التزامات واضحة بهذا الصدد ومن ثم إذا زاد النفوذ السوفيتى فى إيران فإن العائق سيصبح الجزء العربى من الخليج حيث تضفى الولايات المتحدة طابع الشرعية على وجودها هناك ويصبح احتلالها لحقول البترول مبنياً على هذه النظرية وهذا يعنى أنه بينما

يصبح للاتحاد السوفيتى حرية التحرك فى أفغانستان وإيران فإن الولايات المتحدة تقوم بتعزيز وجودها فى الجزء العربى من الخليج.

بيد أنه ليس هناك سبب واحد لكى تقدم هاتين القوتين العملاقتين على تصادم بشأن هذا التقسيم، حيث أن أهداف استراتيجيتها تكمن فى القوى الإقليمية والتأثير عليها. فضلاً عن ذلك فإن هذه الاستراتيجية لا تؤدى بهما إلى صراع عسكرى مباشر.

البحث عن اتفاق استراتيجى جديد:

لقد أعلنت معظم دول المنطقة عن انتهاجها لسياسة عدم الانحياز، وصوتت فى صالح قرار الأمم المتحدة الخاص باعتبار المحيط الهندى منطقة سلام، وعارضت بشدة كل من قوات الانتشار السريع والوجود السوفيتى فى أفغانستان. ذلك كله بالرغم من استمرار تمسك هذه الدول بسياساتها القديمة الرامية إلى تحقيق أمنها من خلال الدعم الخارجي والارتباطات السرية أو العلنية بأى من القوى العظمى وإن كان هناك جهد محدود للبحث عن بدائل فى إطار التضامن مع هذه الدول عينها.

وقد فشلت المحاولات المبكرة لتحقيق الوحدة الإقليمية مثل الجامعة العربية أو المنظمة الإقليمية للتعاون من أجل التنمية ويرجع سبب هذا الفشل إلى أنه بينما سعت هذه الدول لتحقيق الوحدة فيما بينهما، فقد سعت أيضاً إلى عزل نفسها عن باقى دول المنطقة. أما عن الجهود الحديثة لتحقيق مثل هذه الوحدة الإقليمية مثل مؤتمر التعاون الخليجى، فإنه لم يكتب لها النجاح التام حيث أنها رأت أيضاً أن تعمل فى ظل بيئة صراعية فى المنطقة أكثر من أن تعمل على أساس التعاون بين جميع القوى الإقليمية فمؤتمر التعاون الخليجى مثلاً يتم تطويره ليصبح عامل ثقل فى مواجهة إيران وهذا من شأنه ليس فقط تخليد الانقسام داخل المنطقة ولكنه يساعد أيضاً على خلق الظروف التى تدعو للتدخل الأجنبى.

ويمكن التخلي عن مثل هذا المفهوم إذا ما طورت دول المنطقة وفاقاً استراتيجياً جديداً يشمل كل متطلباتها المحددة. ويعتمد مثل هذا الوفاق الاستراتيجي الجديد على التسليم بأمرين:

أولهما: أن أمن كل دولة يعتمد في الأساس على استقرار المنطقة ككل وليس فقط على العلاقات غير الصراعية مع جيرانها من الدول الأخرى.

ثانيهما: أن أمن المنطقة يعتمد على دخول جميع الدول الأعضاء في اتفاقات فيما بينهما حتى تتمكن المنطقة من تحقيق استقرارها كمتغير مستقل خارج إطار تنافس القوى العظمى والارتباطات المبنية على هذا التنافس.

تلك أحد الأجزاء المؤثرة لسياسة عدم الانحياز. وخاصة مفهوم مثل هذا الوفاق الاستراتيجي هو إدراك أن المنطقة الممتدة من البحر المتوسط حتى المحيط الهندي تشكل وحدة متكاملة، فهي تطل على جنوب إقليم القوة البرية العظمى الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن أنها تطل على سواحل آسيا وأفريقيا الحيوية بالنسبة للقوة البحرية العظمى وهو الولايات المتحدة وحلفائها. وهذا الموقع الجيوبوليتيكي للمنطقة يحتم النظر إليها باعتبارها وحدة واحدة بهدف التوصل إلى هذا الوفاق الاستراتيجي.

إن المنطقة تتكون بلا شك من نظم إقليمية ونظم فرعية متعددة مثل شرق البحر المتوسط والخليج وشرق أفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وبينما تكون الدراسة المتعمقة للتطورات التي تحدث في المنطقة عملاً ضرورياً، فإننا يجب أن نأخذ بين الاعتبار أيضاً تداخل وتشابك هذه النظم الفرعية، فاستمرار أحدها يعد حيوياً لأمن الآخر وهكذا. وبناء على ذلك، يعد التعرف على السمات الفردية لكل نظام ضرورياً لتحقيق الوحدة الكلية في الوقت الذي يتم فيه السعي لصياغة اتفاق استراتيجي جديد.

لقد حان الوقت الذي تقوم فيه الدول الافروآسيوية بصياغة مبدأ أمنها بدلاً من أن يظل ذلك مجرد ملاحق في مبادئ الأمن المتعلقة بالقوى الكبرى والتي

سبق أن التزمت به داخل الإطار الأمنى لها فى سباق تنافس الحرب الباردة وقد رفضت بعض القوى الإقليمية هذه المبادئ بيد أن رد الفعل اتخذ طابعاً سلبياً ولم تتخذ أى خطوات إيجابية فى هذا الاتجاه تحظى بقبول دول المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف فإن على هذه الدول أن تسعى لصياغة اتفاق بشأن القضايا الحيوية التى تؤثر، سواء كان ذلك مرده التزامات الإقليمية الداخلية أو الضغوط الخارجية ويمكن أن يؤسس مثل هذا الاتفاق على قبول المبادئ الآتية:

(١) احترام النظام السياسى والحكومى لكل دولة، وأن يكون من حق شعب كل دولة تقرير نمط النظام الذى يريده، وأن نختار البقاء تحت أى حكومة يرغب فيها، وأن تمتنع الدول الأخرى عن التدخل فى هذه الأمور الداخلية.

(٢) عدم انتهاك وحدة الدولة وسلامة أراضيها، وقد سبق أن قبلت منظمة الوحدة الأفريقية هذا المبدأ بصورة رسمية، وينبغى على الدول الآسيوية أن تقبل هذا المبدأ رسمياً وذلك باعتباره جزءاً من اتفاقهم الاستراتيجى الجديد. وإن كان لا يمنع من إعادة النظر فى الحدود القائمة والتوصل إلى تسوية سلمية.

(٣) ضرورة عدم وجود أى روابط سياسية عسكرية بين القوى الإقليمية والقوى الكبرى والتى يمكن تصورها سواء فى حالة التنافسات الإقليمية الداخلية أو فى حالة تنافس القوى الكبرى.

(٤) أن تهديد أمن أى دولة يعتبر تهديداً لأمن الجميع وعلى الجميع القيام بجهود موحدة لإزالة هذا التهديد عن طريق اتخاذ خطوات إيجابية على كافة المستويات والميادين الممكنة.

(٥) أن تكون هناك جهود واعية لتقوية الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين دول المنطقة لخلق بيئة أفضل من أجل التعاون الإقليمى.

تلك المبادئ الخمسة للوفاق الاستراتيجي الجديد للعالم غير المنحاز وهي لا تؤكد فقط على الاحترام والثقة المتبادلين بين القوى الإقليمية ولكنها تساعد أيضاً في حل النزاعات عبر الإقليمية، فضلاً عن أنها تضيق الروابط بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية إلى أدنى حد ممكن وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقليل تواجد هذه القوى الكبرى في المنطقة.

وفي واقع الأمر، فإن هذه المبادئ تساعد على توسيع نطاق التعاون بين الجنوب والجنوب من المستوى الاقتصادي الصرف إلى كافة المستويات، وذلك يساعد على استقرار المنطقة سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً. والذي سهم بدوره في أمن المنطقة ككل في ظل بيئة دولية تعارض مثل هذا التحرك. لقد حان الوقت للقيام بمبادرات مناسبة بشأن هذه القضية الحيوية وذلك من قبل الأطراف المعنية وعلى مستويات معقولة، إذا ما أرادت دول المنطقة أن تحافظ على حريتها في الحركة في ظل عالم تسوده القطبية الثنائية.

الباب الرابع

عدم الانحياز والنظام الاقتصادى العالمى الجديد

عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

بقلم: د. محمد السيد سليم

مع مشارف الثمانينيات، أتمت حركة عدم الانحياز عقدين كاملين من عمرها. وخلال هذين العقدين، شهدت الحركة تطورات أساسية سواء في توجهها السياسي إزاء العملاقين والقضايا الأساسية في العالم. أو في تركيبها الهيكلي والعضوي. وتشهد تلك التطورات بقدرة الحركة على التكيف مع الظروف العالمية الجديدة، وعلى خلق الهياكل القادرة على الوفاء بالوظائف الجديدة التي تواجه الحركة. أحد هذه التطورات الأساسية في توجهات الحركة هو الاهتمام بقضية صياغة نظام اقتصادي عالمي جديد، وتحول الحركة الرئيسية لكي تلعب دور جماعة الضغط الاقتصادية الرئيسية للعالم الثالث، وقد بدأ هذا التحول مع المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة المنعقد في لوساكا سنة ١٩٧٠ وتكاملت أبعاده في المؤتمرات الثلاثة اللاحقة التي عقدت في الجزائر سنة ١٩٧٣، وكولومبو سنة ١٩٧٦ وهافانا سنة ١٩٧٩. وباستثناء مؤتمر مشاكل التنمية الاقتصادية الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٦٢. لم تهتم حركة عدم الانحياز بالوضع الاقتصادي لدول العالم الثالث، واعتادت أن تنظر إلى تلك القضية كمشكلة فنية بحتة لا علاقة لها بجوهر عدم الانحياز، بيد أنه مع فشل عقد التنمية الذي دشنته الأمم المتحدة في الستينات، أصبح أن المشكلة الاقتصادية هي بالأساس مشكلة تتعلق "بالاقتصاد السياسي" لدول العالم الثالث، وأنه من الضروري أن يتم تناول هذه القضية في إطار سياسي بجانب الإطار الاقتصادي القائم (منظمة الأونكتاد)، وكان هذا الإطار السياسي هو حركة عدم الانحياز.

رغم أهمية هذا التحول الاقتصادى فى توجهات حركة عدم الانحياز، فإنه لم يلق اهتماماً يذكر من دارسى حركة عدم الانحياز، وبالذات بين دارسى الحركة فى العالم الثالث، فباستثناء الدراسة الرائدة التى قدمها جانكوفيتش وسوفان فى مؤتمر جمعية الدراسات الدولية فى تورنتو سنة ١٩٧٦ ودراسة الباحث اليوجوسلافى كازمير فيداس اللتين سنشير إليهما فيما بعد، فلا نكاد نجد دراسة متكاملة توفرت على دراسة هذا التحول. أضف إلى ذلك أن معظم دراسات عدم الانحياز لا يسترعى انتباهها مثل هذا التحول. فدراسة الباحث الهند لال عن "الهند والنظام الاقتصادى العالمى الجديد" [١] سنة ١٩٧٨ لا تكاد تشير إلى ظهور حركة عدم الانحياز كحلقة وصل بين دول العالم الثالث، والنظام الاقتصادى العالمى الجديد. كذلك ففى دراسة للباحث اليوجوسلافى جافرو ألتمان عن "يوجوسلافيا وسياسة عدم الانحياز.." [٢] سنة ١٩٨١ يؤكد الباحث أن الهدف الرئيسى للحركة هو ديمقراطية العلاقات الدولية واستقلالية دول الحركة عن الكتل الدولية، ولا يكاد يذكر شيئاً عن الجوهر الاقتصادى للحركة، وفى الأدب العربى، باستثناء دراسة د. سامى منصور سنة ١٩٨١. [٣] التى تناول فيها التعاون الاقتصادى بين دول عدم الانحياز كأحد قضايا الحركة، ودراسة د. إسماعيل صبرى عبد الله عن النظام الاقتصادى العالمى الجديد [٤] التى أشار فيها إلى اهتمام حركة عدم الانحياز بقضية النظام الاقتصادى العالمى الجديد ابتداء من مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز فى الجزائر سنة ١٩٧٣، فإننا نجد أن التحول الاقتصادى لحركة عدم الانحياز لا يكاد يظهر فى الأدبيات العربية عن عدم الانحياز. ويكفى أن نشير إلى كل دراسات وتقارير مجلة السياسة الدولية عن عدم الانحياز، بما فى ذلك العدد الخاص عن الا انحيازية فى يوليو ١٩٧٦.

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد خصائص ودوافع التحول الهيكلى والفكرى فى حركة عدم الانحياز نحو الاهتمام بقضية النظام الاقتصادى العالمى، وانعكاسات هذا التحول على مستقبل الحركة فى الثمانينيات.

التحول الاقتصادى لحركة عدم الانحياز:

يمكن رصد وتوثيق التحول الفكرى فى حركة عدم الانحياز نحو الاهتمام بالقضايا الاقتصادية لدول العالم الثالث باللجوء إلى فكر قادة الحركة، أو بالرجوع على وثائق مؤتمرات عدم الانحياز. فإذا رجعنا إلى فكرة قادة حركة عدم الانحياز، وبالذات عبد الناصر وتيتو، باعتبار أن الأول قد شهد بداية التحول فى أواخر الستينيات وفى سنة ١٩٧٠، والثانى قد عاش فترة التحول بالكامل حتى مؤتمر هافانا سنة ١٩٧٩، فإننا نجد أن مفهوم عدم الانحياز لديهما قد تغير إلى حد كبير. وقد اتخذ هذا التغير فى فكرهما صورتين أساسيتين: الأولى، تضمين مفهوم عدم الانحياز بعداً اقتصادياً بشكل متزايد، والثانى هو تغير المضمون الاقتصادى لعدم الانحياز من المنظور الإصلاحى للنظام الدولى إلى منظور تغير النظام الاقتصادى العالمى.

فإذا رجعنا إلى الوثائق الناصرية، فإننا نجد أنه فى حديثه إلى تليفزيون هامبورج فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٦١، أى قبل انعقاد مؤتمر بلجراد مباشرة، تحدث عبد الناصر عن عدم الانحياز وحدد مفهومه فى أن "سياستنا ليست مرتبطة بسياسة أى من البلدان الأخرى والكتل الكبرى"[٥] وفى خطابه أمام المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المنحازة فى بلجراد فى سبتمبر سنة ١٩٦١، لم يشر عبد الناصر إطلاقاً إلى أى مضمون اقتصادى لحركة عدم الانحياز.

[٦] وفى حديث صحفى مع مورجان مندوب صحيفة الصنداى تايمز فى يونيو سنة ١٩٦٢ حدد عبد الناصر مفهوم عدم الانحياز بأنه يعنى "الحكم على كل مسألة بحسب حقيقتها والتعبير عن الرأى دون التقييد بقيود الارتباط أو الأحلاف".[٧] كذلك، ففى خطابه أمام مجلس الأمة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ربط مفهوم عدم الانحياز بقضايا الأحلاف العسكرية، والتسلح النووى، والتمييز العنصرى فقط.[٨] كما أنه فى خطابه إلى التليفزيون الألمانى

فى أول أكتوبر سنة ١٩٦٤، قبيل انعقاد المؤتمر الثانى لعدم الانحياز، اكتفى بالإشارة على أن المؤتمر القادم "سيهتم بتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول المشتركة فيه، لأن الدول التى تنتهج سياسة عدم الانحياز هى الدول حديثة الاستقلال".(٩)

أضف إلى ذلك، أنه حينما أشار عبد الناصر إلى القضية الاقتصادية فى مؤتمرات عدم الانحياز كان مفهوماً إصلاحياً بالأساس قوامه مطلب "تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية" ففى خطابه أمام مؤتمر "مشاكل التنمية الاقتصادية" الذى عقد فى القاهرة فى يوليو سنة ١٩٦٢ أشار إلى مطلب "التعاون الدولى الواسع المدى الذى لا يقتصر مداه على دائرة الدول المشتركة فيه. وإنما يمد يده بعد هذا النطاق إلى العالم كله".(١٠) وفى خطابه أمام المؤتمر الثانى لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المنحازة أشار إلى انقسام دول العالم إلى دول متقدمة ودول متخلفة، وإلى أن "أبسط مقتضيات العدل تحتم أن يلقى الساعون إلى التقدم تعاوناً أصيلاً من جانب السابقين إلى التقدم". وأدخل فى نطاق مطلب تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية، ثلاثة مطالب فرعية: مراجعة عقود الامتيازات القديمة، رفع أسعار المواد الخام بحيث تتناسب مع اسعار المواد المصنوعة، والمساعدة الاقتصادية للدول النامية.(١١)

وأخيراً، فإننا نجد أنه ابتداء من أواخر الستينيات، بدأ المضمون الاقتصادى لحركة عدم الانحياز يتضح فى فكر عبد الناصر. ففى حديث إلى الأوبزرفر فى ٥ فبراير سنة ١٩٦٧ علق على المؤتمر الثلاثى لدول عدم الانحياز المنعقد فى نيودلهى فى أكتوبر سنة ١٩٦٦ بانه "بالطبع يجب أن يتطور مفهوم عدم الانحياز ليشمل الاقتصاد".(١٢) وفى خطابه فى جامعة القاهرة فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٨ اكد أن عدم الانحياز يرتبط بقضية السيطرة الاقتصادية بقوله:

"عدم الانحياز يرتبط بمشكلة التنمية، الدول الفنية يتزايد دخلها القومى كل سنة أكثر من زيادة الدول النامية، معنى ذلك أن الثغرة ستتسع. عدم الانحياز معناه إن إحنا نستعين بكل دول العالم لمساعدتنا فى التنمية". (١٣)

وقد استمر هذا التحول فى توسيع مضمون عدم الانحياز ليشمل البعد الاقتصادى، على مستوى أكثر وضوحاً فى فكر الرئيس السادات، كما أتضح فى خطابه أمام مؤتمر عدم الانحياز المنعقد فى الجزائر سنة ١٩٧٣، وأمام مؤتمر عدم الانحياز المنعقد فى كولومبو سنة ١٩٧٦. ففى مؤتمر الجزائر أكد الرئيس السادات أنه "يجب أن يزداد نشاط دول عدم الانحياز فيما بينها فى المجالات الاقتصادية والمالية" وطالب بإحداث تغيير فى النظام النقدى الدولى، ونظام التجارة الدولية، والتخفيض من عبء الديون، والتعاون الاقتصادى بين الدول النامية. (١٤)

وفى خطابه أمام المؤتمر الخامس فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٧٦. حدد الرئيس السادات مهمة عدم الانحياز بأنها إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد على أساس من العدالة والمساواة فى السيادة لمنافع التجارة الدولية وثمار التقدم التكنولوجى. (١٥)

وتكاد تنطبق نفس الملاحظات على تطور فكر الرئيس اليوجوسلافى تيتو حول المضمون الاقتصادى لعدم الانحياز. فطوال الستينيات ظل المضمون الاقتصادى للحركة هامشياً فى مفهوم تيتو، كما أنه أقتصر على فكرة تغيير الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية "والتركيز على مطلب المساعدة الاقتصادية" ففى خطابه أمام المؤتمر الأول لعدم الانحياز فى بلجراد، أشار تيتو إلى الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية كمصدر للعديد من الصراعات الدولية، وطالب الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول النامية بدون أى شروط مسبقة، وبتكثيف التعاون الاقتصادى والفنى مع الدول النامية باعتباره مصلحة مشتركة للطرفين. (١٦)

وفى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سنة ١٩٦٢ ذكر تيتو البعد الاقتصادى كأحد أبعاد مفهوم عدم الانحياز، إذ أنه يعنى البحث عن سبل جديدة لتطوير العلاقات الاقتصادية، وضمان التقدم الحرب لجميع البلدان والشعوب، باعتبار أن ذلك هو الأساس المادى للتعاون السلمى.(١٧)

وفى خطابه أمام المؤتمر الثانى المنعقد فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٦٤ أتى تيتو على ذكر المشكلة الاقتصادية لدول العالم الثالث والتزام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية، وأن هذا سيمهد الطريق لإحداث تغيير هيكلى عميق وإيجاد تقسيم جديد للعمل الدولى.(١٨)

بيد أن هذه الإشارات الجزئية، لم تأت كجزء من المفهوم الرئيسى لعدم الانحياز، فالمضمون الرئيسى لسياسة عدم الانحياز -- كما قال تيتو فى خطابه أمام المؤتمر الثامن لرابطة الشيوعيين اليوجسلاف فى ديسمبر ١٩٦٤ هو.. النضال من أجل السلام وإزالة كل أشكال عدم الاستقرار فى العلاقات الدولية. وهذا يعنى فى ظروفنا الراهنة لنضال ضد مظاهر الخضوع واللامساواة، والنضال لإزالة بقايا الاستعمار وتحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية،(١٩) وذلك لم يدخل تيتو فى هذا المضمون الرئيسى أى مفهوم اقتصادى لعدم الانحياز.

يبدو أننا نلاحظ أنه ابتداء من المؤتمر الثالث لدول عدم الانحياز المنعقد فى لوساكا فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ طرح تيتو مفهوم التنمية الاقتصادية كجزء من مفهوم عدم الانحياز.. ففى خطابه الرئيسى أمام المؤتمر أكد تيتو أن السجل الاقتصادى للستينيات كان مخيبا للآمال، وأنه قد حان الوقت لحدوث "تحول حاسم فى العلاقات الدولية عن طريق قبول الدول المتقدمة سياسة تنموية جديدة".

وطالب تيتو حركة الانحياز "بأن تنشغل من الآن فصاعد بمشاكل التنمية فى أوسع معانيها".[٢٠]

أما فى مؤتمر الجزائر، فقد اعترف تيتو بالدور الاقتصادى لحركة عدم الانحياز. فبعد أن استعرض تيتو المشكلة الاقتصادية لدول العالم الثالث، حدد صراحة دور حركة عدم الانحياز كعامل إيجابى سياسى فى التعامل مع تلك المشكلة.

يمكن لبلدان عدم الانحياز أن تصبح عاملاً هاماً يحفز على مواصلة توسيع التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية بما فى ذلك، وبشكل خاص، التعاون الصناعى والاستثمارات المشتركة والتعاون الأفضل بين المؤسسات المالية.. وأننى لعلى يقين بأن البلدان النامية تستطيع، إذا كانت متحدة، أن تقوم بدور أفضل فى التجارة العالمية والمفاوضات النقدية.. يجب على حكومتنا أن تتشاور بالنسبة للإجراءات المحددة بهذا الصدد. وهنا فإن من الضرورى بالنسبة لنا أن نتحد قرارات سياسية مشتركة".[٢١]

كذلك فى خطابه أمام المؤتمر الخامس المنعقد فى كولمبو سنة ١٩٧٦ أشار تيتو إلى أن دول عدم الانحياز "قد أرست الأساس السياسى للنضال من أجل حل المشاكل الاقتصادية الدولية. فهى قد أوضحت المضمون السياسى العميق للمشاكل الاقتصادية الدولية وأهميتها الحاسمة للاستقلال والمساواة بين الشعوب. كذلك، فقد وضعت الدول غير المنحازة برنامجاً شاملاً لإقامة علاقات اقتصادية جديدة فى العالم وطالب تيتو حركة عدم الانحياز بالسعى لإنشاء هيكل جديد للعلاقات الاقتصادية لصالح الجماعة الدولية، ولصالح التنمية السريعة للدول النامية".[٢٢]

وفى مؤتمر هافانا سنة ١٩٧٩ أعيد التأكيد على أهمية بإنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد، وعلى أهمية التعاون بين الدول النامية كطريق رئيسى للتنمية ولتحسين الموقف التفاوضى لتلك الدول.[٢٣]

ومن ثم يبدو واضحاً فى فكر عبد الناصر وتيتو، كزعيمين لحركة عدم الانحياز، التحول الواضح فى مفهومها للحركة من مجرد حركة تهتم بالقضايا السياسية فقط إلى حركة ذات مضمون اقتصادى أساسى بجانب مضمونها السياسى.

على مستوى مؤتمرات عدم الانحياز الستة، نلاحظ تزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية فى إعلانات المؤتمرات الأربع للحركة فى السبعينيات بمقارنتها بإعلانى مؤتمرى الحركة فى الستينيات، فابتداء من مؤتمر القمة الثالث فى لوساكا بدأت حركة عدم الانحياز تتولى المشكلة الاقتصادية للدول النامية اهتماماً خاصاً يعادل اهتمامها بالقضايا السياسية. فلم تكتف الحركة بالتقليد الذى سارت فى مؤتمرى القاهرة، موضع توصياتها الاقتصادية فى ذيل الإعلان أو البرنامج، ولكنها أصدرت إعلاناً مستقلاً حول قضايا التنمية الاقتصادية. وفى المؤتمرات الثلاثة اللاحقة فى الجزائر وكولمبو وهافانا لم تكتف بالإعلان الاقتصادى، ولكنها أصدرت أيضاً، برنامج عمل للتعاون الاقتصادى، يترجم فى خطوات عملية محددة المطالب العامة الواردة فى الإعلان الاقتصادى، وقد حاولنا أن نحدد بطريقة كمية تزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية فى اهتمامات حركة عدم الانحياز من واقع الإعلانات والبرامج الصادرة عن المؤتمرات الستة، كما هو محدد فى الجدول رقم ١. ويتضح من العمود الأخير فى الجدول انه بينما مثلث القضايا الاقتصادية ٧.٥٪، ١٣.٣٪ من اهتمامات مؤتمرى بلجراد والقاهرة على التوالى، فإن النسبة ترتفع بشدة فى مؤتمر لوساكا على ٤٦.٥٪ وإلى ٤٩.٩٪ فى مؤتمر الجزائر، وإلى ٥٠.١٪ فى مؤتمر كولمبو، ولكنها تنخفض انخفاضاً طفيفاً إلى ٤٢.٩٪ فى مؤتمر هافانا. ومن الناحية المطلقة فبينما لم تتضمن إعلان مؤتمر بلجراد أكثر من ٤٢ سطراً عن القضايا الاقتصادية، وبرنامج مؤتمر القاهرة

١٤٢ سطراً، فإن إعلان مؤتمر لوساكا تضمن ٣٦٣ سطراً، فقفزت إلى ٢٤٣١ سطر في الإعلان والبرنامج الاقتصاديين الصادرين عن مؤتمر هافانا، وذلك كما يتضح من العمود الرابع في الجدول.(٢٤)

محددات التحول الاقتصادي لحركة عدم الانحياز:

يمكن تفسير التحول الهيكلي في اهتمامات وتوجهات حركة عدم الانحياز في السبعينيات نحو الاهتمام بقضية النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى مجموعة من الظروف المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي والنظام السياسي الدولي وبطبيعة حركة عدم الانحياز ذاتها:

أولاً: على مستوى النظام الاقتصادي الدولي فقد شهدت فترة نهاية الستينيات تعثر الجهود الدولية في التغلب على المشكلة الاقتصادية لدول العالم الثالث، وتزايد الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما تثبته إحصاءات سنتي ١٩٦٠، ١٩٧٠ فبين هذين العامين انخفض نصيب الدول النامية من الناتج القومي العالمي من ١٩٪ إلى ١٧٪، وانخفض نصيبها من الصادرات العالمية من ٢٢٪ إلى ١٧.٧٪، كما هبط الرقم القياسي لمعدل التبادل الدولي للسلع الأولية من ١٠٥ سنة ١٩٦٠ إلى ٨٨ سنة ١٩٧٢ (باعتبار سنة ١٩٦٣ هي سنة الأساس). كذلك، فإن هدف عقد التنمية الذي حددته الأمم المتحدة في الستينيات بتخصيص ١٪ من الناتج القومي للدول الصناعية كتمويلات بالنسبة للدول النامية لم يتحقق، بل تدهورت النسب التي كانت قائمة في بداية عقد التنمية. فبينما كانت نسبة التمويلات سنة ١٩٦٠ في المتوسط إلى ٠.٥٢٪ إذا بها تهبط إلى ٠.٣٣٪ سنة ١٩٧٢.(٢٥)

جدول رقم (١)
نسبة الاهتمام بالقضايا فى مؤتمرات القمة لدول عدم الانحياز

المؤتمر	الإعلانات الصادرة	عدد الأسطر				% الأسطر المتعلقة بقضايا اقتصادية
		سياسية	اقتصادية	أخرى	إجمالى	
المؤتمر الأول المنعقد فى بلجراد فى سبتمبر سنة ١٩٦١	إعلان رؤساء دول وحكومات البلاد غير منحازة خطر الحرب ونداء السلام	٥١٥	٤٢	-	٥٥٧	%٧,٥
المؤتمر الثانى المنعقد فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٦٤	برنامج السلام والتعاون الدوليين	٨٦٣	١٤٢	٦٥	١٠٧٠	%١٣,٣
المؤتمر الثالث المنعقد فى لوساكا فى سبتمبر سنة ١٩٧٠	إعلان حول السلام، الاستقلال، التنمية، التعاون، ومقرطة العلاقات الدولية إعلان حول عدم الانحياز والتقدم الاقتصادى	٣١٥	٣٦٣	-	٦٧٨	%٤٦,٥
المؤتمر الرابع المنعقد فى الجزائر فى سبتمبر سنة ١٩٧٣	الإعلان السياسى الإعلان الاقتصادى برنامج حول النضال من أجل التحرر الوطنى	١٠٧٣	١٠٧٠	-	٢١٤٣	%٤٩,٩

المؤتمر الخامس المنعقد في كولمبو في أغسطس سنة ١٩٧٦	الإعلان السياسي الإعلان الاقتصادي برنامج العمل للتعاون الاقتصادي	١٧٤٠	١٧٤٣	-	٣٤٨٣	%٥٠,١
المؤتمر السادس المنعقد في هافانا في سبتمبر سنة ١٩٧٩	الإعلان السياسي الإعلان الاقتصادي برنامج العمل للتعاون الاقتصادي	٣٢٣١	٢٤٣١	-	٥٦٦٣	%٤٢,٩

انطلاقاً من الخلفية القائمة، وجدت حركة عدم الانحياز نفسها مضطرة إلى الدخول في حلبة المشاكل الاقتصادية بشكل كثيف يوفر إطاراً سياسياً ضاغطاً لصالح دول العالم الثالث.

ثانياً: نشأت حركة عدم الانحياز في إطار الحرب الباردة والاستقطاب الثنائي الدولي شبه الجامد، وذلك لتحقيق وظيفة أساسية وهي تخفيف حدة التوتر الدولي، والتوفيق بين الوقتين الأعظم، وتفادي محاولات الاستقطاب الثنائي الجامد، وكان من الطبيعي، والحركة في بدايتها، أن تنشغل الحركة بهذه الوظيفة التي كانت مبرر وجودها ذاته. ومن ثم انشغلت حركة عدم الانحياز بقضايا تصفية الاستعمار، ونزع السلاح، معارضة سياسية التكتل الدولي، ودعم الأمم المتحدة، وهي القضايا التي سيطرت على أجندة النظام الدولي في هذه الفترة.

ومع السبعينيات، بدأ يتضح أن كثيراً من الأهداف السياسية لحركة عدم الانحياز قد تحققت أو على الأقل فقدت أهميتها. فالحرب الباردة وتنافس العملاقين حل محلهما "الانفراج الدولي" واتفاق العملاقين على قواعد للعمل الدولي قننت في بيان نيكسون – بريجنيف سنة ١٩٧٢. بعبارة أخرى، تحول

صراع الشرق والغرب إلى حوار مباشر بين العملاقين، مما أضعف الدور الذى يمكن أن تقوم به حركة عدم الانحياز، ومما سمح للحركة بالتحول نحو قضايا أخرى. كذلك، فإن سياسة التكتل الدولى والاستقطاب الثنائى الدولى فى إطار الكتل الدولية بدأت تنهار تدريجيا مع ظهور الصراع الصينى السوفيتى وتزايد الدور الاستقلالى الأوروبى وبالذات بعد خروج فرنسا من التنظيمات العسكرية لحلف الأطلنطى، كما أن معاهدات حظر انتشار الأسلحة الذرية وخطر التجارب الذرية، والحد من الأسلحة الاستراتيجية مثلت بعض التقدم فى مطلب دول عدم الانحياز فى نزع السلاح لاستقرار التوازن العالمى. وأخيراً، فإن عملية تصفية الاستعمار السياسى قد حققت معظم أهدافها، بعبارة أخرى نحن أمام ظاهرة جديدة، وهى حدوث استقرار نسبى فى العلاقات بين الشرق والغرب، فى مقابل تدهور متزايد فى المركز النسبى لدول العالم الثالث من الناحية الاقتصادية، مما دفع بحركة عدم الانحياز للاهتمام بمعالجة هذا التدهور.

ثالثا: أن حجم وتركيب حركة عدم الانحياز فى بداية الستينات لم يكن ليسمح للحركة بالتعامل المباشر مع المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث. فالحركة ضمت فى بدايتها ٢٥ دولة، وهى الدول التى انطبقت عليها شروط العضوية وشاركت فى المؤتمر الأول سنة ١٩٦١. أما دول العالم الثالث ذاتها فكانت تضم ثلاثة أضعاف هذا العدد وبالتحديد ٧٧ دولة تبلورت لمجموعة واحدة فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة ١٩٦٤. ومن ثم فضلت دول العالم الثالث التعامل مع مشكلتها الاقتصادية فى إطار مجموعة السبعة والسبعين. وهو إطار أكثر اتساعاً من إطار حركة عدم الانحياز، وبالتالى فهى اقدر على ضم كل دول العالم الثالث سواء تلك المنحازة وغير المنحازة.

بيد أن حجم وتركيب حركة عدم الانحياز بدأ يتغير ابتداء من أوائل السبعينيات. فمن ناحية زادت العضوية لتصل إلى ٤٧ دولة فى المؤتمر الثانى،

٥٤ دولة فى المؤتمر الثالث، ٧٥ دولة فى المؤتمر الرابع فى الجزائر سنة ١٩٧٣، ٨٧ دولة فى المؤتمر الخامس فى كولومبو سنة ١٩٧٦، و٩٢ دولة فى المؤتمر السادس فى هافانا سنة ١٩٧٩. وقد كان ذلك نتيجة لتراخى الحركة فى تطبيق معايير العضوية المعروفة، مما حولها فى النهاية إلى منتدى للعالم الثالث بأسره.

رابعاً: يمكن أن نشير أيضاً إلى تأثير الفكر الثورى لبعض القيادات الأفريقية على التحول الاقتصادى لحركة عدم الانحياز، وعلى سبيل المثال، فقد لعب الرئيس التانزانى نيريرى دوراً أساسياً فى مؤتمر لوساكا سنة ١٩٧٠ وفى الاجتماع التحضيرى الذى سبقه فى دار السلام، لإدخال مفهوم "الاعتماد على الذات" فى الفلسفة الاقتصادية لدول عدم الانحياز. ومن المعروف أن هذا المفهوم من المعالم الأساسية للتجربة الاشتراكية فى تنزانيا. كذلك لعب الرئيس الجزائرى بومدين دوراً هاماً فى مؤتمر الجزائر سنة ١٩٧٣ لإدخال مفهوم المواد الأولية والتأميم فى التطور الاقتصادى لحركة عدم الانحياز.

خامساً: تراكم الخبرة الفكرية للدول النامية فى التعامل مع قضيتى التخلف والتبعية. إذ توافرت على مدى الستينيات أدبا اقتصادياً متكاملاً لدى الدول النامية حول المنظور الصحيح للتعامل مع قضايا النظام الاقتصادى العالمى. وقد كان هذا الأدب رافداً فكرياً هاماً من روافد التحول نحو الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية. ومن ذلك أن إعلانات مؤتمرات عدم الانحياز تستعير كثير من أفكارها الاقتصادية من أعمال مؤتمرات السبعة والسبعين. مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية.(٢٦)

وباختصار، فنحن إزاء نظام اقتصادى عالمى يتدهور فيه المركز الاقتصادى النسبى لدول العالم الثالث، ولا تستطيع حركة عدم الانحياز، التى أصبحت تضم معظم دول العالم الثالث، أن تقف ساكنة أمام هذا التدهور.

كذلك، فنحن إزاء نظام سياسي عالمي استقرت فيه التفاعلات السياسية بين الدولتين الأعظم، بما سمح للحركة أن تنشغل بتوجهات أكثر إلحاحاً، كما إننا أخيراً إزاء حركة تتزايد خبراتها الاقتصادية، بما يمكنها من التعامل المباشر مع القضايا الاقتصادية للعالم الثالث.

المنظور الاقتصادى اللاانحيازى فى الستينات:

لا يعني ما ذكرناه أن المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث فى الستينيات قد طرحت أساساً خارج إطار حركة عدم الانحياز، أن الحركة لم تهتم بالقضايا الاقتصادية. فالواقع أنه لم يخل أى من مؤتمرات الدول غير المنحازة فى الستينيات من مناقشة للمشاكل الاقتصادية. بيد أن هذه المناقشة كانت دائماً ثانوية بالقياس إلى القضايا السياسية، كما أنها لم تستوعب حركة دول العالم الثالث فى التعامل مع مشكلاتها الاقتصادية. إذا كان ذلك كذلك، فكيف تعاملت حركة عدم الانحياز مع القضايا الاقتصادية للعالم الثالث فى الستينيات؟

لم يختلف المنظور الاقتصادى اللاانحيازى المحدود كثيراً عن المنظور العام الذى اقتربت من خلاله دول العالم الثالث، فى إطار مجموعة السبعة والسبعين من المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث. هذا المنظور يتلخص فى تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق تحرير التجارة الخارجية وعن طريق المعونة الاقتصادية. وقد أتضح هذا المنظور من خلال الإعلان والبرنامج الصادرين عن مؤتمرى القمة الأول والثانى لدول عدم الانحياز، ومن خلال "إعلان القاهرة للدول النامية" الذى أصدره "مؤتمر مشكلات التنمية الاقتصادية" الذى انعقد فى القاهرة سنة ١٩٦٢، وهو المؤتمر الوحيد الذى خصصته الدول غير المنحازة لمناقشة المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث.

تتحدد المطالب الاقتصادية الواردة فى إعلان مؤتمر بلجراد سنة ١٩٦١ فى ثلاثة مطالب محددة. (١) إزالة كل أشكال عدم التوازن الاقتصادى

الناشئة عن الاستعمار، وإنشاء صندوق رأس المال للتنمية كصندوق تابع للأمم المتحدة، مع تحسين معدلات التبادل الدولي لصادرات الدول النامية، الحد من تذبذب أسعار صادرات الدول النامية، وإزالة القيود التمييزية والمالية التي تؤثر في تجارة ودخول الدول النامية. (٢) مقاومة الضغوط الاقتصادية الناشئة عن التكتلات الاقتصادية للدول الصناعية. (٣) وأخيراً حرية الدول المستقلة للمعونة في التصرف بتلك المعونة طبقاً لأولوياتها.[٢٧]

أما البرنامج الصادر عن مؤتمر القاهرة سنة ١٩٦٤، فإنه تضمن إحدى عشر فصلاً خصص منها فصل واحد للقضايا الاقتصادية. وقد طالب هذا الفصل بإيجاد تقسيم جديد للعمل الدولي للإسراع من عملية التصنيع في الدول النامية وتحديث الزراعة، مقرطة عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الدولي، تمكين الدول النامية من تسويق منتجاتها الأولية في الدول المتقدمة على أساس متكافئ؛ وتسويق منتجاتها الصناعية على أساس تفضيلي، زيادة التحويلات الرأسمالية للدول النامية في إطار ظروف أكثر ملائمة، إزالة القيود التمييزية على التجارة الدولية، كما أن البرنامج أدخل مفهوم تصفية الاستعمار الاقتصادي كشرط من شروط التحرر الوطني.[٢٨]

المنظور الاقتصادي لمؤتمر مشاكل التنمية الاقتصادية :

في يوليه ١٩٦٢ عقد في القاهرة مؤتمر "مشاكل التنمية الاقتصادية" بناء على مبادرة من حركة عدم الانحياز وفي إطار الحركة. بيد أن الحركة قررت أن توسع عن إطار المؤتمر فدعت إليه دولا ليست بأعضاء حركة عدم الانحياز ولكنها ليست مرتبطة بالكتل الدولية من ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية والبرازيل والمكسيك وشيلي وفنزويلا وارجواي وبوليفيا واكوادور بجانب بعض الدول الأفريقية والآسيوية وهي باكستان والملايو ونيجيريا وتوجو وليبيريا وقبرص وسيراليون وليبيا وتنجانيقا.

وكان الغرض من ذلك هو مناقشة قضية التنمية الاقتصادية فى العالم النامى فى إطار دولى حقيقى ومن منطلق عدم الانحياز ويعتبر هذا المؤتمر هو المؤتمر الوحيد الذى نظمته الحركة لمناقشة القضايا الاقتصادية. والمتابع لمناقشات المؤتمر يلاحظ أن الدول المشتركة قد ركزت على مجموعة من القضايا هى قضية المعونة الاقتصادية للدول النامية والأثر السلبى للتكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة على الدول النامية وعلى أهمية التعاون الاقتصادى وتبادل الخبرات بين الدول النامية. وقد أصدر المؤتمر "إعلان القاهرة للدول النامية" وقد تناول الإعلان سبع قضايا رئيسية هى:

١- المشكلات الداخلية للتنمية:

وقد استعرض البيان مشاكل التنمية فى الدول النامية كالمشكلة السكانية وكيفية التغلب على تلك المشاكل بوضع خطط للتنمية وتنويع مصادر الاقتصاد القومى والادخار والاستقرار المالى النقدى وغيرها.

٢- التعاون بين الدول النامية:

بمعنى تكثيف التبادل التجارى من الدول النامية وكذلك قنوات الاتصال بينها، وإعطاء الدول غير المطلة على البحر حق الوصول إلى الموانى البحرية.

٣- مشكلات التجارة الدولية:

وفى هذا الصدد طالب المؤتمر بزيادة صادرات الدول النامية وتحقيق الاستقرار النسبى لأسعار الموارد الأولية مع إنشاء جهاز مالى دولى لتحسين موازين مدفوعات الدول النامية.

٤- التجمعات الاقتصادية الدولية:

وقد طالب المؤتمر بالحد من الآثار الاقتصادية السلبية للتجمعات الاقتصادية للدول الصناعية على اقتصاديات الدول النامية مع تمكين صادرات الدول النامية من الوصول إلى أسواق الدول الصناعية بدون تمييز.

٥- المساعدات الاقتصادية:

وقد طالب المؤتمر بزيادة حجم المساعدات الاقتصادية المقدمة للدول النامية مع ضمان استمراريتها وعدالة توزيعها، وتخصيص ١٪ من الدخول القومية للدول المتقدمة اقتصادياً لمساعدة الدول النامية.

٦- المساعدات الفنية الدولية:

وطالب المؤتمر بزيادة حجم المعونة الفنية والإدارية والمهنية التى تقدمها الأمم المتحدة للدول النامية مع تبادل الخبرات الفنية بين الدول النامية.

٧- تأييد جهود الأمم المتحدة للتنمية:

من الواضح أن منهج المؤتمر كان يتصف بالطابع الإصلاحى الذى يتحصل فى تحرير التجارة الخارجية والمعونة الاقتصادية أى إحداث تغييرات جزئية فى العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد أثبت هذا المنهج عقمه كما ذكرنا انفاً بل أن المركز النسبى للدول النامية قد ازداد تدهوراً مما حتم على دول العالم الثالث التحول إلى منهج جديد. كذلك يتضح بقراءة البيانات الختامية لرؤساء الوفود روح التفاؤل المبالغ فيها والإحساس بأن مجرد انعقاد المؤتمر وإصدار إعلان القاهرة بذاته هو خطوة هائلة نحو تغيير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بيد أن تلك الآمال الضخمة ما لبثت أن انهارت مع نهاية عقد الستينات موضحة للدول النامية أن القول لا يغنى عن الفعل وأن هناك حاجة ماسة إلى منهج اقتصادى جديد.

المؤتمر الثلاثى لدول عدم الانحياز ١٩٦٦

وأخيراً شهد عقد الستينات انعقاد مؤتمر القمة الثلاثى لدول عدم الانحياز والذى عقد فى نيودلهى فى أكتوبر ١٩٦٦، وحضره عبد الناصر وتيتو وأنديرا غاندى. وترجع أهمية هذا المؤتمر إلى الإجراءات العملية المحددة التى اتخذها المؤتمر للتنسيق بين الدول الثلاث فى المجال الاقتصادى. وبذلك

فهو يعد المحاولة الوحيدة فى الستينات لنقل حل المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث من مجال القرارات إلى مجال التطبيق فى إطار حركة عدم الانحياز.

من الناحية النظرية أكد البيان الصادر عن المؤتمر ان التقدم الاقتصادى السريع للدول النامية أمر ضرورى للحفاظ على استقلالها. كما لاحظ أن الدول المتقدمة لم تصل بمعوناتها إلى نسبة إلى ١٪ التى قررتها الأمم المتحدة. كذلك البيان إلى تنسيق الجهود بين الدول النامية واتخاذ خطوات عملية للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية.[٢٩]

بناء على هذا البيان انعقد فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٦٦ مؤتمر لوزراء الاقتصاد للدول الثلاث غير المنحازة. وقد اتخذ وزراء الاقتصاد إجراءات محددة لتكييف التعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث فقد انشأوا أجهزة دائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى وتسهيل اتفاقيات التجار، والدفع وبحث مشروعات الإنتاج المشترك والنقل البحرى كذلك قرروا تسهيل إجراءات الائتمان التجارى لتشجيع التجارة المشتركة.[٣٠]

بيد أن الدول الثلاث لم تستمر طويلاً فى التجربة أو ما لبث خط التنسيق بينها أن انقطع ولم يتجدد فى السبعينات، وربما يرجع ذلك إلى انتماء تلك الدول إلى مناطق جغرافية متباينة، وبالتالى اختلاف مصالحها الإقليمية. فمحاولة التكامل بين مصر ويوجوسلافيا مثلا لابد أن ترتطم بقضية التكامل الإقليمى العربى وسنرى فيما بعد أن تلك المشكلة تستتر خلف محدودية المحاولات التنسيقية الاقتصادية بين دول عدم الانحياز.

ارهاصات التحول الاقتصادى لحركة عدم الانحياز

بدأت ارهاصات تحول حركة عدم الانحياز نحو الاهتمام بالقضايا الاقتصادية فى مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز المنعقد فى لوساكا فى سبتمبر ١٩٧٠. فمع بداية السبعينات بدأ واضحاً أن المركز الاقتصادى النسبى للدول النامية قد تدهور إلى حد كبير، وأن منهج الاعتماد على المعونة الاقتصادية لن يحل المشكلة الاقتصادية للدول النامية.

والواقع أن قراءة الإعلان الاقتصادى الصادر عن المؤتمر توضح أن الدول النامية قد استوعبت درس الستينات.

فالإعلان يؤكد أن الخطر المباشر لحدوث مواجهة بين الدولتين الأعظم قد تضاءل، وأنه من الضرورى أن يضاف هدف النضال من أجل الاستقلال الاقتصادى إلى الأهداف الأولية للحركة كنزع السلاح وتصفية الاستعمار وغيرها.

بناء على ذلك طالب المؤتمر بوضع استراتيجية للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية بما فى ذلك تقسيم العمل الدولى من تلك الدول ووضع استراتيجية دولية للتنمية. وفى هذا الصدد كرر الإعلان مطالب مؤتمرى القاهرة ومؤتمر بلجراد. والجديد فى الإعلان هو النص على استراتيجية الاعتماد على الذات كجزء من المنهج الاقتصادى لدول عدم الانحياز نتيجة لفشل منهج المساعدات الاقتصادية الخارجية [٣١] وقد لعب الرئيس التانزانى نيريرى دوراً حاسماً فى إدخال هذا المفهوم فى الأدب الاقتصادى اللا انحيازى منذ المؤتمر التحضيرى الذى انعقد فى دار السلام. ومن المعروف أن استراتيجية الاعتماد على الذات هى جزء أساسى من التجربة الاشتراكية التانزانية.

وقد أدخل الإعلان الاقتصادى لمؤتمر لوساكا فى نطاق الاعتماد على الذات الانتفاع الأمثل بالموارد الطبيعية للدول النامية تطوير المقدرة التكنولوجية والعلمية والتجارة والإنتاج الصناعى لهذه الدول، خلق البنية الأساسية للإنتاج. بيد أن الإعلان لم يوضح أساليب تحقيق هذه الخطوات الكبرى التى عجزت كثير من الدول النامية عن تحقيقها فى الستينات.

وقد أعقب المؤتمر انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة فى جورجتاون فى أغسطس ١٩٨٢. وقد أصدر المؤتمر إعلاناً باسم "إعلان جورجتاون" وبرنامجاً اقتصادياً باسم "برنامج العمل للتعاون الاقتصادى". ولا تخرج البرامج فى خطوطه العريضة عن المطالب التى أتى عليها برنامج مؤتمر لوساكا.

بيد أن التحول سواء فى مستوى الانتباه للقضايا الاقتصادية أو فى مستوى المنظور الاقتصادى اللانحيازى جاء فى مؤتمر القمة الرابع المنعقد فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ فقد تحولت الحركة نحو اعتبار القضايا الاقتصادية قضايا جديرة بالبحث على مستوى رؤساء الدول والحكومات لأنها تمس "السياسة العليا" High Politics لتلك الدول ونمو الربط العضوى بين مشكلتى الأمن والاستقلال ومشكلتى التنمية والتحرر من التبعية الاقتصادية.

وقد جاء التحول فى مؤتمر الجزائر لعدة أسباب أهمها ظاهرة: "التضخم الركودى" فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى منذ أوائل السبعينات. وهى الظاهرة التى أدت إلى تضاعف أسعار صادرات الدول الرأسمالية وبالتالى تفاقم العجز فى موازين مدفوعات الدول النامية مما ضاعف من حدة المشكلة الاقتصادية للعالم الثالث.

أضف إلى ذلك تأثير التراث الثورى الجزائرى الذى مثله فى المؤتمر الرئيس بومدين بإصراره على تقديم تطور جديد للعمل الاقتصادى.

وقد لعب الرئيس بومدين عقب انعقاد المؤتمر دوراً حاسماً فى توجيه المسار الاقتصادى اللا انحيازى فى النظام العالمى.

المنظور الاقتصادى لمؤتمر الجزائر:

أصدر مؤتمر القمة الرابع بالجزائر ثلاثة وثائق رئيسية "الإعلان السياسى" "الإعلان الاقتصادى" وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادى. والواقع أن تأمل الإعلان الاقتصادى وبرنامج العمل يوضح التغير المنظورى الواضح لدول عدم الانحياز بالمطالبة بتغيير أسس النظام الاقتصادى العالمى ذاته. وبالتحديد فإن الإعلان وبرنامج العمل يدوران حول أربعة مفاهيم أساسية[٣٢].

أولاً: نظام التجارة الدولية :

أكد مؤتمر الجزائر أن هناك حالة من اللا تكافؤ الهيكلي في نظام التجارة الدولية. قوام هذه الحالة هو تناقص نصيب الدول النامية من التجارة الدولية وتدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالحها.

أكثر من ذلك فإن النظام العام للتفضيلات يستثني المنتجات الزراعية للدول النامية. ولذلك طالب المؤتمر بتوسيع إطار النظام العام للتفضيلات وإعطاء الدول النامية معاملة تجارية تفضيلية.

ثانياً: النظام النقدي العالمي:

أتى الاعلان الاقتصادي لمؤتمر الجزائر على ان النظام النقدي العالمي الذي صيغ في مؤتمر بريتون وودز، يخدم مصالح الدول المتقدمة وحدها. ولهذا فإن هناك حاجة ماسة إلى إنشاء نظام نقدي جديد يضمن المشاركة الفعالة للدول النامية في عملية اتخاذ القرار على قدم المساواة مع الدول الأخرى، كما يضمن استمرار التدفقات المالية. ولهذا فإن مؤتمر الجزائر لم يطالب باصلاح النظام النقدي العالمي وإنما طالب بتغييره من أساسه. وقد طالب المؤتمر بالربط بين حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي واحتياجات تمويل خطط التنمية في الدول النامية وإعادة جدولة الديون.

ثالثاً: التأميم والتكتل العالمي:

لم يكتف مؤتمر الجزائر بتأكيد سيادة الدول النامية على الموارد الطبيعية الواقعة في نطاق اقليمها ولكنه نص - ولأول مرة في مؤتمرات عدم الانحياز - على حق الدول النامية في تأميم أدوات الانتاج المملوكة ملكية أجنبية كوسيلة لحماية مواردها.

أكثر من ذلك نص الاعلان الاقتصادي على حق الدول النامية وحدها في تقدير حجم التعويض وطريقة دفعه وتسوية أي نزاع ينشأ بسبب التأميم في إطار التشريع المدني القومي للدولة التي قامت بالتأميم. كما نص الاعلان على

الحاجة إلى التوصل إلى منهج مشترك للتعامل مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة وبالذات الشركات متعددة الجنسيات وعلى إنشاء مركز لتبادل المعلومات حول نشاط تلك الشركات. وقد اتخذ فعلا قرار إنشاء المركز فى مؤتمر وزراء خارجية بلدان غير المنحازة دوليا سنة ١٩٧٥ وانشئ فى هافانا.

وأخيرا فقد أكد مؤتمر الجزائر على تكوين أجهزة تضامنية فعلا للدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الخام. وذلك بهدف ضمان زيادة الحصيلة الحقيقية للصادرات وذلك على غرار التكتلات الاقتصادية لمنتجى البترول والتصدير.

رابعا: التعاون مع الدول الاشتراكية:

لأول مرة أتى برنامج العمل للتعاون الاقتصادى الصادر عن مؤتمر الجزائر على تحديد ملامح نظام التعاون بين الدول النامية والدول الإشتراكية فقد اعتادت المؤتمرات السابقة على مطالبة الدول الرأسمالية الصناعية بتقديم تنازلات دون التعرض لالتزامات الدول الاشتراكية. فطالب المؤتمر الدول الاشتراكية بأن تضع فى خططها الاقتصادية احتياجات الدول غير المنحازة لاستيراد السلع المصنعة ونصف المصنعة على أساس تفصيلى.

خامسا: تطور المنظور الاقتصادى اللاانحيازى منذ مؤتمر الجزائر:

استمرت حركة عدم الانحياز عقب مؤتمر الجزائر فى تطوير منظورها الاقتصادى وتنظير أبعاده الراديكالية التى تهدف إلى إعادة هيكلة النظام الاقتصادى الدولى. ففى أغسطس سنة ١٩٧٥ انعقد فى ليما المؤتمر الوزارى لدول عدم الانحياز. وكان الغرض من المؤتمر هو تحديد ملامح استراتيجية اقتصادية مشتركة للدول غير المنحازة، ومتابعة قرارات مؤتمر الجزائر، وتنسيق سياسات الدول غير المنحازة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة التى خصصت لموضوع النظام الاقتصادى العالمى الجديد وقد أصدر المؤتمر "برنامج ليما للمساعدة المتبادلة والتضامن"[٣٢] ويتكون البرنامج من جزئين يتناول أولها القضايا السياسية

أما الثانى فإنه يتضمن "عناصر استراتيجية لتقوية وحدة وتضامن البلاد غير المنحازة، ولإقامة نظام اقتصادى دولى جديد". ومن أهم ما تضمنه البرنامج هو النص على إعادة هيكلة نظام التعاون الاقتصادى الدولى الذى صيغ فى إطار هيكل السيطرة الامبريالية الدولية، وذلك فى ضوء النظام الاقتصادى الدولى الجديد "، على ان يكون الهدف من النظام الجديد هو تقوية السيادة والهوية الاجتماعية والثقافية والقيم القومية للدول النامية مؤكدا حق السيادة للدول فى استعادة مواردها الطبيعية، بما فى ذلك حق التأميم... كما تضمن برنامج ليما خطة عمل لتقوية التعاون تضمن القدرة السلوكية للدول اللامنحازة والدول النامية الأخرى ولإنشاء نظام اقتصادى دولى جديد، تضمن معظم النقاط التى اتى عليها مؤتمر الجزائر.

فى أغسطس سنة ١٩٧٦ ، انعقد فى كولومبو المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المنحازة. وقد أصدر المؤتمر اعلانا اقتصاديا، وبرنامج عمل للتعاون الاقتصادى[٣٤] وقد تضمن الاعلان الاقتصادى لمؤتمر كولومبو عدة أبعاد رئيسية.

أولا: التغيير الهيكلى الجذرى للنظام الاقتصادى الدولى:

أكد الاعلان أنه "لاشئ اقل من إعادة الهيكلة الكاملة للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة يمكن ان يوفر حلا دائما للمشكلات الاقتصادية العالمية وبالذات مشكلات الدول النامية وطالب المؤتمر بخلق نظام اقتصادى دولى جديد قوامه أبعاد أساسية منها:

(أ) إعادة هيكلة نظام التجارة الدولية بأسره بربط أسعار صادرات الدول النامية بأسعار صادرات الدول المتقدمة وتحسين معدلات التبادل الدولى وضمان أسعار حقيقية عادلة للمواد الأولية ....إلخ.

(ب) إعادة هيكلة نظام الانتاج العالمى على أساس تقسيم جديد للعمل الدولى من خلال تمكين الدول النامية من تسويق منتجاتها الصناعية فى أسواق

الدول المتقدمة، نقل التكنولوجيا الملائمة بشروط أفضل، التنسيق بين إنتاج المواد الأولية فى الدول النامية وصناعات المواد الصناعية فى الدول المتقدمة، وضغط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات لكى تتلاءم مع مصالح الدول النامية.

(ج) التغيير الجذرى للنظام النقدى العالمى بما يلغى الدور المسيطر للعملات الدولية فى تكوين الاحتياجات الدولية ويضمن المساواة فى اتخاذ القرار بين الدول النامية والدول المتقدمة.

(د) ضمان نقل الموارد والتكنولوجيا الى الدول النامية على أساس مستمر ومحدد وكاف.

ثانياً : الاعتماد الجماعى على الذات هو الطريق لإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد

وسع مؤتمر كولومبو من نطاق مبدأ الاعتماد الذاتى الذى ارسى أسسه مؤتمر لوساكا، لكى يشمل اعتماد الدول النامية على بعضها البعض باعتباره "الطريقة الوحيدة التى تضمن إنشاء نظام اقتصادى دولى جديد" وقد عرف الإعلان الاقتصادى، الاعتماد الجماعى على الذات تعريفا ذى أبعاد ثلاثة فهو يعنى أولا تصميم الدول النامية على ضمان حقوقها الاقتصادية المشروعة فى معاملاتها الدولية "من خلال استعمال قوتها التفاوضية الجماعية"، ويعنى استعداد الدول النامية ان تتبع طريق التنمية الاقتصادية والعدالة، كما أنه يعنى أخيرا، استعداد الدول النامية لأن تستكشف بعض امكانات التعاون بين الدول النامية فى المجالات المالية والفنية والتجارية والصناعية وغيرها.

من ثم يتضح ان مؤتمر كولومبو قد خطا خطوة أكبر مما ذهب إليه مؤتمر الجزائر فى الطريق للمطالبة باحداث تغيير جذرى فى النظام الاقتصادى العالمى بحيث أصبح المنظور اللانحيازى منظور راديكالى نظامى فى

الأسـاس. والواقـع ان المؤتمر السـادس لرؤسـاء دول وحكومـات البـلاد غـير المنحـازة الـذى انعقـد فـى هافانـا فـى سبتمبر ١٩٧٩ ، لم يذهب إلى أكثـر مـن تكـرار المطالـب والمنـاهج التـى أتـى عليهـا مـؤتمر كولومبـو: وبالـذات التغيير الهيكلى للنظام الاقتصادى الدولى. وقد أكد "الاعلان الاقتصـادى" أن "أى حـل دائـم لمشـكلات الـدول الناميـة يتطلـب إعـادة هيكلـة جذريـة ومنسـقة للعلاقـات الاقتصادية الدولية من خـلال إنشاء نظام اقتصـادى دولى جديـد"[٣٥] والجديـد فى مؤتمر هافانـا هـو اتفـاق الـدول غير المنحـازة علـى سياسـة مشتركة تتعلـق بقضية الطاقة وذلك بتضامن الـدول النامية المنتجة للبترول مـع الـدول الناميـة الاخرى لكى تتم بحث قضية الطاقة مع الدول المتقدمة لجزء معلوم "المفاوضات العالميـة" حـول كـل المـواد الأوليـة. بالإضـافة الى اسـتثمار الطاقـة كـأداة لتـدعيم التعاون بين الدول النامية[٣٦]

عدم الانحياز الاقتصادى بين النظرية والتطبيق:

لم يقتصـر تحـول حركـة عـدم الانحيـاز علـى مجـرد تغـيير المنظـور الاقتصـادى، ولكنـه امتد ليشـمل تحـول الحركة ذاتها الى لعب دور اقتصـادى نشـيط قوامـه محاولـة تعـديل أولويـات النظـام الـدولى ذاتـه بمـا يتوافـق مـع الأولويـات الاقتصـادية الناميـة، بعبـارة أخـرى، فـإن الحركـة لم تتحـول بـذاتها فقط، وابتداء مـن ١٩٧٣ ، حولت النظام الدولى ذاته، ممثلا فـى الأمـم المتحـدة ومنظماتها، نحو الاهتمام بقضايا الدول النامية، كمـا أنـه مـن ناحيـة أخـرى - أعطى الدول النامية دفعة راديكالية قوية للعمل المشترك.

على مستوى دول العالم الثالث، قامت الدول المنتجة للبترول مسـتفيدة مـن المنـاخ الـذى خلفتـه حـرب أكتـوبر ١٩٧٣ ومتـأثرة بـالمنظور الـذى أرسـاه مـؤتمر الجـزائر — برفع أسعار البترول الى أربعة أضعـاف مـا كـانت عليـه. وقد نجحت دول أوبك فى خلق تكتل اقتصادى للدول المنتجة للبترول استطاع الصمـود فـى مواجهـة الضـغوط التـى مارسـتها الولايـات المتحـدة لاجبـار دول الأوبـك علـى

التراجع. وقد ادى الى أن دول الأوبك استطاعت ان تزيد دخولها من البترول وان تحقق فوائض بترولية صافية بلغت ٢٩.٢ بليون دولار في عام ١٩٧٥ وحده. وفي فبراير ١٩٧٥ تم توقيع ميثاق ينظم العلاقات الاقتصادية بين ٤٦ دولة من افريقيا والكاريبي والاقليم الهادي ومن الجماعة الاقتصادية الاوربية في لومي. وينص الميثاق على حق الدول النامية الموقعة في الوصول الى السوق المشتركة بدون اشتراط التبادل، كما ينص على انشاء صندوق يضمن الثبات النسبي لدخول الدول النامية الموقعة على الميثاق من صادرات اثنى عشرة مادة اولية. كذلك تكونت تجمعات دولية عديدة، لمنتجي المواد الأولية وبالذات منتجي الحديد والبوكسيت على غرار منتجي البترول. كما انعقد في مارس ١٩٧٥ مؤتمر قمة لدول الأوبك. وقد اكد المؤتمر ان قضية الطاقة لا يمكن ان تعالج بعيداً عن المشكلة الأوسع وهي قضايا المواد الخام، والنظام النقدي العالمي، والتنمية.

على مستوى النظام الدولي، قام الرئيس الجزائري بومدين، بصفته رئيس مكتب تنسيق مجموعة دول عدم الانحياز، بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة قضية المواد الأولية والتنمية. وقد جاءت تلك الدعوة في سباق محاولة الدول المستوردة للبترول للتكتل لصياغة استراتيجية مشتركة للرد على رفع أسعار البترول، وبذلك نجحت دول عدم الانحياز في وضع قضية رفع أسعار البترول في الاطار الأوسع لقضية المواد الأولية بصفة عامة. وقد عقدت الدورة الاستثنائية في إبريل ومايو ١٩٧٤ ، وكانت أول دورة خاصة توجه للقضايا الاقتصادية. وفي نهاية الدورة أصدرت الجمعية العامة وثيقتين: "اعلان حول إقامة نظام اقتصادي دولي جديد"، وبرنامج حول انشاء نظام اقتصادي دولي جديد، والواقع ان الاعلان والبرنامج كانا امتداداً للاعلان والبرنامج الصادرين عن مؤتمر الجزائر سواء من حيث المحتوى أو حتى الصياغة.

وقد تأكدت مفاهيم الوثيقتين فى ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذى أصدرته الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ ، وهو فى جوهره ليس إلا تقنينا لنظم المطالب الاقتصادية التى جاءت فى أعمال مؤتمر الجزائر.

فى فبراير ١٩٧٥ انعقد فى مدينة داكار بناء على اقتراح دول عدم الانحياز، مؤتمر لمناقشة مسألة المواد الأولية.

وقد أصدر المؤتمر "إعلان داكار حول المواد الأولية وقد أعلن المؤتمر مساندته لمنظمة الأوبك كما قرر تكوين صندوق خاص لدعم صادرات المواد الأولية للدول النامية.

على مستوى حركة عدم الانحياز ذاتها استمرت دول الحركة فى تطور سياساتها ومتابعة تنفيذ برامجها الاقتصادية وانعقد فى ليما المؤتمر الوزارى لدول عدم الانحياز فى أغسطس١٩٧٥ . وكان الغرض من المؤتمر هو تحديد ملامح استراتيجية اقتصادية مشتركة للدول اللامنحازة، ومتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر الجزائر وقرارات مؤتمر داكار، وتنسيق سياسة الدول اللامنحازة مثل انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية للأمم المتحدة. وقد قرر المؤتمر إنشاء صندوق تضامن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول غير المنحازة ومجلس لجمعيات الدول النامية المنتجة والمصدرة للمواد الأولية وكذلك إنشاء الصندوق الخاصة لتمويل الأرصدة الاحتياطية للمواد الخام والمنتجات الأولية التى تصدرها الدول النامية وقد جاء انعقاد مؤتمر ليما مباشرة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد أصدرت الجمعية العامة فى هذه الدورة توصية حول "التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى" محددة الخصائص الرئيسية للنظام الاقتصادى العالمى الجديد.

وقد استمرت حركة عدم الانحياز فى لعب دور نشيط على مستوى الحركة النظامية الدولية للتأثير فى أولويات النظام الدولى. فلعبت دورا فى "مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادى الدولى" من خلال مجموعة التسعة عشر التى مثلت الدول النامية فى المؤتمر. كما بدأت حركة عدم الانحياز تلعب دورا قياديا فى داخل مجموعة السبعة والسبعين مع تنسيق سياساتها مع المجموعة وذلك كما أتضح من خلال مؤتمر التعاون الاقتصادى بين الدول النامية الذى انعقد فى المكسيك فى سبتمبر ١٩٧٧ انعقد المؤتمر الوزارى لمكتب تنسيق دول عدم الانحياز فى نيودلهى. وقد اتخذ المؤتمر مجموعة قرارات لتنفيذ ما جاء فى إعلان وبرنامج مؤتمر كولومبو، فى كل المجالات الاقتصادية. وتلى ذلك انعقاد دورة أخرى للمؤتمر فى هافانا فى مايو ١٩٧٨ أصدرت عدة قرارات تنفيذية تضع موضع التطبيق قرارات مؤتمر كولومبو. كذلك بدأت دول عدم الانحياز بتنسيق سياساتها فى المجال الاقتصادى على أساس وظيفى. فانعقد على سبيل المثال فى تونس فى ابريل ١٩٧٨ مؤتمر وزراء عمل الدول المنحازة لتنسيق سياسات دول الحركة فى مجال علاقات العمل.

تحديات أمام عدم الانحياز الاقتصادى فى الثمانينات:

بعد أن أستعرضنا خصائص التحول الاقتصادى لحركة عدم الانحياز، فأننا يمكن أن نتساءل عن مستقبل هذا التحول فى الثمانينات، وعن الخامات التى تواجهها الحركة فى مجال العمل الاقتصادى.

لاشك أن طريق عدم الانحياز محفوف بكثير من القيود العالمية والذاتية التى تعرقل من قدرة الحركة على ترجمة مطالبها إلى واقع. أهم هذه القيود هى طبيعة النظام الاقتصادى العالمى ذاته، والذى يعطى قوة اقتصادية هائلة للدول الرأسمالية. فهذه الدول تستأثر بحوالى ٦٤.٩٪ من الناتج القومى الاجمالى العالمى، ولديها الكثير من المؤسسات القادرة على بلورة الاستراتيجيات الكفيلة باجهاض الحركة الاقتصادية اللانحيازية. أضف إلى

ذلك ان القوة الاقتصادية الهائلة للنظام الرأسمالى تعطى الدول الرأسمالية ذات المصلحة فى الابقاء على الخصائص الراهنة للنظام الاقتصادى العالمى، قوة مقاومة هائلة للمطالب الاقتصادية اللاانحيازية ونريد من هذه المشكلة أن الدول اللامنحازة ذات القوة الاقتصادية وبالذات الدول ذات الفوائض البترولية — أن تتبع استراتيجيات اقتصادية لا تخدم المطالب الاقتصادية اللاانحيازية، ومن أهم تلك الاستراتيجيات هو الايداع النقدى للفوائض البترولية فى البنوك العربية مما يعنى تكريس القوة الاقتصادية للنظام الرأسمالى لذلك، فالدول الاشتراكية لا شأن بها للمطالب الاقتصادية للدول اللامنحازة فى حوار الشمال والجنوب. فالاتحاد السوفيتى يرفض دخول الحوار أصلا كما أن مساعداته للدول النامية خارج إطار هذا الحوار تشكل ما بين ٠٫٠٣ ، ٠٫٠٥٪ من الناتج القومى الاجمالى السوفيتى[٣٦].

ولاشك أن تلك القيود تشكل تحديات ضخمة أمام الحركة الاقتصادية لعدم الانحياز فى الثمانينات. ومن ثم فان الحركة مطالبة بصياغة استراتيجية اقتصادية واضحة. وفى نظرى فان خبرة السبعينات تثبت أن مجرد المطالبة بتغيير النظام الاقتصادى العالمى لا يكفى لاحداث هذا التغيير، وأن هذا التغيير يجب أن يأتى من داخل الحركة وبالاعتماد على الموارد الذاتية للدول غير المنحازة وهذا ما يثير قضية استراتيجية الاعتماد على الذات كاستراتيجية عدم الانحياز.

عدم الانحياز واستراتيجية الاعتماد على الذات:

الواقع أن المأزق الحقيقى الذى تواجهه حركة عدم الانحياز فى مجال حركتها الاقتصادية هى الميل الى النظر الى التخلف على أنه حالة يمكن التغلب عليها بالمساعدات الاقتصادية أو باحداث تغييرات معينة فى النظام الاقتصادى العالمى.

فالتنمية هى أساسا عملية ذاتية تحدث بالاعتماد على الموارد الذاتية سواء على مستوى كل من الدول اللامنحازة أو على مستوى التعاون الجماعى بين

تلك الدول. وقد انتهت حركة عدم الانحياز الى تلك النتيجة منذ مؤتمر لوساكا، ولكنها لم تعطها أولوية واضحة فى حركتها الاقتصادية ومن ثم، فانه يمكن لحركة عدم الانحياز فى الثمانينات أن تركز على قضية الاعتماد على الذات والاعتماد الجماعى على الذات لمرور رئيسى لحركتها الاقتصادية.

يقصد بالاعتماد على الذات اتباع استراتيجية قوامها التراكمى توظيف الموارد الذاتية فى اتجاه تحقيق التكامل بين القطاع الزراعى وقطاع انتاج السلع الانتاجية والاستهلاكية، بحيث يتولد لدى الاقتصاد القومى قوة دفع نابعة من داخله وليس من قوى السوق العالمية، وبحيث يزداد وزن القطاع الانتاجى فى الاقتصاد القومى على حساب قطاع التجارة الخارجية. ولسنا هنا فى مجال الافاضة فى خصائص نموذج التنمية على أساس الاعتماد على الذات، فهناك العديد من الدراسات التى تناولت هذا الموضوع بالتفصيل[٣٧]، ولكننا نكتفى بالاشارة الى بعض التجارب الناجحة فى العالم الثالث وفى دول عدم الانحياز ذاتها، والتى استطاعت الاقلال من علاقات التبعية الاقتصادية الدولية عن طريق التنمية الذاتية ومن أبرز التجارب تجارب الصين الشعبية، كوريا الشمالية[٣٨] وكينيا ، وتنزانيا، ففى كينيا مثلا رفع النظام شعار الاعتماد على الذات تحت اسم "حارامبى" Harambee كشعار مستمد من الذات الكينى، وقد رأنه بين سنة ١٩٦٧ ، سنة ١٩٧٣ اسهمت مشروعات الاعتماد على الذات بحوالى ١١.٤٪ من الانفاق التنموى الكينى. وفى بعض القطاع كقطاع الصحة وقطاع تنمية المجتمع فاقت جهود الاعتماد على الذات الجهود الحكومية[٣٩]. وفى تنزانيا، فإن تجربة الاعتماد على الذات هى أحد المعالم الرئيسية لتجربة التنمية وقد نجحت الى حد كبير فى الاقلال من الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الخارجية وتوليد قوى دفع ذاتية فى الاقتصاد التنزانى[٤٠].

أضف إلى ذلك، مفهوم الاعتماد الجماعى على الذات بمعنى تكثيف حجم المعاملات المالية والاقتصادية والثقافية بين دول عدم الانحياز. فمن الثابت أن

حجم المعاملات بين تلك الدول أقل بكثير من حجم معاملاتها مع العالم الرأسمالى[٤١]. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الهيكلية الكامنة فى اقتصاد تلك الدول. بيد أنه من الممكن تكثيف حجم التعامل التجارى بين الدول غير المنحازة تدريجياً وفى إطار إقليمى. والواقع أن تجربة مصر والهند ويوغسلافيا سنة ١٩٦٦ تعتبر نموذجاً هاماً يستحق الدراسة التفصيلية، وإن لم يقدر لهذا النموذج أن تتكامل أبعاده لأسباب متعددة.

والخلاصة فإن حركة عدم الانحياز فى الثمانينات تواجه تحديات اقتصادية ضخمة، هذه التحديات تحتم على الحركة التحول من مجال التعبير عن المطالب إلى مجال تنفيذ المطالب من خلال استراتيجية محددة. فقد شهدت الحركة فى الستينات نوعاً من العزوف عن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية، وفى السبعينات تحول إلى التعبير عن المطالب الاقتصادية فى إطار راديكالى وهى فى الثمانينات مطالبة بصياغة استراتيجية اقتصادية لدول عدم الانحياز. وفى نظرنا فإن الاعتماد على الذات والاعتماد الجماعى على الذات يمكن أن يكونا محور تلك الاستراتيجية فى بعض دول عدم الانحياز ولا نقصد بذلك أن تعزف الحركة عن الاهتمام بقضية النظام الاقتصادى العالمى الجديد فلا شك أن القيود الهيكلية الناشئة عن هذا النظام ستظل تؤثر سلبياً فى اقتصاد دول عدم الانحياز.

ولكننا نقصد أن تقترب من الاعتماد، على الذات ذلك أن التركيز الشديد على مطالب حركة عدم الانحياز إزاء العالم الرأسمالى قد صحبه قدر من التوقعات الهائلة عن قدرة هذه الدول على إحداث تغيير جذرى فى هذا النظام ومن ثم استرخاء جهود التنمية الذاتية فى السبعينات.

عدم الانحياز:
الشمال والجنوب والجنوب والجنوب

بقلم: د. عادل بشاي

ترجمة: إيناس فريد

ظهرت حركة عدم الانحياز لأول مرة عام ١٩٥٥ فى المؤتمر الأفريقى الآسيوى المشترك بباندونج. ومنذ أو وصلت إلى ذروتها فى عام ١٩٦١ توالت الاجتماعات كل ثلاثة أعوام (ماعدا عام ١٩٦٧) لمناقشة القضايا العالمية. وبعد مرور ربع قرن على مؤتمر باندونج أصبح عدد الدول المنتمية إلى حركة عدم الانحياز حوالى ٩٢ دولة، وذلك قد يكون وقت كاف لمراجعة الحسابات. وسوف أتجنب الخوض فى أرائى الخاصة فى هذه المرحلة لكى أبدأ بعرض وجهات النظر الشائعة فى الدوائر الأكاديمية والسياسية. وسنتعرض بعد ذلك إلى قضايا عصرنا مثل قضية الشمال والجنوب.

يزعم البعض أن عدم الانحياز تسمية غير صحيحة لدرجة أنها تكتب بين قوسين. كما يؤكد بعض النقاد أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هما الدولتان الوحيدتان المتبعان لسياسة عدم الانحياز بل أن الحركة ما هى إلا انحياز وتضامن من داخل الجنوب.

ويقول آخرون أننا لا نحتاج إلى حركة عدم الانحياز لنثبت وجود الجنوب ولكن الجنوب كتلة موجودة بدون عدم الانحياز. ويؤكد قليل من النقاد أن الجنوب قد يتماسك بمثاليات عدم الانحياز ولكنها لعبة مختلفة – أنها "الكريكيت" وليست كرة القدم.

وقد نتساءل: ماذا يحدث فى حركة عدم الانحياز؟ وما تبقى منها؟ هل الذين اجتمعوا فى باندونج كانوا يحلمون؟ لكى نجيب عن هذه الأسئلة لابد أن نتذكر ما حدث فى ذلك الحين حيث أن المؤسسين لهذه الحركة كانوا يحاولون أن يحققوا الهدفين التاليين:

١ - تكوين منطقة عازلة من الدول غير المنحازة لمقاومة الضغوط الخارجية التى تحاول أن تدفع تلك الدول إلى أخذ موقف فى صراع الحرب الباردة.

٢ - خلق نفوذ سياسى عالمى للتعجيل بعملية تصفية الاستعمار.

ولم تكن آمال زعماء الحركة مجرد آمال قومية ولكنها كانت أيضاً آمال تتسم بالواقعية وبرغم من اعتراف هؤلاء الزعماء بوجود عناصر اختلاف بينهم، فقد أكدوا معا أن قوة الحركة تنبع من وحدتها، وهذه الوحدة ممكنة برغم الخلاف، لذلك فهم يعتمدون على الإجماع بدون إتباع نظام للتصويت فى اتخاذ قرارات الحركة. كما أنهم ضد فكرة بناء إطار تنظيمى رسمى أو سكرتارية تنظيمية حتى لا تؤثر سلطة الأفراد على أهداف الحركة الحقيقية.

وفى الخمسينات تحولت المباراة العالمية من مجرد مباراة ثنائية أى من مباراة قاصرة على الشرق والغرب إلى مباراة يدخل العالم الثالث طرفاً فيها.

كان عدم الانحياز فى مراحله الأولى يهدف إلى وضع العالم الثالث على بعد متساو من الشرق والغرب لكى يمثل "اللا اهتمام الجماعى" بمنازعات وخلافات، وفى ذلك الحين أدرك العالم الثالث أن باستطاعته طلب المساعدات من دولة عظمى وفى نفس الوقت فإنه قادر على الاتجاه إلى أخرى لكى يجدها مستعدة أتم الاستعداد لتقديم المساعدة وقد تحقق ذلك عندما أعلن جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦. فقد وجد كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بجانبه، وهو ما كان مفاجأة لعبد الناصر نفسه.

وتختلف فترة الستينات عن غيرها فى أثناء الفترة التى شهدت الأزمة الكوبية وهى الفترة التى اختفى فيها خروشوف وكينيدى باتجاهاتهما السياسية المختلفة من المسرح العالمى وحلت محلهما حكومات يسيطر عليها التكنوقراط. ولكن ما موقف دول العالم الثالث فى تلك الفترة؟ يبدو أن القوى العظمى لم تتفهم سياسة عدم الانحياز لدى العالم الثالث ولكنهم حاولوا

تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بيد أن ذلك لم يؤثر على زعماء العالم الثالث الذين قاموا بزيادة العضوية فى حركة عدم الانحياز كما أنهم أدركوا كل الإدراك مدى أهمية القضايا الاقتصادية. وقد تأسست فى عام ١٩٦٤ جبهة جديدة بداخل نظام الأمم المتحدة وهى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونتج عن اجتماع مجموعة الـ ١٧ عام ١٩٦٧ بالجزائر الدستور الذى احتوى على ما اعتبر فيما بعد أساساً لنظام اقتصادى عالمى جديد يدعو إلى رفع أسعار المواد الخام وزيادة تدفق السلع المصنوعة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة وهذا بجانب تحويل الثروة خلال المساعدات الرسمية.

شهدت السبعينات عدداً هائلاً من الحوارات والمؤتمرات، ذلك بالإضافة إلى الاجتماعات العادية لدى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كما تضخمت ظاهرة الحوار الدولى حول مشكلة التخلف فى العالم الثالث؟

وتجذب بعض الأحداث العامة الانتباه فى وسط ذلك الخضم العالمى. فمنذ فجر السبعينات بدا الغرب يعانى من نوع من التضخم غير المعروف حتى الآن وهو التضخم الركودى أى مزيج من التضخم والكساد. وانتهى عصر ازدهار العمالة الكاملة، الذى جاء ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتسمت البطالة فى الغرب ليصل عدد العاطلين إلى ٢٠ مليون فرد، بالإضافة إلى حوالى ٣٠٠ بليون دولار من الموارد غير المستخدمة. ومن الجانب الآخر، تبدو نظريات التنمية الاقتصادية التى ظهرت منذ الخمسينات، عاجز عن حل المشكلات. وبدأ الاتحاد السوفيتى يستورد كميات كبيرة من الحبوب. وإذا لخصنا كل هذا فى كلمة واحدة نجد أن العالم استيقظ فجأة على حقيقة أن هناك أزمات جديدة لم تكن موجودة فى الحقبة الماضية.

على المستوى العالمى تحولت المباراة العالمية إلى مباراة بين الشمال والجنوب أى إلى مباراة ثنائية بدلاً من المباراة الثلاثية. وأصبحت القضايا الأساسية هى القضايا الاقتصادية.

لقد كانت حركة عدم الانحياز فى أيامها الأولى مشغولة بقضية الاستقلال السياسى، فأكدت الدول استقلالها فى تلك الأيام وتكونت "الاوبيك" فى أواخر الخمسينات. ونجحت مجموعة من الدول النامية فى السبعينات فى استخدام سلعة معينة للتأثير على الآخرين فى المجال الاقتصادى والسياسى. وفى المجال السياسى دافعت تلك المجموعة عن مصالح الدول النامية غير المنتجة للبترول. وقد توافق هذا كله مع العجز الشديد فى إنتاج المحاصيل الزراعية الاستوائية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بصفة عامة. وبالنسبة للجنوب فإن القضية لم تعد مجرد الإعلان عن الاستقلال بل التعبير عنه. لقد حولت القضايا الاقتصادية واختفاء الحرب الباردة الاتجاه نحو قضية المواجهة بين الشمال والجنوب.

قد يكون من الصعب تحليل النقطة المفاجأة للعالم عن السبعينات ليجد العديد من الأزمات، ولكن من الممكن تحليل أسباب تلك الأزمات. وبالرغم من أن العالم يتحرك ويعمل كسوق وليس كمجتمع فإن حركة السوق العالمية ليست مرضية.

وقد خرج العالم من الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ليجد أن الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفيتى قد استحوذوا على ٨٠٪ من الثروة العالمية مع أنهم يمثلون ٢٠٪ من عدد سكان العالم. كذلك وتزايدت التجارة فى السوق العالمية بمعدل ١٠٪ سنوياً، ورغم ذلك لم يحدث أى تغيير فى ميزان القوى الاقتصادى.

ففى عام ١٩٧٠ استمر الحال كما كان عليه سنة ١٩٥٠ حيث الأسواق "الغنية" تملك ٨٠٪ من الثروة العالمية لدى ٢٠٪ من عدد سكان العالم. بدأ العالم يدرك فى السبعينات أن المشكلات العالمية لا يمكن أن تحل باللجوء إلى أسلوب السوق الخالصة وبدون اللجوء أيضاً إلى أسلوب "المجتمع". وسوف نعود إلى فكرة "المجتمع" بعد حين ولكننى أريد أن أوضح دور عدم الانحياز فى هذه المعادلة.

تنهض فكرة عدم الانحياز على مفهوم مقاومة ضغوط العملاقين على الدول الصغيرة للانحياز إلى أى منهما، والدخول فى أتون الحروب. بيد أنه فى السبعينات لم تعد الحروب تشكل خطراً قوياً ولكن ظهر خطر آخر وهو الخطر الاقتصادى. وأكدت حركة عدم الانحياز أهمية تضامن دول العالم الثالث كأداة لمواجهة الأخطار القادمة من الشمال. وما أريد أن أبرزه هو أن شعارات عدم الانحياز تستمر مع تغير الأحداث واختلاف معدلات العرض والطلب ولكن معنى تلك الشعارات يتغير فنحن لا نتوقع أن يستمر معناها الأسبق مع عالم متغير.

وإذا اتخذنا التجارة كمثل نجد أن سلطة الشركات العالمية أصبحت مشكلة بجانب المشكلات المعروفة فى التجارة بين الدول النامية والمتحضرة. وتتحكم تلك الشركات فى التجارة العالمية لمعظم السلع، فهم يقومون بتسويق ما بين ٧٠٪ و٩٥٪ من صادرات الدول النامية. ٧٠٪ من الموز والأرز والبطاط وما بين ٩٠٪ و٩٥٪ من الكاكاو والتبغ والقمح والقطن والجوت والنحاس والحديد الخام والألمونيوم. وتحصل الدول المنتجة على نسبة قليلة من الربح الناتج من بيع السلعة فى الدول المستهلكة لها. وترجع زيادة الصادرات المصنعة من الدول النامية إلى التعاقدات الفرعية العالمية مع الشركات الدولية وليس إلى التنمية الصناعية فى الدول النامية.

إن القضية الأساسية فى حوار الشمال والجنوب هى سوء أداء النظام الاقتصادى العالمى سواء بالنسبة للشمال أو الجنوب سوياً. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء دينامية التطورات الاقتصادية فى العقود القليلة الأخيرة. وقد أسهم بعض الكتاب، مثل برجستن وديبرى وغيرهم، فى الدعوة إلى تعديل النظام الاقتصادى العالمى، وذلك قبل تبلور قضية الشمال والجنوب. الفكرة الأساسية هى أن القضايا الاقتصادية أصبحت تمثل مسئولية مشتركة للمجتمع العالمى ككل. فقد ازداد احتياج الدول المتقدمة لأسواق ومواد خام

الدول النامية، إذ تذهب ثلث صادرات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ونصف صادرات اليابان إلى العالم الثالث. وذلك يعنى أن ما يحدث فى الدول الفقيرة ينعكس بقدر كبير على الدول المتقدمة. كذلك فإنه من المتوقع أن يحدث ٩٠٪ من الزيادة السكانية العالمية المتوقعة فى العقدين القادمين فى العالم الثالث.

وبجانب عدم شيوع الثقة بين الشمال والجنوب. فالجنوب يرى أن الهدف الأساسى لدى الشمال هو المحافظة على النظام الاقتصادى العالمى الحالى مع بعض التغيرات الطفيفة ويشعر الشمال أنه مهما تكن قضايا الدول النامية فهى قضايا ذات طبيعة سياسية بالأساس لذلك، فإن هناك مصالح مشتركة وأخرى مختلفة بين دول الشمال والجنوب. بيد أنه هناك ترابطاً وثيقاً بينهما بحيث أنه إذا حاول إحداهما حل مشكلاته بمفرده سيكون له أثره المضاد على الآخر. على سبيل المثال، يؤدى التكيف فى الدول المتحضرة إلى زيادة الحماية والاهتمام بالشئون الداخلية، ولكنه فى الدول النامية يؤدى إلى التقشف الشديد وإذا تساءلنا لماذا لا يمارس العالم الثالث التكيف المكثف، نجد أن هناك عوائق كبيرة. وتعتبر تكاليف التكيف باهظة ولا تملك الدول النامية الإمكانيات التى تؤهلها لممارسة البدائل المختلفة. وعندما تبدو البدائل مجرد مخاطرة تصبح السياسة المتبعة لا سياسة ومع ذلك لم يكن موقف الشمال أو الجنوب صواباً تجاه حوار الشمال والجنوب. ولكى يكون الموضوع أكثر وضوحاً دعنا نبحث فى قضايا الشمال والجنوب، ونبدأ بالجنوب.

يبدو أن الجنوب لم يتحقق بوضوح من أهداف الحوار، فهناك وجهتين من النظر: الأولى تدعو إلى منح امتيازات على المدى القريب والثانية تدعو إلى التغير الهيكلى على المدى البعيد. بينما تكتفى المجموعة الأولى بزيادة المساعدات والامتيازات التجارية وتخفيض الديون، ترى المجموعة الثانية أن كل هذا يؤدى إلى التأخر والاعتماد على الدول الأخرى بدلاً من التقدم

والاستقلال. لذلك لا توجد استراتيجية محددة لدى الجنوب بسبب الاختلاف بين الرأيين.

لم تنتبه الدول النامية إلى أن الإصلاح الداخلى أهم من تغيير النظام العالمى فى جلب الرخاء لشعوبها. وقد يؤدى الإصلاح الداخلى مع مرور الوقت إلى تغير خارج وذلك سيقوى موقف الجنوب نحو القضية.

لقد أظهر الجنوب "سذاجة" سياسية فى الدعوة إلى نظام اقتصادى عالمى جديد. حيث لا يخدم النظام المطلوب مصالح الشمال بالقدر الكافى. إن النظام الجديد لابد من البداية أن يقوم على حاجة عالية، فيدرك كل طرف منهما أن إتباع السياسات الذاتية تأخذ شكل حلول جزئية مع مكاسب قصيرة المدى. كما أن تكاليف التكيف سوف تزداد وتتأخر، لذلك سيصبح الحل على المدى البعيد أكثر تعقداً للطرفين. وبالإضافة إلى هذا دخل الجنوب الحوار بدون استعداد كاف أو تنسيق كامل.

وأخيراً، فقد اخطأ الجنوب فى اعتقاده أن الشمال سيمنحه نظاماً جديداً، ولم يتنبه أن ذلك النظام لابد أن ينبع من مجهوداته الخاصة فى زيادة التنمية والإصلاح الداخلى.

كان كل هذا عن موقف الجنوب ولكن ماذا عن الشمال؟

أولاً، ظن الشمال أن النظام الجديد هو مجرد مطلب للعالم الثالث لذلك لم يعط أى أهمية لهذا المطلب.

ثانياً، انشغل الشمال بتقديم الحلول العاجلة للمشكلات ومن ذلك مشكلة الركود والتضخم والبطالة، التى تزايدت على قائمتهم اليومية. نتيجة لهذا، ارتكب الشمال خطأ عندما اعتقد أنه بدون الجنوب سيجد حلولاً لمشكلاته الاقتصادية القصيرة الأجل. وأخيراً، حتى إذا أدرك الشمال أن هناك حاجة إلى تغير هيكلى على المدى البعيد، فمن الطبيعى أن يحاول تأجيل التكيف لأن الميزات النسبية تتغير باستمرار. لذلك يعتبر رد الفعل العاجل هو حماية

المصانع والمناطق الكاسدة خوفاً من البطالة والاضطراب الشعبى. لقد تم رهن التغيرات طويلة المدى من أجل النفع المباشر وأصبحت النتيجة وقوع الطرفين فى مأزق بدون أى محاولة حقيقية إلى الاعتماد المتبادل بينهما.

وفى ضوء الأحداث الجارية فإنى واثق أن التقدم يمكن أن يسود إذاً بدأ الشمال والجنوب بقائمة سهلة القياد، لذلك أقدم اقتراحاً وليست خطة. أنى أعتقد أن القائمة السهلة القياد تفوق بكثير القائمة المعروفة التى تنتهى بالمغالاة والنصائح، عندما يصبح كل شئ مجال الكلام بينما تتوقف الآمال عند هذا الحد.

إن البداية بالقائمة السهلة القياد تعنى البداية بنموذج واحد على سبيل المثال الغذاء، أنه حاجة عالية وليست قابلة للنزاع. فلا تحتاج هذه المرحلة إلى تفلسف وجمل مبهمة. إن المجتمع العالمى سيبدأ فى تحديد المناطق ذات المسئولية المشتركة وسيقدم الاقتراحات والاستنتاجات لكى يتم تقييمها بمعايير واضحة ومؤهلة لاتخاذ موقف عاجل. سيدرك الشمال أن الأمن الغذائى يختلف تماماً عن أمن السوق. ولابد على الجنوب أن يواجه حقيقة مشاكله المحلية التى لا تحل عن طريق النظم الجديدة والعالم الجديد. ولابد أن نبحث فى موقف الزراعة.

لماذا ينخفض الإنتاج الزراعى انخفاضاً مستمراً؟ فالجزائر كانت مصدرة للقمح والآن تمثل الحبوب ثلثين من وارداتها، وانخفضت الزراعة الإيرانية انخفاضاً ذريعاً، كما أن اندونيسيا كانت تزرع الأرز بقدر كاف والآن يعتبر من وارداتها الهامة، وزائير كانت تصدر الغذاء والآن تصرف ثلث عائداتها من الصادرات على استيراد الغذاء.

هذه كانت بعض الأمثلة التى تجرنا إلى ضرورة ملحة هامة وهى الحاجة إلى "اقتحام أفقى متبادل" أو الحوار بين الجنوب والجنوب. إذا تضامنت دول الجنوب ستتمكن من حل مشاكلها ولكن لابد أن تزداد معرفتهم ببعض حتى

تزدهر التجارة بينهم. إن معظم الاتصالات الثقافية والاقتصادية لدى العالم الثالث تتجه نحو أوروبا وأمريكا وروسيا، إن العالم الثالث فى حاجة إلى تقوية الصلات بين مجتمعاته حتى تتمكن من مواجهة التحديات فى أوطانهم. وبالرغم من ظهور بعض التجمعات الإقليمية الاقتصادية، فإن أهمية التجارة بين الدول النامية قد انخفضت نسبياً فى الفترة بعد الحرب العالمية الثانية.

فبينما زادت صادرات العالم الإجمالية بمعدل ٨.٦٪ سنوياً بين عامى ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧٦، زادت صادرات العالم الثالث فيما بينه بمعدل ٥.٩٪ سنوياً فقط بالإضافة إلى ذلك لا توجد دراسات على مدى تعاون الجنوب فيما بينه، مما يشير أنه لا توجد رغبة كافية لدى الدول النامية لتحقيق التقدم المطلوب فى التجارة بين الجنوب والجنوب.

ونرى من خلال وجه النظر السابقة، أن حوار الشمال والجنوب سيصبح له إطاراً واضحاً، فنجد أن المصطلح (شمال وجنوب) يرجع إلى أن كل طرف يعرف نفسه من خلال الطرف الآخر، فيطلق الشمال على نفس هذا الاسم لأن هناك جنوب، والعكس صحيح. وقد جاء الوقت لكى يعرف كل طرف نفسه باسمه هو، ويؤكد عدم الانحياز حتى الآن أهمية الاستقلال والاعتماد على النفس. إن التضامن بين الجنوب والجنوب سيؤدى إلى الاستقلال الجماعى وهو قريب جداً من عدم الانحياز، ولابد أن تمنح حركة عدم الانحياز المظلة السياسية لذلك التضامن وإلا تلقى عليها الشكوك بسبب المشاكل المتعددة. وتعتبر جميع التقارير التى كتبت عن سقوط الحركة غير صحيحة لأن العالم الثالث مازال يؤيد الحركة، فوجودها كل هذا الوقت يبرهن على ذلك واليوم يتزايد تأييد العالم الثالث للحركة مع زيادة عملية الاستقطاب ولا شك أن حركة عدم الانحياز ستؤكد نفسها فى عالم جميع قراراته فى القضايا الاقتصادية ما هى إلا قرارات سياسية تحتاج إلى التوازن السياسى الذى يخلقه وجود الحركة.

هوامش الباب الرابع:

(1) K. B. Lall. "India and the New International Economic Order" International Studies 17 (3 - 4) July - Dec. 1978: 435 - 463.
(2) Gavro Altman, "The Evolution of Yugoslavias Non- aligned Foreign Policy," Socialist Thought and Practice, April 1981, 63-78.
(3) د.سامي منصور ، عدم الانحياز ، رحلة على طريق بلا معالم القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨١: ١١١-١١٣ .
(4) د.إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦ : ١٥-١٦ .
(5) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الثالث، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، ص ٤٨٦ .
(6) نص الخطاب فى المرجع السابق ٥١٠-٥٢٠ .
(7) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الخامس، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، ص ٤٤ .
(8) المرجع السابق، ص ٥٣٥ .
(9) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الخامس، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، ص ٤٤ .
(10) مجموعة الخطب القسم الرابع ، ص ١٨٢ .
(11) مجموعة الخطب، القسم الخامس، ص ٥٣-٥٤ .
(12) وثائق عبد الناصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ، المجلد الأول ١٩٧٣، ص ٤٢ .
(13) المرجع السابق، ص ٤٢٥ .
(14) مجموعة خطب وأحاديث الرئيس أنور السادات، (يناير - ديسمبر سنة ١٩٧٣)، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات ٢٩٥ .
(15) نص الخطاب فى الأهرام فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٧٦ .
(16) Addresses delivered by President Josip Broz Tito at Conferences of Non- aligned Countries Beograd.
(17) Socialist thought and Practice, Oct- Dec.1963 : 15.
(18) Addrsses deliverd by President Josip Broz Tito. Op.cit: 45-46.

(19) Practice and Theory of socialist Development in Yugoslavia VIII Congress of the League of Commanists of Yugoslavia, Beograd, Medunarodna Politika, 1965: 16.

وفى دراسة للكاتب اليوجوسلافى رانكو بيتكوفيتش عن عدم الانحياز فى العالم المعاصر أتى على ذكر ثمانى مبادئ لعدم الانحياز ليس منها أى مبدأ يتعلق بالمشكلة الاقتصادية لدول العالم الثالث.

Ranko Petkovie: Non- Alignment in the Contemporary, World,Beograd, Medunarodna Plitika, 1968.

(20) Addresses delivered by Presicent Josip Broz Tito, Op. cit : 60-61.

(21) Ibid :91-92 .

(22) Ibid : 91-92.

(23) Excerpts from the speech in socialist Thought and practice, May 1980 : 236-242.

(24) للوصول الى هذه الأرقام والنسب قمنا بتحليل مضمون مبسط للاعلانات والبرامج من حيث الحجم والشكل فبينما لم يتعد حجم اعلان مؤتمر بلجراد خمس صفحات فان حجم اعلان وبرنامج مؤتمر هافانا يصل إلى حوالى ١٦٠ صفحة (دون ان يشمل ذلك القرارات) كما أنه بينما ادمج مؤتمرى بلجراد والقاهرة والقضايا السياسية فى اعلان او برنامج واحد فان المؤتمرات اللاحقة فصلت بينهما ولذلك فإنه لتحليل مضمون الاعلانات والبرامج اتبعنا الخطوات الثلاثة:

أ- اقتصر التحليل على الاعلانات والبرامج وبرامج العمل وبذلك تم استبعاد القرارات المحدودة او النداءات المرفقة.

ب- نظرا لاختلاف حجم وشكل الاعلانات والبرامج تم اتخاذ السطر كوحدة للعد .

ج- حيث تدمج القضايا السياسية والاقتصادية فى اعلان أو برنامج واحد تم تحليل مضمون كل سطر وتصنيفه الى سياسى أو اقتصادى طبقا لمضمون القضية التى يتناولها.

د- حيث تفصل القضايا السياسية والاقتصادية طبقا لعنوان الاعلان أو البرنامج حتى لو تضمن سطورا تتعلق بقضايا لا تندرج موضوعيا تحت اسم الاعلان او البرنامج حتى لو تضمن سطورا تتعلق بقضايا لا تندرج موضوعيا تحت اسم الاعلان او البرنامج .

(25) Roger Hansen, the U. S and World Develppment, Agenda for Action: 1976. N.Y., Overseas Development Council , 1976: Tablles B-S,C – 1,E -7,E,-.8.

(26) Odette Jankovitsch and K. Sauvant, "The Evolution of the Non - Aligned Movement into a pressure Group For the Establishment of a New Ecnomic Order ". Presevted at the 1976 Meeting of the I.S.A., Toronto : 16-37.

(27) نص الاعلان في:
Documents of the Gathering of Non – Aligned Countroes, 1961-1978.
Belgrade 1970: p7-9.
أكثر من ذلك إذا عدنا إلى خطب قيادات حركة عدم الانحياز في مؤتمر بلجراد نجد أن القضايا الاقتصادية كانت غائبة تقريبا فقد تركز القادة على قضايا نزع السلاح وتصفية الاستعمار، والمانيا والكونجو ، ولم يذكر أحد منهم تقريبا قضية التخلف الاقتصادي في نص الخطب والوثائق.
Conference of Heads of State of Government of Non – Aligned Countries Belgrade Yugoslavia n. d.
(28) The Conference on the Problems of Economic Development Cairo, General Organization for Government. Printing Offices, 1962.
(٢٩) الأهرام ، ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٦.
(30) Keesing's Contemporary Archives, VI, 15, C 1962 – 1966: 2/799.
(31) نص الإعلان في
Documents of the Gatherings of Non – Aligned Countries, 1961 – 1978. Op. Cit: 46-49.
(32) Ibid: 93 – 102.
(33) Ibid: 142 – 150, 156 – 166.
(34) Ibid : 194 – 210.
(35) نص إعلان برنامج مؤتمر هافانا في
Final Declaration, Conference of Heads of State or Government of Non – aligned Countries, 3 – 7 September, 1979, Cuba.
(36) V. Zarkovic "Re – assertion of the authentic Principles of Non – alignment" Socialist Thought and Practice, December 1979: 29-30.
(37) Stephen Larrabee, "The Sovion Union and the Non – Aligned" World Today, 32 (12) December 1979 : 474.
(38) في تحليل خصائص مفهوم التنمية الذاتية راجع (سعد جمعة .. التنمية الذاتية واستراتيجيتها) (إشراف) د. محمد الجوهري، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الأول القاهرة – دار المعارف، ١٩٨٠ : ٩١-١٠٦.

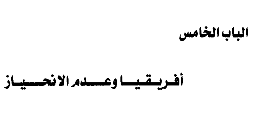
Samir Aamin, "Self – reliance and the New International Economic Order" Monthly Review 29 (3), July – August 1977 : 1-21.

(39) Self – Reliance and Independent National Economic Construction Radongs Shinmoon, Organ of the Korean Workers, party, Pecing, Foreign Languages Press, 1963.

(40) Philip Mbithi and R. Rasmussen, Self – reliance in Kenya: the Case of Harambee Uppsala, The Scandnavian Institute of African Studies, 1977: 13-28.

(41) Okwudiba Mnoli, Self Reliance and Foreign Policy in Tanzania N.Y., Nok Publishers 1978: 303-306.

(٤٢) يكفي أن نشير مثلاً إلى أنه حسب إحصاءات سنة ١٩٨٠ فإن ٧٦% من التبادل التجاري اليوجوسلافي يتم مع أوروبا مقابل ٨% - ٩% مع آسيا وأفريقيا على التوالي. كذلك التبادل التجاري بين مصر ويوجوسلافيا لا يشكل أكثر من ١,٥% من حجم التجارة الخارجية اليوجوسلافية.



الباب الخامس

أفريقيا وعدم الانحياز

أفريقيا وعدم الانحياز

بقلم : د. سمير أحمد

ترجمة : محمد صفى الدين

اختارت أفريقيا منذ عشرين عاماً على وجه التقريب فى مايو ١٩٦٣ عدم الانحياز كأحد المبادئ التى يسير على هديها النشاط الدبلوماسى الأفريقى فى المستقبل فى وقت كانت غالبة الدول الأفريقية قد نالت استقلالها — أو فى طريقها لنيله. وتعد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وأوشكت الحرب الباردة أنذاك أن تضع أوزارها.

وتعد إعادة قراءة المادتين الثانية والثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من وجهة نظر تحليلية عملاً شيقاً إذ سيلحظ المرء فى الحال الارتباط فى ناحيتين:

أما الناحية الأولى فهى التتابع المنطقى بين أهداف ميثاق الوحدة الأفريقية المبينة فى المادة الثانية، والمبادئ التى حتمت المادة الثالثة إتباعها تحقيقاً للأهداف المبينة فى المادة الثانية.

وتشمل أهداف الميثاق تشجيع الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، وتكثيف التعاون فيما بينها لتحقيق حياة أفضل لشعوبها، والدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها، والقضاء على الاستعمار، وتشجيع التعاون الدولى على هدى ميثاق الأمم المتحدة. وأوجبت المادة الثالثة على الدول الأعضاء الالتزام ببعض المبادئ تحقيقاً للأهداف المبينة فى المادة الثانية وتشمل هذه المبادئ: المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، واحترام سيادة ووحدة أراضى كل دولة وحقها المطلق فى الكيان المستقل، والتسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم: وشجب الاغتيالات السياسية

والأنشطة الهدامة، والتفانى المطلق لقضية التحرير التام للأراضى الأفريقية التى لم تنل استقلالها بعد، وتأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل.

وتتمثل الناحية الأخرى فى الصلة الوثيقة والتى تصل إلى حد التماثل التام بين أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، والمبادئ الخمس الأصلية لعدم الانحياز والتى تمت الموافقة عليها فى مؤتمر القاهرة التمهيدى الذى سبق مؤتمر بلجراد عام ١٩٦١، وبغض النظر عن بعض الاستثناءات القليلة تكاد تتطابق مبادئ عدم الانحياز الخمسة مع مبادئ ميثاق الوحدة الأفريقية ويتمثل التطابق بينهما فى اتباع سياسة مستقلة قائمة على التعايش السلمى. ودعم حركات التحرر الوطنى، وتجنب عضوية الأحلاف العسكرية - الثنائية فيها والجماعية - مع قوة عظمى (أو مع قوة أجنبية عضو فى مثل هذه الأحلاف) إذا كانت هذه الحلاف تمارس نشاطها فى إطار صراع القوى العظمى والتنافس فيما بينها.

ويبدو الاختلاف بين مبادئ عدم الانحياز الخمسة ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ظاهرياً أكثر منه حقيقياً، حيث يشير ميثاق المنظمة إلى الالتزام بعدم الانحياز تجاه جميع الكتل، بينما تصف مبادئ عدم الانحياز هذا المفهوم بعدم العضوية فى الأحلاف العسكرية.. التى تمارس نشاطها فى إطار صراع القوى العظمى أى حلفى شمال الأطلنطى ووارسو.

ومن ثم فلم تكن ثمة مفاجأة أن ينص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على عدم الانحياز كأحد المبادئ التى يجب السير على هداها حيث تتوافق أهداف ومبادئ الوحدة الأفريقية تماماً مع مفاهيم ومقتضيات حركة عدم الانحياز ولا يعتبر أمراً مفاجئاً كذلك أن نشير إلى التطابق بين أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية وإعلان باندونج للسلام الصادر فى إبريل عام ١٩٥٥ والذى كان بمثابة البذرة التى أينعت فيما بعد وأتت ثمارها فى عدم الانحياز.

ويرجع السبب إلى عدم وجود مفاجأة فى هذا التطابق هو أن عديداً ممن فكروا وخططوا لإعلان باندونج للسلام ولمبادئ حركة عدم الانحياز الخمسة كانوا هم أنفسهم ممن خططوا لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا عام ١٩٦٣.

وتهدف هذه الدراسة إلى سبر أغوار سياسة الالتزام الأفريقى تجاه عدم الانحياز، وإلى تقييم مدى جديتها ونتائجها، وإلى تعزيز عدم الانحياز الأفريقى وتقوية المكاسب الأفريقية منه عن طريق الإيصاء ببعض الخطوات والمعايير الأخرى اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

أولاً: بعض الشكوك الأفريقية تجاه عدم الانحياز:

إذا لم تكن ثمة مفاجأة أن تختار منظمة الوحدة الأفريقية عدم الانحياز كمبدأ من مبادئها تحقيقاً للأهداف الأفريقية كما شرحنا آنفاً. فمن قبيل المفاجأة نوعاً ما أن تثور بعض الشكوك الأفريقية حول عدم الانحياز ومبادئه فى مؤتمر قمة أديس أبابا الذى أقر ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣.

ولقد وجد فى أديس أبابا من دافع بجلد عن عدم الانحياز حيث ضم المؤتمر مؤسسين لعدم الانحياز وعلى رأسهم عبد الناصر إلى جانب نكروما وموديبوكيتا وسيكوتورى وكازاقوتو، ومع وجود هؤلاء ارتفعت بعض الأصوات الأخرى تشكك فى عدم الانحياز، ولا ينبغى أن يجهد المرء نفسه أو يحاول قدح زناد فكره ليحدد هوية هذه الأصوات المشككة حيث ارتفعت هذه الأصوات من دول متورطة مع قوة أو أخرى أعضاء فى كُتل القوى الكبرى، أو من دول متحالفة عسكرياً مع بعض هذه القوى أو تمنح تسهيلات عسكرية خاصة لها. وحاولت هذه الأصوات إثبات أن كل هذه الأعمال لمصلحة وفائدة هذه الدول الأفريقية وحكوماتها، بل استمروا على موقفهم مذكرين بأن ذكر عدم الانحياز الأفريقى فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية كان مجرد توصية وليس ثمة إلزام فى هذا الصدد.

ثانياً: ماهية عدم الانحياز:

لقد أدى الغموض الذى نتج عن شكوك بعض الدول الأفريقية حول عدم الانحياز رغم النص عليه رسمياً كأحد المبادئ الرئيسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى إدراج هذا الموضوع فى جدول أعمال المؤتمر الوزارى الذى عقد فى فبراير عام ١٩٦٤ تحت عنوان "إعلان السياسة الخارجية غير المنحازة للقارة الأفريقية وتنسيق السياسة الأفريقية تجاه مؤتمر الدول غير المنحازة والدول الأفرو آسيوية" وكانت نتيجة المناقشة على المستوى الوزارى صدور قرار فى فبراير عام ١٩٦٤. وقد نوهت ديباجة القرار إلى الحاجة لتطبيق توصية الميثاق الأفريقى حول عدم الانحياز وإلى تضامن أقوى وتنسيق أوثق بين الدول الأفريقية لكى تتمكن من إنجاز دورها فى صيانة السلم العالمى القائم على التعايش السلمى بين الدول على اختلاف نظمها وأيديولوجياتها. كما ركز أيضاً على الفوائد المنشودة من عدم الانحياز كالطريق الوحيد المقبول والمتاح لضمان حرية أفريقيا واستقرارها ورخائها وللتعجيل بالقضاء على الاستعمار.

وأوصى الجزء الرئيسى من القرار على وجود تنسيق الدول الأفريقية لسياستها الخارجية فيما يتعلق بعدم الانحياز تجاه الكتل كالطريق الوحيد المقبول للدفاع عن حرية أفريقا واستقرارها ورخائها. وأوصى كذلك بالتنسيق والتشاور بين الدول الأفريقية، وضرورة إلغائها فى أقرب تاريخ ممكن لأى تعهدات تصطدم بوضوح مع السياسة السلمية لعدم الانحياز.

ومن ثم يبدو أن توصيات المؤتمر الوزارى حول عدم الانحياز فى سياسة أفريقيا الخارجية قد هدفت لتحقيق مطامح ومميزات هى:

- تشجيع التضامن الأفريقى والالتزام بسياسة خارجية مشتركة من خلال تنسيق وتشاور متزايدين قبل عقد المؤتمرات الدولية
- يعزز هذا بدوره نفوذ أفريقيا على الصعيد العالمى.

- يدفع هذا قدماً قضية التعايش السلمى ويجنب أفريقيا مخاطر الحرب الباردة.
- ويقوى الشخصية الأفريقية المستقلة عن الشرق والغرب.
- وسوف يمارس ذلك أثره فى توسيع عملية القضاء على الاستعمار واختفاء الفصل العنصرى.

وبرغم قرار المؤتمر الوزارى فقد أظهرت المناقشة أن الغموض والجدل حول طبيعة ومعنى عدم الانحياز الأفريقى كان من العمق بدرجة لم يستطع القرار الوزارى احتواءه. ويكفى فى هذا المجال أن نصغى إلى أو نقرأ خطب بعض وزراء الخارجية فى مؤتمر لاجوس لكى نتفهم أبعاد وعمق التناقض وحقيقته. فلقد بحث أحد الوزراء الأفارقة عن تفسير المبدأ العام لعدم الانحياز، وبدا له "أن عدم الانحياز لا يعنى نفس الشئ بالنسبة لنا جميعاً" ووصف وزير خارجية دول أفريقية ذات شأن عدم الانحياز بأنه "فكرة ثارت لدينا الشكوك حولها لسنوات عديدة، ولا يستطيع أحد حتى الآن تحديد معنى عدم الانحياز" وقال وزير ثالث "نحن لا نفهم على وجه الدقة المقصود بعدم الانحياز".

ولا غرو أن بعض الغموض كان صحيحاً ومرد ذلك إلى صعوبة القضايا المتناولة وربما حداثة الموضوع مع التسليم بأن أثاث الشكوك والمخاوف نتجت عن مواقف بعض الدول وحالاتها الخاصة وما يتبع ذلك من احتمال التعارض مع تفسير الغالبية لمعنى عدم الانحياز.

وعلى سبيل المثال ألا يعنى عدم الانحياز (فيما يتعلق بالعلاقة مع الكتل العالمية) عدم استطاعة الدول الأفريقية عقد الروابط مع الجماعات الدولية مثل مؤتمر باندونج، والمؤتمر الإسلامى والدولية الاشتراكية أو مع حزب معين أو أحزاب فى الدول الأخرى؟ وماذا عن دولة أفريقية تعقد حلفاً مع دولة غير متحالفة خارج أفريقيا؟ وماذا عن دول أفريقية تخول قوى أجنبية حق وضع

قوات فى أراضيها عند طلبها الخاص؟ وماذا عن دولة أفريقية تسمح بإرادتها لقوة أجنبية بحق المرور أو استخدام تسهيلاتها لخدمة هدف عزيز لدولة افريقية خارج نطاق صراع القوى العظمى؟

ولقد اثيرت هذه المسائل وغيرها من قبل دولة أفريقية كانت متورطة فى مثل هذه المواقف، ولم ترد أن توجه أصابع الاتهام ببساطة لمشاركتها قوة كبرى بعض المصالح وكان ذلك عام ١٩٦٤ ولكن تكرر نفس المشهد منذ عام ١٩٧٥ فى أنجولا وإثيوبيا مع الاختلاف فى انتماء القوات والمعدات الأجنبية إذ أتت هذه المرة من المعسكر الآخر.

ثالثاً: نحو إعادة تعريف عدم الانحياز:

شهدت الأعوام منذ ١٩٦٤ وحتى ١٩٧٨ عملية واسعة المدى لتكييف المصالح الأفريقية مع الفهم الأفريقى لعدم الانحياز والتوفيق بينهما. ولقد مارست مؤتمرات القاهرة ١٩٦٤، ولوساكا ١٩٧١ والجزائر ١٩٧٣ بعض التأثير فى بناء الجسور بين المتشككين الأفارقة وعدم الانحياز (حيث كانت هذه المؤتمرات الثلاثة خاصة بعدم الانحياز وليس بمنظمة الوحدة الأفريقية) وحضرت غالبية الدول الأفريقية هذه المؤتمرات، ولقد ساهمت هذه الدول الأفريقية فى تكوين عدم الانحياز عملى مدفوعين بمتطلبات تلك المرحلة، وكانت النتيجة صدور قرارين منظمة الوحدة الأفريقية فى فبراير ومايو عام ١٩٧٣، ومثل القراران مدداً كبيراً لتفسير عدم الانحياز تجاه الصراع الأفريقى. وشملت التفسيرات الجديدة الآتى:

- لا يتصور عدم الانحياز الحرب الباردة فى الصراع بين الشرق والغرب فحسب، ولكنها أى مواجهة أو صراع بين دول العالم الثالث تماماً كالصراعات بين الدول غير المنحازة بمعنى الكلمة.

ولقد التزمت معظم الدول الأفريقية بهذا النهج تجاه الصراع الصينى والهندى، والمواجهة بين إندونيسيا وماليزيا. ولقد أنقذ هذا الالتزام أفريقيا من

الانقسام والتفرق الداخلية حول مشكلات بيافرا، والحرب الأهلية فى دولتى الكنغو، والصراع بين الصومال وأثيوبيا، والنزاع بين أوغندا وتنزانيا، والحرب الأهلية فى تشاد وغيرها.

وكان الاستثناء الوحيد الشهير – والذى مثل خيبة أمل ضخمة – وما يزال يشكل خطراً شديداً على التضامن والاستقرار الأفريقيين عندما فضلت ست وعشرون دولة أفريقية أسلوب المواجهة على التوفيق والتسوية السليمة للنزاع بين الغرب والصحراء. وسوف نعود لهذا الموضوع فيما بعد.

- لا يعنى عدم الانحياز التعاطف السلبى فحسب بجانب قوة تناضل للتحرر من الاستعمار، ولكنه يعنى التأييد الإيجابى النشط للنضال التحريرى.
- ينطبق نفس المعنى على النضال ضد التمييز والفصل العنصرين.
- لا يعنى عدم الانحياز اختيار الدولة الأفريقية لنظام سياسى أو اجتماعى يختلف عن أو يقترب من أى من النظم الماركسية – اللينينية أو الرأسمالية. حيث تستطيع الدول غير المنحازة اتباع أى نظام يلائم احتياجاتها وظروفها، مادامت تتبع سياسة غير منحازة سليمة وليست تابعة لمصالح أجنبية أخرى.
- توصلت الدول الأفريقية غير المنحازة إلى تسوية مؤقتة فى علاقتها بمسألة الارتباط العسكرى بقوة كبرى أو التحالف العسكرى معها أو الاعتماد العسكرى عليها، مادامت تعمل لصالح هذه الدولة الأفريقية وبقائها وضمان استقلالها وليس فى إطار – صراع القوى العظمى. حيث تتجمع الدول الأفريقية – رغم عدم انحيازها – فى بعض الأحلاف العسكرية تلائم احتياجاتها الخاصة، ولم يفسد ذلك عدم انحيازها أو يجعله محل شك.

وقد وجد بعض الكتاب أن سبع عشرة دولة من ثلاث وخمسين دولة وجهت لهم الدعوة لحضور مؤتمر قمة عدم الانحياز فى لوساكا عام ١٩٧١ كانوا متحالفين بالفعل مع إحدى القوى العظمى، أو لهم نوع من التحالف العسكرى معها أو مرتبطين بها.

رابعاً: نحو إعادة كتابة مبادئ ومعايير عدم الانحياز

ومن ثم يثور تساؤل على جانب كبير من الأهمية ألا وهو من المنحاز؟ ومن غير المنحاز ومن الحكم فى هذه القضية؟

فلقد أثار بعض وزراء الخارجية الأفارقة فى المؤتمر الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى لاجوس عام ١٩٦٤ هذا السؤال بطريقة درامية وعاطفية أظهرت عمق المشاعر التى تثير هذا الموضوع.

فلقد ذكر وزير خارجية سيراليون مثلاً "يبدو لى أن عدم الانحياز لا يعنى نفس الشئ بالنسبة لنا جميعاً، فقد نصبت بعض الدول الأفريقية ذائعة الصيت نفسها قضاة يقررون من هو غير المنحاز، ويوجهون الاتهامات للشعوب الأخرى، وإذا لم يقبل المرء فكرتهم يتعرض للاتهام بأن عدم انحيازه ليس تاماً .. ويعتقد بعض قادة هذه الدول أن دولة مثل دولتنا معرضة لهذا الاتهام – رغم أن دولتنا لا تشوبها شائبة فى مسألة عدم الانحياز، ولا أجد كلمة انجليزية ملائمة لاستخدامها هنا. فهم ينظرون إلينا بنوع من الازدراء، ويتجرأون ويصفوننا بأننا أدوات فى يد الغير – رغم عدم وجود سبب لذلك، ويمكن توجيه أصابع الاتهام إليهم بأنهم أدوات فى يد الغير لأنهم أسرى أفكار معينة لعدم الانحياز لا يمكن الدفاع عنها".

وثارت الخلافات فى مؤتمر القاهرة الوزارى لعدم الانحياز عام ١٩٦٤ بين وجهتى نظر حول المعايير المطلوبة لعضوية حركة عدم الانحياز. واعتقدت وجهة النظر الأولى – التى ضمت الأقلية – أن المعايير يجب أن تكون صارمة

وواضحة تماماً لدرجة لا تسمح بالتحايل عليها. أما وجهة نظر الأغلبية فرأت أن التعريفات بطبيعتها تثير الجدل ولاسيما عندما تتعلق بموضوع كعدم الانحياز، وقد توجد مخاطرة بانقسام فى صفوف الحركة قبل أن تقف على قدميها. واعتقدت وجهة النظر هذه أن التعريف الدقيق جداً والواضح تماماً من شأنه أن يشل الحركة ويؤدى إلى الإضرار بها.

ومن ثم تعتبر الموافقة على مبادئ عدم الانحياز الخمسة فى مؤتمر القاهرة حلاً توفيقياً حكيماً، إذ كانت هذه المبادئ عامة ومبهمة إلى درجة تكفى لإرضاء وجهتى النظر.

أما فى مؤتمر لوساكا الوزارى التمهيدى عام ١٩٧٠ فقد حدث أن طالب بعض الأعضاء بعدم استمرار كوبا عضواً فى الحركة على أساس أن التغييرات السياسية الداخلية والخارجية التى شهدتها كوبا تجعلها غير مؤهلة لعضوية الحركة، وامتد الجدل حول هذا الموضوع، ولكنه انتهى بقبول الأغلبية لاستمرار عضوية كوبا فى حركة عدم الانحياز على الأسس الآتية:

- إن نظام الحكم فى الدولة العضو مسألة داخلية ليست من اختصاص الحركة التى تدافع عن التعايش السلمى بين الدول على اختلاف نظمها السياسية والأيديولوجية.
- إن التدخل فى سلوك السياسة الخارجية لدولة عضو أثبتت أن سياستها ليست تابعة لمصالح إحدى الكتل، يعتبر عملاً يتعارض مع تقاليد ومبادئ حركة عدم الانحياز.
- إذا كانت الدولة قد قبلت كعضو فى الحركة فليس ثمة آلية لدى الحركة لتقييم سياسة الدول الأعضاء، دعك من أن هذه تعد انتهاكاً لسيادة الدولة العضو.
- استمرار عضوية بعض الدول فى الحركة - حتى مع تعرض عدم انحيازها لبعض الشكوك - يشجع هذه الدول على محاولة إعادة عدم انحيازها أو تصحيح مسارها بعد اجتيازها لتحولات أو توترات مؤقتة.

ووضــع مـؤتمر قمـة عـدم الانحيـاز فـى لوسـاكا عـام ١٩٧٠ أسـاس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز للإبقاء على الصلة بين الدول الاعضاء، ولتأكيد اسـتمرار تنميـة الحركـة وتطبيـق قراراتهـا. ومـع ذلك لا يعتبر مكتب تنسـيق الحركـة مختصـاً بعقـد محاكمـة حـول موقـف أو سياسـات واحـدة مـن الـدول الأعضاء كما أنه ليس الجهاز أو المكان الملائم لهذا الأمر.

وتستطيع مجموعة رؤساء الدول والحكومات فقط أن يحاولوا إيجاد الية أكثر ملاءمة لمعالجة هذه المسائل السياسية الشديدة الحساسية بطريقة كريمة وديمقراطيـة، وإلى أن يـتم ذلك سـتبقى بعـض الشـكوك والجـدل حـول القـوى المختصة بهذا التقييم..

ولقد شهد مؤتمر الخرطوم لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية عام ١٩٧٨ محاولـة الـبعض إعـادة مناقشـة قضيـة تحديـد – أو إعـادة تفسـير – المبـادئ والمعايير الملائمة للعضوية فى حركة عدم الانحياز.

ولم تجـد هـذه المحاولـة اذانـاً صـاغية إذ رأى مجلـس رؤسـاء الـدول والحكومات الأفريقية المجتمع فى الخرطوم أنه ليس من الحكمة إعادة طرح الموضوع للمناقشة أو العبث بما وضعه لهم الآباء المؤسسـون لحركـة عـدم الانحياز.

ومن ثم يبدو أن أفريقيا قد توصلت أخيراً إلى التفاهم مع المعايير والمبادئ والصيغ الحالية لعدم الانحياز.

خامساً: أفريقيا وعدم الانحياز على المستوى التطبيقى

على الرغم من اختيار أفريقيا لعدم الانحياز كأحد المبادئ الأساسية فى ميثاقها منذ عام ١٩٦٣، فقد شهدت التسعة عشر عاماً الأخيرة من خبرة أفريقيا مع عدم الانحياز عديداً من المصاعب والعثرات ولكن برغم عدم تمتع أفريقيا التام بثمار سياستها غير المنحازة بسبب عديد من الأحداث الغريبة التى منعت تحقيق ذلك. فإن المحصلة الكلية أبعد ما تكون عن السلبية.

(أ) كانت منظمة الجنوب الأفريقى مسرحاً للنضال ضد الاستعمار منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، وما تزال الدول الأفريقية تناضل فى حرب قاسية ضد استعمار ناميبيا وفى مواجهة مظاهر التمييز العنصرى. وكان من الصعب على الدول الأفريقية إتباع سلوك عدم انحياز دقيق تجاه الدول التى حالفت جنوب أفريقيا والبرتغال وساندتهما بقوة، حيث ارتبطت البرتغال وجنوب أفريقيا مع العالم الغربى ولاسيما حلف شمال الأطلنطى. ناهيك عن حقيقة استغلال المعسكر الآخر المتمثل فى الكتلة الشرقية والصين الشعبية للفرصة السانحة بتقديم المساعدات وغيرها من أنواع الدعم.

(ب) ويضاف إلى الصعوبات التى واجهتها الدول الأفريقية فى تطبيقها لعدم الانحياز فى هذا المناخ المضطرب محاولة كوبا وبعض الدول الأخرى إقناع الدول غير المنحازة المتجمعة فى مؤتمر هافانا عام ١٩٧٩ بوجود "تحالف طبيعى" بين الدول غير المنحازة والمعسكر الاشتراكى لمعارضتها للاستعمار وتعاونهما المشترك فى نضال لمحوه.

وكان فشل محاولة كوبا والمعسكر الشرقى لإفراغ حركة عدم الانحياز، ولاسيما الأفريقية منها - من محتواها علامة على النضج الأفريقى، حيث استهدفت المناورة الكوبية الدول الأفريقية على وجه الخصوص.

ولقد تمكنت الدول غير المنحازة من النجاح فى هذا الاختبار العسير، فلو كانت هذه الدول قد سقطت فى شرك قبول تحالف طبيعى بين الحركة وأحد الكتل العسكرية، لقضى على حركة عدم الانحياز كحركة مستقلة أو لتصدعت صفوفها تماماً على أحسن تقدير. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن حركة عدم الانحياز تضم دولاً توفق بين الأيديولوجيات الرأسمالية والماركسية، ودولا ذات علاقة خاصة بالاتحاد السوفيتى، وتضم أيضاً دولا ذات علاقة خاصة مع الولايات المتحدة والعالم العربى.

(ج) ولم يكن هذا الموقف الحساس الذى يواجه الدول غير المنحاز يسيراً، إذ تستمر المناورات من قبل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وجمهورية الصين الشعبية لتقوية مواقعها ومواطئ أقدامها فى القارة الأفريقية، دعك من بلجيكا والبرتغال وإيطاليا وغيرهم.

(د) ويعتبر أمراً شديد الصعوبة بالنسبة لبعض الدول الأفريقية أن تلتزم بعدم انحياز دقيق تجاه الكتل العسكرية المختلفة – إلى جانب الاعتبارات سالفة الذكر – نظراً لعجزها عن الوفاء بديونها، وفقر مواردها أو فى كلمة واحدة بسبب تخلف معظم الدول الافريقية، وحاجتها للمساعدة الأجنبية واعتمادها عليها فى التنمية والبقاء. ولا تستتبع التبعية للمساعدة الاقتصادية الغربية – بالضرورة – تبعية سياسية إلا أن ذلك يؤثر على المنحى الفكرى للدول المستقلة تجاه الدولة المانحة، ويبدو الأمر أكثر صحة فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية حيث دعت بعض الدول الافريقية قوة أجنبية لوضع قواتها على أراضيها، أو استخدامها كمسرح لمناورات خاصة بمساعدة التسهيلات الأفريقية، وتفعل الدول الأفريقية ذلك فى سبيل ما تعتقد أنه فى مصلحتها الخاصة.

وبرغم كل المصاعب السالفة الذكر التى واجهت عدم الانحياز الدقيق، فقد اتبعت الدول الأفريقية – إلا فى بعض الحالات الاستثنائية – سياسة دقيقة لعدم الانحياز فى سياساتها الخارجية، ومالت لاتخاذ قرارات سياساتها الخارجية حسب كل حالة على حدة دون التأثير بالتبعية العسكرية أو الاقتصادية أو التعاطف الأيديولوجى.

(هـ) وثمة عائق آخر يقف فى طريق عدم الانحياز الأفريقى، ألا وهو ضعف التعاون والتنسيق بين الدول الأفريقية نفسها فى عدة مجالات حيوية. ففى المجال الاقتصادى على سبيل المثال لم تصل الدول الأفريقية بعد إلى الاستغلال الكامل لمواردها الكامنة وللتعاون الجماعى والاعتماد على النفس.

وبعد قيام حوار بين الجنوب والجنوب (أى بين الافارقة أولاً ثم بين الدول غير المنحازة جميعاً) متطلباً أساسياً لا يمكن بدونه أن يؤتى الحوار بين الشمال والجنوب ثماره. ويمكن تحقيق الكثير فى هذا المجال، وتعتبر حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة السبعة والسبعين الوسائل الملائمة لهذا الغرض.

(و) وانبثقت صعوبة أخرى فى هذه المرحلة حيث أضحت قلة من الدول الأفريقية وغير المنحازة دولاً مصدرة للبترول على نطاق واسع، ومن ثم نمت مصالحها التمويلية والاقتصادية الخاصة بها والتى لم تكن لتطابق بسهولة مع احتياجات ومصالح الدول الأخرى غير المنحازة ولا مع وسائلها التفاوضية. ولم يمثل ذلك تحدياً لأفريقيا فحسب، ولكنه كان تحدياً واسع الانتشار شمل كل حركة عدم الانحياز تقريباً، ولكن أثر الموضوع على أفريقيا كان ذا طابع خاص نظراً لأن أفريقيا تمثل زهاء نصف أعضاء الحركة، ويمارس الموقف الأفريقى بدوره تأثيراً قوياً على موقف الحركة فى هذا الصدد. ومن ثم يمكن تشجيع أعمال ووسائل حركة عدم الانحياز فى هذا الموضوع بتحسين القدرة على التنسيق والتشاور بين أعضاء الحركة أنفسهم، وكذلك مع المنظمات الإقليمية التى ينتمى إليها عديد من الدول غير المنحازة حيث يتمتع خمسون عضواً من مجموع اثنين وتسعين عضواً من حركة عدم الانحياز بالعضوية فى منظمة الوحدة الأفريقية.

(ز) تشترك كل من حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية فى مبادئ التعايش السلمى، والتسوية السلمية للمنازعات من خلال التفاوض والتوفيق والتحكيم. ويسترعى الانتباه ذلك التشابه وربما التطابق بين هاتين المنظمتين.

وبالإضافة إلى ذلك يعتبر التوفيق بين الدول المختلفة الأيديولوجيات والنظم والمصالح الهدف الأساسى من حركة عدم الانحياز وتهدف منظمة الوحدة

الأفريقية إلى تشجيع وتعزيز الوحدة والتضامن وحسن الجوار بين الدول الأفريقية.

وتم الاتفاق فى مؤتمر قمة عدم الانحياز الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٦٤ على أن يظل موقف الدول غير المنحازة غير منحاز فى المنازعات بين الدول غير المنحازة تجنباً لمخاطر الانقسام فى الحركة من الداخل إذا انحاز الأعضاء إلى أحد الجانبين المتنازعين. واتبعت الدول الأفريقية غير المنحازة هذا التقليد إذ تجنبوا المساندة النشطة لأحد الجانبين فى كافة المنازعات الأفريقية الرئيسية مثل الحرب الأهلية فى الكونغو ونيجريا، والمواجهة بين أثيوبيا والصومال، والنزاع بين أوغندا وتنزانيا، والحرب الأهلية فى تشاد وحتى النزاع بين المغرب والصحراء. وانحصر دور الدولة الأفريقية فى نوع من التوفيق وتجنب المساعدة النشطة وعدم التخاذل فى عرض الوساطة. وكان المتبع فى ذلك تشكيل لجان التوفيق الرئاسية المتعلقة بهذا الغرض واستمر هذا التقليد متبعاً حتى فبراير عام ١٩٨٢ حيث تبدلت الأحوال إذ حدث انقسام حول مشكلة الصحراء فى نيروبى عام ١٩٨٢ وتقع مسئولية هذا الانقسام على عاتق دول أفريقية معينة فضلت المواجهة وتخلت عن التسوية السلمية والتوفيق وذلك للمرة الأولى فى السياسات الأفريقية.

وكما كان هذا غريباً على التقاليد الأفريقية كان بالمثل غريباً على تقاليد عدم الانحياز. وحاول البعض فى هافانا عام ١٩٧٩ تعليق عضوية مصر فى حركة عدم الانحياز لتوقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل مما تسبب فى حدوث مواجهة انتهت بفشل المحاولة. ولكن الفشل فى تحطيم حركة عدم الانحياز كان أقل درجة.

ومن حسن الطالع أن قوى المواجهة كانت واحدة فى الحالتين حيث حاولت استغلال حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق مصالحهم الأنانية الضيقة على حساب مصالح باقى أعضاء المنظمتين.

ولقد تمكنت حركة عدم الانحياز لحسن حظها فى هافانا من اجتياز هذا الاعتداء الأنانى الحقير على تقاليدها، فى حين لم تستطع أفريقيا أن تحقق ذلك فى نيروبى. وما يزال على كاهل أفريقيا أن تحاول إنقاذ الموقف قبل أن تشتد حدة الانقسام الأفريقى ويصبح أكثر اتساعاً واستمراراً. وهذا هو التحدى الأعظم الذى يواجه أفريقيا، فهو تحد للاستقرار والتضامن الأفريقيين، ولمنظمة الوحدة الإفريقية نفسها.

(ح) وأكثر من ذلك، يعتبر هذا التحدى اختباراً لسلامة عدم الانحياز فى أفريقيا إذ كيف تستطيع دولة أفريقية غير منحازة أن تطمح إلى التوفيق بين الشرق والغرب أو تتظاهر بأنها تريد ذلك، وهى لا تستطيع التوفيق فى النزاعات الداخلية الخاصة بأفريقيا؟ وإذا لم يكن هناك مكان للتسوية السلمية والتوفيق فى السياسات الأفريقية فلن يوجد لأفريقيا دور تمارسه فى التسوية السلمية للمنازعات الدولية.

(ط) لماذا يعتبر حفاظاً أفريقيا على عدم انحيازها أمراً هاماً جداً لها؟ لقد كانت أفريقيا هى القارة الوحيدة التى لم تقسمها الحرب الباردة على العكس من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومن الصحيح أن القوى العظمى قد ساعدت وما تزال تساعد دولة أفريقية ما ضد دولة أفريقية أخرى. ومع ذلك ظلت أفريقيا بمنأى عن الحرب الباردة حتى هدد الانقسام حول قضية الصحراء فى نيروبى بالزج بأفريقيا فى خضم الحرب الباردة فى أكثر نماذجها قبحاً (الحروب الأهلية حروب بين الأخوة وهى أقبح نوع من الحروب التى تتكرر غالباً). وإذا استمر هذا الوضع فستفقد أفريقيا فرصها ودورها الطبيعى داخل مجموعة عدم الانحياز وهو الدور الذى يعتبر قدرها الطبيعى وهبة مقدمة لها، حيث يمكن لأفريقيا جنى الكثير من الثمار بإتباع سياسة عدم الانحياز، كما يمكنها تقديم خدمات للحركة. ويعتبر عدم الانحياز القوة العالمية الوحيدة التى تستطيع الدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية

الأفريقية وقيمتها المعنوية والروحية. ويحتاج عدم الانحياز بدرجة كبيرة لإمكانيات أفريقيا الكامنة وللتماسك الأفريقي كما أن أفريقيا بحاجة إلى استمرار صلتها الوثيقة بحركة عدم الانحياز التي تحمي استقلالها ومكانتها.

(ى) وأكثر من ذلك، تستطيع الدول الأفريقية بموقفها المتماسك والمستقل أن تحقق آمالها في إقامة نظام اقتصادي (وربما سياسي) عالمي جديد تقدم فيه المساعدات للدول النامية المحتاجة دون اضطرارها للتضحية بكرامتها وحريتها في الاختيار. وسوف يقدم النظام العالمي الجديد قواعد ملائمة قانونية وأخلاقية لانسياب المساعدة وانتقال التكنولوجيا للدول النامية في أفريقيا وفي كل مكان.

ولن تجني أفريقيا شيئاً من تعدد روابطها التجارية ومصادر المساعدة الاقتصادية إذا لم تصن استقلالها في الاختيار وحيدتها في الشئون الدولية.

ولا يستتبع عدم الانحياز بالنسبة لأفريقيا عزلتها، أو امتناعها عن استقبال المساعدة الأجنبية. فعلى العكس من ذلك قد يكون عدم الانحياز ضماناً لتلقي مساعدات غير مشروطة ومن مصادر متنوعة وفي ظل هذه الظروف لن تصبح المساعدة الأجنبية إعانة أو إحساناً دوليين بل نوعاً من الالتزام السياسي والأخلاقي الدولي.

ويمكن فقط للقوة المتماسكة والهيبة والوزن المعنوي لحركة عدم الانحياز أن تأمل في تحقيق هذا التغيير في النظام العالمي الراهن ومفاهيمه، ولأفريقيا دور هام عليها أن تلعبه لتقوية عدم الانحياز وإعادة الشباب إليه، وتستمد أفريقيا هذا الدور بالطبع من بقائها غير منحازة. فأفريقيا وعدم الانحياز يحتاج كل منهما للآخر.

الباب السادس

عدم الانحياز في الثمانينات

حركة عدم الانحياز وأزماتها المعاصرة

بقلم: بويانا تاديتشر

ترجمة: حسين عبد الغنى

تمر حركة عدم الانحياز بمجموعة من الأزمات والتحديات المعقدة والمتناقضة، باعتبارها جزءاً من النمط العام للعلاقات الدولية: أهم هذه التحديات هو ذلك الحجم الهائل من الصراعات الإقليمية بين دول عدم الانحياز، والواقع أن وجود مثل هذه الصراعات ظاهرة طبيعية فى حركة سياسية بمثل هذا الاتساع وعدم التجانس. أضف إلى ذلك أن اعتراف بعض الدول بفكرة عدم الانحياز هو اعتراف كاذب حيث أن تلك الدول تحاول تعديل مضمون عدم الانحياز بحيث تؤكد على مبادئ معينة لا تعكس جوهر الحركة. وتنبذ الأفكار الأصيلة لعدم الانحياز، ومن ذلك اتجاه بعض الدول إلى التأكيد على هوية عدم الانحياز المعادية للاستعمار والتفرقة العنصرية، وتجاهل جوهر عدم الانحياز وهو الا انحياز لأى من الكتلتين. ومن ذلك أيضاً ادخال مفهوم الحلفاء الطبيعيين إلى مفهوم عدم الانحياز، أو الإصرار على الاحتفاظ الصارم بمسافة متساوية من كل من العملاقين بحيث يحل نوع من الحياد السلبى محل عدم الانحياز. بالإضافة إلى ذلك، تثير مسألة اتساع عضوية حركة عدم الانحياز مشكلة أخرى. فبالرغم من أن اتساع العضوية هو أحد المصادر الرئيسية لقوة الحركة إلا أنه أيضاً خلق مشاكل معينة داخلها. فالأعضاء الجدد يزيدون من حجم المشاكل والقضايا الخلافية التى يتعين على الحركة أن تدلى بدلوها فيها، إلى أنهم يؤدون إلى تعقيد قضية التنسيق والعمل المشترك كذلك، فهم يطالبون الحركة بمساندتهم فى قضاياهم، دون أن يلزموا أنفسهم بتنفيذ قرارات الحركة اللهم إلا القرارات الإجرائية.

ولـذلك نلاحـظ أن تـأثير حركـة عـدم الانحيـاز فـى العـالم المعاصـر مـازال محدوداً ذلك أن تركيز الانتباه المركز على القضايا الخلافية الثنائية بين الدول الأعضاء قد صرف نظرها عن القضايا الدولية الأساسية ذات الصالح العام للحركة والتى يمكن بلورة إجماع بشأنها بطريقة أيسر. وهذا يفسر لنا سر الإدراك المتزايد داخل الحركة لمحدودية قوتها الذاتية وكضرورة التعاون مع القوى الديمقراطية والتقدمية فى جميع أنحاء العالم، كطريق لتجسيد رؤيتها للعالم، بيد أن الحركة لم تستطع بعد أن تخلق أسس هذا التعاون.

ووسط هذا الخضم من الأزمات، تظل الأزمة الرئيسية داخل الحركة تتمثل فـى ذلك الصـدام بـين مجموعـة الـدول التـى تسـعى لغرض موقـف أكثـر عـداء للغرب والصين وربط الحركة بالمعسكر الاشتراكى، وتلك المجموعة التى تصر على الموقف المستقل وغير المنحاز للحركة.

ويرى أنصار الاتجاه الأول أن تزايد تدهور الموقف الدولى يرجـع إلى سـلوك الدول الغربية بينما يرى انصار الاتجاه الثانى أن ذلك يرجـع إلى الصـراع بـين العملاقين وتزايد اللجوء إلى سياسة القوة والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

ولقد أفرزت عملية توصيف الوضع الدولى الحالى، أزمة أخرى داخل حركة عـدم الانحيـاز، تتعلـق بتقييـم سياسـة الانفـراج الـدولى علـى الرغـم مـن أن دول عدم الانحيـاز قـد طالبت بـالانفراج منذ مؤتمر بلجـراد ١٩٦١ وحثـت فـى ذروة الحـرب الباردة علـى تخفيـف التوتـر الـدولى وقد ظهرت هـذه الأزمـة فـى مؤتمـر "هافانا" حيث انقسمت الدول غير المنحازة إلى اتجاهين، الاتجاه الأول يرى أن الانفراج مهدد من الإمبرياليين وحلفائهم، وأن عملية الانفراج ليس لديها تـأثير إيجـابى فـى حـل المشـاكل خـارج أوروبـا وامريكـا الشـمالية والاتجـاه الثـانى "الأكثر توازناً" والذى يقر الجوانب الايجابية للخبرة الماضية لعملية الانفراج ويضـع آمالاً على إمكانية التغلب علـى مـأزق الطريق المسدود الذى وصـل إليـه الانفراج، وإحياؤه مرة أخرى.

وبالرغم من أن الاتجاه الثانى الأكثر توازناً يحتوى على فهم صحيح لأزمة الانفراج إلا أن الحركة التى تشكل آرائها ومواقفها على أساس الأغلبية، قد أقرت أغلبيتها وجهة نظر الاتجاه الأول .. ولكن الأخطر من هذا الانقسام فى الرأى تجاه الانفراج أن الانفراج بجميع عناصره وخصائصه المحددة، مازال خارج مجال اهتمام بعض الدول غير المنحازة.

كذلك يثار تساؤل هام داخل الحركة مؤداه، هل حركة عدم الانحياز حركة عالمية، أم أنها حركة لمجموعة من الدول تقع فى قارات ثلاث هى آسيا – أفريقيا – أمريكا اللاتينية؟

وهذا التساؤل ليس جديداً فلقد سبق أن طرح فى المراحل الأولى من تطور الحركة، ولكنه عاد للبروز بقوة مرة أخرى فى المؤتمر السادس بهافانا عندما تمت الإجابة عليه من قبل عدد قليل من الدول الأعضاء على أنها حركة الثلاث قارات والتفسير المتطرف لهذا المفهوم، الذى يرفض الشخصية العالمية لعدم الانحياز، يستثنى أوروبا كمعقل لعدم الانحياز، ويتجاهل دور هذه المنطقة فى حركة عدم الانحياز سواء فى الماضى أو المستقبل. وفى التفسير الأقل تطرفاً لهذا المفهوم، يعطى هذا المفهوم أسبقية للإقليمية على العالمية، بتأكيده على مميزات الإقليمية خاصة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وزعمه أن الإقليمية هى التى تستطيع توفير الوسائل المناسبة لتحقيق أهداف الحركة.

وعلى الرغم من أن وثائق المؤتمر السادس قد تخللتها بوضوح غلبة مفهوم الشخصية العالمية لعدم الانحياز، إلا أن هذه الأزمة مازالت قائمة فى فكر عدد محدود من دول عدم الانحياز.

وهناك أزمة أخرى تثيرها التقييمات المختلفة للدور الخارجى لحركة عدم الانحياز حيث تتراوح هذه التقييمات ما بين تقييمات إيجابية مبالغ فيها، إلى تقييمات نقدية حادة.

فالتقييمات الإيجابية ترى أن كثرة من الدول غير المنحازة قد شهدت تطورات تقدمية فى نظامها الداخلى، وأن الحركة تعرضت لتغييرات ثورية كاملة وأنها كتجمع ناشئ جديد، تكتسب وبصورة متزايدة قوة دافعة ضخمة على عكس ما كان متوقعاً لها.

أما التقييمات النقدية فترى أن الحركة فى أزمة وأن الصراعات الداخلية تمزق اوصال الحركة، وأن الضغوط الخارجية تزداد على الحركة بهدف صرفها عن الطريق الذى اختارته، وتهدد السمات الجوهرية لها. الرأى السائد هو الرأى الأكثر توازناً، الذى يعطى اهتماماً بالرؤية النقدية لمشاكل الحركة، والاتجاهات السلبية المضادة الموجودة داخل صفوف الحركة، وضغوط الكتل العالمية على الحركة، وفى الوقت نفسه يشير إلى الطرق والوسائل التى يمكن عن طريقها حل هذه المشكلات ولقد عبرت الوثائق التى أقرها المؤتمر السادس عن وجهة النظر تلك وبرغم ذلك فإن هذه القضية مازالت محل خلاف واسع داخل أوساط الحركة.

وتعد كيفية إيجاد حلول سلمية للنزاعات، وتنفيذ مبدأ أساسى من مبادئ الحركة، من الأزمات الخطيرة التى تعانيها الحركة. وتتباين اتجاهات دول عدم الانحياز تجاه هذه الأزمة. فهناك اتجاه يطالب بخلق ميكانيزم دائم ومستمر للحركة يتيح لها إيجاد الحلول السلمية وهناك الاتجاه المحافظ الذى يرفض إيجاد أى نوع من الميكانيزم الدائم ولقد ترتب على هذا الانقسام فى الرأى، تبلور مطلب مكثف داخل الحركة يطالب بإيجاد حل ملائم يمكنه أن يحوز على تأييد الأغلبية، وفى ذات الوقت يسد الحاجة إلى إقامة ضمان لحل النزاعات فى عالم عدم الانحياز بطريقة سلمية.

ويرتبط بذلك أيضاً قضية تدخل إحدى الدول غير المنحازة فى الشئون الداخلية لدولة أخرى تدخلاً عسكرياً.

فما هو الموقف الذى يجب على الحركة أن تتخذه تجاه مثل هذه التدخلات العسكرية؟ هل يجب أن تتعامل مع كل حالة على حدة؟ أم عليها أن تقبل التفسير الذى يقول أن مثل هذه التدخلات تعد عملاً من أعمال المساندة والتضامن مع الدولة التى تم التدخل فى شئونها؟ أو يجب عليها أن تدين جميع تلك الأعمال داخل عدم الانحياز من حيث المبدأ؟

وبرغم أن جميع الدول غير المنحازة تعلن أنها تعارض التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، إلا أن الإجابة على التساؤلات السابقة، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بحالة محددة، تختلف من النقيض إلى النقيض وهو أمر يمكن أن نستنتج منه أن الحركة مازالت غير قادرة على التوصل إلى حلول تحوز على رضاء الأغلبية بشأن هذه القضية.

وهناك أزمة أخرى يبرزها هذا التساؤل: هل يجب أن يقتصر نشاط حركة عدم الانحياز على مجال العلاقات السياسية أو يمتد إلى مجال العلاقات الاقتصادية؟

وبرغم أن هذه الأزمة ليست جديدة، إلا أن التساؤل الذى نطرحه مازال مثاراً بشكل جدى، فقد طرحت هذه الأزمة فى نهاية الستينات وبداية السبعينات بعدما أصبح من الواضح بعد المؤتمر الثانى للحركة ١٩٦٤، أن الدول المتقدمة ليست على استعداد لتقديم التنازلات الهامة والضرورية لتحقيق مطالب الدول النامية، فى الوقت الذى لا تزال فيه الفجوة بين الدول والدول المتقدمة مازالت قائمة.

ولقد تمت الإجابة على هذا التساؤل فى مؤتمر الحركة الخامسة فى كولومبو، بالتأكيد على الاعتماد المتبادل وعلاقة التكامل بين السياسة والاقتصاد، وهو أمر أيدته وثائق المؤتمر السادس، إلا أن التساؤل ظل مطروحاً فى ذهن بعض الدول غير المنحازة التى تعطى أولوية للأنشطة الاقتصادية الدولية بينما يعطى البعض الآخر الأولوية للعلاقات السياسية الدولية.

ولعل هذا يتضح فى أنه برغم المطالبة بإنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد إلا أنه لا يوجد إجماع على مضمون هذا النظام المقترح فبعض الدول غير المنحازة لا تتبنى آراء واضحة فى القضايا التى يثيرها مشروع النظام الاقتصادى العالمى الجديد، كما توجد خلافات بين البعض الآخر حول تحديد العناصر الاستراتيجية والعناصر التكتيكية فى مطالب النظام الاقتصادى العالمى الجديد، وهى خلافات لا يتم الإعلان عنها فى بعض الأوقات، وفى أوقات أخرى يتم الإعلان عنها بحيث تصل الأمور إلى حد المواجهة، فهم يختلفون فى الإجابة على أسئلة مثل: هل نقدم مفهوم النظام الاقتصادى على أنه نظام عالمى شامل، يمكنه تحقيق مصالح الجميع بما فيهم الدول المتقدمة؟

فإذا كانت الإجابة بالنفى فإن التحرك الحتمى لخلق هذا النظام، سيكون بواسطة ولصالح الدول غير المنحازة والمتخلفة عموماً، وتعتمد فى ذلك على قوتها الخاصة أما التساؤل الثانى الذى يثيره مفهوم النظام الاقتصادى العالمى الجديد فهو: هل تعد قضية تنمية الدول المتخلفة مسئولية جميع الدول المتقدمة أم أنها مسئولية الدول المتخلفة فقط؟

والتساؤل الثالث: هل التدهور النسبى فى مركز دول عدم الانحياز وباقى الدول النامية يعود فى المقام الأول - إلى عدم الاستعداد الذى تبديه جميع الدول المتقدمة تجاه بذل مزيد من الجهد فى القضاء على التخلف أم أن ذلك ينطبق فقط على الدول الغربية الرأسمالية؟

فإذا كانت الدول الغربية فقط فذلك معناه أنه من المنطقى أن تسعى الدول غير المنحازة إلى التعاون بشكل أوثق مع دول المعسكر الاشتراكى وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى فى قضية إقامة هذا النظام الجديد.

وهناك التساؤل الرابع حول كيفية حل مشكلة الطاقة بشكل عملى دون انتقاص حق دول الأوبك فى المطالبة بأسعار مناسبة لمنتجاتها، وفى ذات الوقت دون إضعاف مصالح الدول المستوردة للبترول من دول الحركة والدول النامية.

ولقد تمت الإجابة على هذه التساؤلات فى وثائق المؤتمر السادس، بشكل يتفق مع المواقف السابقة حول قضية النظام الاقتصادى العالمى الجديد على أساس أنه نظام عالمى شامل يتعين عليه أن يحقق المصالح المشروعة للجميع، والذى يمكن تحقيقه عن طريق تجميع قدرات الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، وإنجاز تنمية الدول المتخلفة، ليس فقط كالتزام أساسى على الدول النامية بل كالتزام يقع على عاتق جميع دول العالم.

إلا أن هذه الإجابة لم تشفع فى حل هذه التساؤلات، حيث مازالت محل جدل داخل الحركة وعلى سبيل المثال مشكلة الطاقة.

أزمة أخرى تزداد بروزاً داخل الحركة، وترتبط بهذا التساؤل: هل تعد حركة عدم الانحياز مجرد حركة سياسية دولية أم أنها منظمة دولية من نوع خاص.

ففى بعض الأحيان تتم الإشارة رسمياً لحركة عدم الانحياز على أنها "منظمة" بمفهوم العمليات المؤسسية وإجراءات قبول العضوية التى تمارسها الحركة، والتى تجعلها متشابهة مع المنظمة الدولية، بل أن بعض دوائر عدم الانحياز تدعو إلى تطبيق بعض الإجراءات الداخلية التى ستؤدى فى الحقيقة -- إذا تمت -- إلى تحويل الحركة إلى نوع من المنظمات الدولية.

وتعكس وثائق المؤتمرين الخامس والسادس التى تتعلق بإجراءات القبول فى الحركة وتشكيل الأجهزة المعاونة داخلها، وعملية صنع القرار فيها، محافظة الحركة على صفاتها كحركة سياسية دولية، تتصف فيها العلاقة بين الدول الأعضاء بالديمقراطية المستمرة، وبالرغم من ذلك مازال هذا التساؤل مطروحاً لدى بعض الدول الأعضاء.

ويوجد تساؤل آخر تطرحه بعض الدول غير المنحازة، يعبر عن أزمة أخرى للحركة وهو تساؤل يطرح: هل تصر الحركة على مزيد من الاتساع، بالمضى فى سياسة قبول أكبر عدد ممكن من الدول الجديدة؟ أو يجب أن تقتصر الحركة على دائرة محدودة من الدول ذات التقارب الفكرى.

وهنا أيضاً تعطى ردود مختلفة فهناك أقلية محدودة فى الحركة تعطى أولوية للكيف على الكم، أى تعطى أولوية لكفاءة الحركة على اتساعها. وهم يطالبون ترتيباً على ذلك بقصر الحركة على عدد معين من الدول.

بينما ترى الأغلبية الساحقة (كما يتضح من جميع اجتماعات الحركة التى عقدت حتى الآن، وبشكل خاص فى المؤتمر الأخير فى هافانا) أن اتساع الحركة يعد واحداً من أهم مصادر قوة الحركة، وبالتالى فإن سياسة التوسع فى قبول الأعضاء لابد وأن تستمر، وشخصية الحركة المستقلة لابد وأن يحافظ عليها.

وفى النهاية فإن كل هذه الأزمات التى تحيط بحركة عدم الانحياز فى هذه المرحلة من تطورها، تشير بوضوح إلى الظروف المعقدة التى تعمل الحركة فى إطارها اليوم، وهى تشهد أيضاً على حقيقة أن الحركة لم ولن تكون معبرة عن تناغم كلى فى حركتها، وبالنظر إلى أنها تقوم على تعدد أيديولوجى، وتحتوى على تعدد بل وتناقض فى بعض المصالح الوطنية المباشرة، وهى تناقضات لا تنفى حقيقة أخرى وهى إمكانية الولاء الجماعى للأهداف العالمية التى تهتم فى المقام الأول بالسلام والاستقلال والتنمية وتشييد العلاقات الدولية على أسس ديمقراطية. كذلك لا يوجد شك، بالرغم من الوضع المعقد الذى تمر به الحركة والأزمات الحادة التى تواجهها والتى مازال معظمها بلا إجابة مناسبة، فى أن هذه الحركة تمثل القوة الدافعة الرئيسية فى النضال من أجل تغيير العالم نحو الأجواء الديمقراطية، وإنشاء نظام سياسى واقتصادى عالمى جديد أكثر عدلاً.

ويطرح هذا سؤالاً جديداً: هل ستثبت الحركة قدرتها على إنجاز هذه المهمة التاريخية بنجاح أكبر فى المستقبل؟ وإلى أى مدى سيصل هذا النجاح؟

والإجابة على هذا السؤال ليست سهلة على الإطلاق، فنتائج النضال الشاق والطويل من أجل عالم تسوده علاقات أكثر عدلاً، يرتبط بعوامل كثيرة،

بعضها ليس فى متناول أو قدرة الحركة، ولكن هناك بعض القضايا الملحة التى يجب على الحركة انجازها لتتقدم فى اتجاه تحقيق هذه المهمة التاريخية، وهى أولاً أن تحافظ على استقلالها عن الكتلتين المتصارعتين وثانياً وفى ذات الوقت أن تقوم بتوسيع دائرة أنصارها من بين جميع الأوساط الديمقراطية والتقدمية فى العالم، وثالثاً أن تواصل السعى من أجل إيجاد الإجابات المثلى للأزمات العالمية المعاصرة وعن طريق حوار يقوم على المساواة، ليس فقط داخل صفوف الحركة، بل مع شركاء فى الأهداف من خارج الحركة، رابعاً أن تحافظ على توثيق التعاون المتبادل بين دول الحركة وباقى الدول النامية، وخامساً أن تثبت قدراً أكبر من النجاح فى حل النزاعات التى تنشأ داخل عالم عدم الانحياز بالوسائل السلمية، وسادساً أن تقوم بخلق ودعم الأشكال الديمقراطية التى تستطيع من خلالها الدول الأعضاء بلورة مواقفها وآرائها.

عدم الانحياز فى الثمانينات

بقلم : د. سمعان بطرس فرج الله

ترجمة : جمال عبد الجواد

إذا اعتبرنا معيار النجاح لحركة عدم الانحياز هو التوسع فى عضويتها، فلا شك أنه طبقاً لهذا المعيار تكون الحركة قد حققت نجاحاً عظيماً، إذ بلغ عدد الدول الاعضاء الدول التى حضرت مؤتمر القمة الأخير فى هافانا ٩٣ دولة، بالإضافة إلى ١٢ عضوا مراقب، وثمانية وفود أخرى بين دولة وحركة تحرير ومنظمة دولية كضيوف (بالمقارنة بخمس وعشرين دولة شاركت فى المؤتمر الأول فى بلجراد فى ١٩٦١) وقد سجلت قمة هافانا بفخر شديد "الاتساع المتزايد لعضوية الحركة، واعتبرته البديل الذى لا غنى عنه لانقسام العالم إلى تكتلات مغلقة متصارعة" ولا شك أن توسع حركة عدم الانحياز هو انعكاس لجاذبيتها، وهو أيضاً أحد الأسباب الرئيسية لتنامى نفوذها وأهميتها، فالدول لا تربط نفسها بحركة تحمل مظاهر التحلل وعدم الفعالية.

ولكن علينا أن نلاحظ أن التوسع فى عضوية حركة عدم الانحياز عادة ما يكون مصحوباً بزيادة المشكلات التى تواجهها. فحركة عدم الانحياز هى واحدة من أكثر الحركات الدولية المعاصرة حساسية وتعقيد، وهذا يرجع إلى تركيبها غير المتجانس، وبالتالى فإنه من غير الواقعى ألا نأخذ فى الاعتبار الاختلافات القائمة بين دول الحركة، سواء الاختلافات فى النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو الاختلافات الجيوسياسية، وكذلك ما يتصل بمستوى التنمية الاقتصادية المتحقق لكل منهما. وهو ما يترتب عليه ظهور اتجاهات أيديولوجية متباينة لدول الحركة، فإذا كان التجانس الأيديولوجى هو سمة التكتلات الدولية، فإن حركة عدم الانحياز - على العكس من ذلك - تقوم على التعدد الأيديولوجى. وهو ما يجر بالضرورة إلى ظهور التناقضات بين

المصالح الفردية لدول حركة عدم الانحياز، اليوم أكثر من أى وقت مضى، هو تحقيق وحدتها من خلال التعدد كمطلب ضرورى لبقاء ونمو حيويتها.

أما إذا اعتبرنا أن معيار نجاحها هو مدى نجاح لقاءاتها - سواء على المستوى الوزارى أو على مستوى القمة - فى الخروج ببيانات مطولة وشاملة تجسد المبادئ العظيمة للحركة، وتغطى تقريباً كل القضايا والمشكلات العالمية، فإنه طبقاً لهذا المعيار تكون الحركة قد حققت نجاحاً واضحاً، فجدول أعمال لقاءات القمة تضم أكثر مما يشتمل عليه جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكن طالما كنا نتحدث عن مستقبل حركة عدم الانحياز، فإنه لا يجب علينا أن نبنى تقييمنا على أساس قدرة الحركة على تسويد بيانات مطولة وشاملة، وإنما على أساس قدرتها على التأثير فى العلاقات الدولية انطلاقاً من مبادئها النبيلة.

وعندما ننظر إلى مستقبل هذه الحركة من هذه الزاوية، فإن مشاعر مختلطة تنتابنا، فالذين توقعوا لها قدراً من النجاح، تقلقهم اليوم شكوك خطيرة بشأن مستقبلها، فبعضهم - متأثراً بوسائل الإعلام الغربية - يتنبأ بانهيارها.

وفريق آخر برغم إدراكه لأوجه قصورها ونقائصها ودون إفراط فى التفاؤل يتمنى أن تؤدى دوراً متزايد الأهمية باعتبارها الطريق الوحيد المتاح لتحقيق سياسة خارجية مستقلة عن التكتلات الدولية، وكعامل هام يسعى لإرساء أسس السلام العالمى والحركة الإنسانية والتنمية الاقتصادية.

وطبيعى بالنسبة لحركة عالمية تضم ثلثى دول العالم أن تواجه العديد من التحديات كنتيجة لتعقيدات البيئة القومية والدولية، وهو ما ينعكس عليها صعوداً وهبوطاً، فلقد واجهت الحركة أزمات حادة سواء فى داخلها، أو مع التكتلات الدولية خارجها. فكثيراً ما نشبت النزاعات بين أعضاء الحركة بسبب تكوينها غير المتجانس، أو بسبب ضغوط القوى الكبرى، ومع ذلك

استمرت لأكثر من عشرين عاماً، بل وأكثر من ذلك فقد وسعت عضويتها، واستطاعت أن تلعب دوراً قوياً على المسرح السياسى العالمى، وعلى الرغم من أن الوضع العالمى لا يختلف اليوم عنه قبل عشرين عاماً مضت فإن المشكلات والأزمات التى يواجهها العالم منذ ثلاث أو أربع سنوات هى من الحدة والخطورة بحيث تثير تساؤلاً عن قدرة وفاعلية حركة عدم الانحياز فى المستقبل.

لا شك فى أنها ترزح الآن تحت ضغوط كثيرة، ولكن التحديات والأزمات لا يجب أن تدفعها للركود والتحلل، بل ينبغى عليها أن تحولها لعناصر تمدها بمزيد من الحيوية. ما هى هذه التحديات؟ وما هى الإمكانيات الحقيقية للحركة للتغلب عليها والاستمرار فى القيام بدورها كعنصر استقرار فى العلاقات الدولية؟ ولكن ليس من الممكن فى حدود هذه الكلمة أن نقدم بياناً مستفيضاً لكل التحديات التى تواجه حركة عدم الانحياز. ولا أن نقدم إجابات محدودة للتساؤلات التى تثيرها، وإنما كل ما نطمح إليه هو تقديم شرح موجز لبعض التحديات التى نراها الأكثر أهمية وتأثيراً على تطور الحركة فى المستقبل.

فالتحديات التى تواجه حركة عدم الانحياز لها مصادرها الداخلية والخارجية بالنسبة للحركة، فهى قد تنشأ من العلاقة بين أعضاء الحركة، أو كنتيجة لعلاقاتهم بالدول أخرى وخاصة القوى الكبرى، لكى ترى بعض جوانب هذه المستويات الثلاثة من التحديات، ونحاول أن نتعرف على الطريقة التى تؤثر بها عليها، وعلى الطريقة التى يمكن إتباعها للتغلب على هذه التحديات.

يأتى فى المستوى الأول التحديات المتعلقة بقضايا الأمن الداخلى فى البلاد غير المنحازة، وهو الذى يعتبر أحد مظاهر المشكلة العامة للأمن التى تواجه هذه الدول، والتى لا تقبل الحكومات – لأسباب مفهومة بما فيه الكفاية – أن تناقشها فى لقاءات عامة بحجة أن المصادر التى تهدد الأمن هى

مصادر داخلية، تخضع لاختصاص الدول وسيادتها، ومع أن المناقشة الرسمية لهذه الموضوعات قد تكون لائقة سياسياً وبلا أساس قانونى أو شرعى، فإنه قد يكون من المناسب لغير الرسميين وللأكاديميين وغيرهم من المتخصصين أن يعطوا بعض الاهتمام لهذه الموضوعات ضمن مناقشة التطورات المحتملة للحركة، فمن الملاحظ أن عدداً من مظاهر الاضطرابات العنيفة التى يمكن أن نعتبرها عنفاً موجهاً ضد الأنظمة الحاكمة، تحدق بحركة عدم الانحياز، وبينما بعض هذه الاضطرابات نتائج طبيعية للنمو. فإن أكثرها هو نتائج مباشرة لسوء الإدارة والفساد، فالمراجعة السريعة لنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعدد كبير من البلاد غير المنحازة تبين أنها محكومة بنظم فردية تتجاهل ما تطمح إليه شعوبها، قمعية فى بعض الأحيان، كحالات عيدى أمين وجان بيدل بوكاسا فى أفريقيا، وبول بوت فى جنوب شرق آسيا، وهى حالات نموذجية فى هذا المجال، فأعضاء النخب الحاكمة لهم فى أغلب الأحيان روابط وثيقة مع النخب المماثلة فى الغرب أو الشرق، وإنه لمن الطبيعى أن تجد القوى الكبرى المتنافسة فى ذلك الوضع فرصة مناسبة للتدخل المباشر أو غير المباشر فى الشئون الداخلية للبلاد غير المنحازة. وتبين بعض الدراسات أنه فى كل الصراعات الداخلية فى الدول غير المنحازة، كان التدخل الأجنبى هو القاسم المشترك، وتشير أيضاً إلى وجود روابط سلبية بين التورط الأجنبى ومدى استمرارية الصراع الداخلى. كما أشار البروفسير الهندى ك. ب ميسرا بدقة فإن "القاعدة الأساسية للإمبريالية، قد انتقلت من المستوى الدولى إلى المستوى القومى فإذا كان العداء للإمبريالية ومقرطة العلاقات الدولية هى مبادئ أساسية لحركة عدم الانحياز، فعلى الدول الأعضاء أن تبدأ بتطبيقها داخل حدودها الخاصة إذا ما كانت جادة فعلاً فى تقوية حركتها على المستوى العالمى، وهذه مسئولية محلية فى الأساس.

ولسوء الحظ فإن بعض البلاد غير المنحازة تتبع نفس نماذج السلوك التى تتبعها الدول الكبرى فى علاقاتها بالدول غير المنحازة عندما تتدخل فى الشئون الداخلية لبلد آخر لغرض حل معين لصراع داخلى بالانحياز إلى هذا الجانب أو ذاك من الاتجاهات المتصارعة، مستندة إلى الحجة الهزلية (مساعدة الشعوب المقهورة، أو محاربة الإرهاب) أو تصدير الثورة أو الثورة المضادة، ومثل هذا الأسلوب تجب إدانته على نطاق واسع ليس فقط لمخالفته المبادئ الأصلية لعدم الانحياز، ولكن أيضاً لطبيعته المضللة. وكما أكد البروفسير اليوغسلافى "جافرو ألتمان" فإن مبدأ "تصدير الثورة" يعنى توكيل القوى الأجنبية لإقامة النظام "الثورية" أو "التقدمية" بالضبط مثل محاولة الإبقاء على النظم الاجتماعية العتيقة بمساعدة القوى الأجنبية التى تهدف أساساً لحماية مصالحها .. والتدخل فى شئون الآخرين سواء كان "ثورياً" أو "معادياً للثورة" تحت الادعاء بأن التدخل قد تم بناء على طلب بعض الجماعات الصغيرة فاقدة الشرعية الحقيقية، أو حتى بغير هذا الادعاء فإنه يعرض السلام العالمى للخطر.

وعندما نقول أن الأمن الداخلى هو فى الأساس مسئولية محلية، وأن على الدول غير المنحازة أن تكف عن التدخل فى شئون الدول الأخرى، فإننا لا نعنى أن حركة عدم الانحياز ذاتها، ليس لها دوراً لتمارسه فى مثل هذه المواقف. فهذه التهديدات الداخلية يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية تتعارض مع المبدأ الأساسى لعدم الانحياز، وتقوض وحدة الحركة وفاعليتها. فعلى الحركة أن تساعد البلدان المعنية فى التغلب على متاعبها الخاصة، وفى هذا المجال يجب أن نناقش أمرين أساسيين: الأول هو حساسية الرأى العام والفئة الحاكمة تجاه مبادئ أساسية للعدالة والديمقراطية، دون الدخول فى تقييمات أيديولوجية معينة والثانى، وهو الأكثر أهمية هو الاتفاق على ما يعرف أحياناً "بنظرية الترابط" ليس بمعنى "سياسة القوة" وإنما بمعنى التضامن بين

الدول غير المنحازة بغرض الحد من تدخل القوى الكبرى فى الشئون الداخلية للبلاد غير المنحازة، وهذه بالطبع مغامرة فى غاية الصعوبة والأهمية، وغير مضمونة النجاح حيث تكمن العديد من العوامل خلف قدرة الحركة على القيام بهذا الدور، ولكن بالرغم من الحدود المفروضة على حركة عدم الانحياز فى هذا المجال، والاحباطات التى قد تصادفها فيه، فإن عليها أن تقوم بهذا الدور لأن القعود عنه فى كل الأحوال هو اختيار مفعم بالمخاطر للحركة ذاتها.

وتزايد الصراعات وتأججها بين الدول أعضاء حركة عدم الانحياز، هو واحد من أبرز سمات الحركة فى الأعوام الأخيرة، وهذا أمر طبيعى لحركة بمثل هذا الاتساع وعدم التجانس، فالاختلافات السياسية بين الدول المنحازة لها عدة مظاهر، وفى الغالب فإنها تقوم على مفهوم المصلحة القومية التى لا يمكن إحداث التوافق بينها وبين فهم الجيران الآخرين لها، وهم غالباً ما يكونون كذلك من الدول غير المنحازة. وبينما يخرج إعداد قائمة بمثل هذه الصراعات عن حدود هذه الكلمة، فإن علينا أن نذكر من بين المظاهر الحادة للخلافات السياسية بين الدول غير المنحازة، ذلك السبب التاريخى القديم للصراعات وأيضاً للصدامات المسلحة، والذى يرجع إلى مشاكل الحدود التى يرجع أصلها إلى التخطيط التحكمى للحدود خلال الحكم الاستعمارى، وخلال نضال الشعوب للحصول على حق تقرير المصير. وفى أفريقيا، وبدرجة أقل فى آسيا. فإن التهديد، بالانفصال والمطالبة بضم أو تحرير بعض المناطق والعودة للحدود الاستعمارية كان وسيبقى ذا أهمية خاصة لحركة عدم الانحياز. فصراعات الحدود تتزايد نظراً للقيمة الاقتصادية بمناطق معينة، فاكتشاف حقول للبترول أو معادن أخرى يمكن أن يثير المطالبة باسترجاع الأراضى وإعادة رسم الحدود بين الدول المتجاورة. وعلينا كذلك أن نؤكد على أن التباين فى مستويات النمو الاقتصادى بين الدول غير المنحازة يمكن أيضاً أن يثير الصراعات فيما بينها، وهى صراعات متوقعة،

ولا تشكل ظاهرة مفاجئة، فالدول غير المنحازة سوف تتعرض فى المستقبل لصراعات متزايدة من هذا النوع، وهذه النتيجة مباشرة للاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى عالم اليوم.

وعلينا فى هذا المجال أيضاً أن نشير إلى الصدامات بين ما يعرف بالأنظمة التقدمية والأنظمة المحافظة كأحد مصادر الصراعات بين الدول غير المنحازة، التى كانت وستظل لها انعكاسات خطيرة على مستقبل الحركة ككل. فلهذه الصدامات علاقة وثيقة بالسياسات الداخلية المتقلبة فى الدول غير المنحازة، فبعض الأنظمة تسعى للقيام بدور بارز فى إقليم محدد، وفى إطار سعيها لتحقيق هذا الطموح تدخل فى صراعات مع الدول غير المنحازة الأخرى فى المنطقة، وهى الصراعات التى تأخذ شكل مواجهة أيديولوجية تكون فى الغالب ستاراً لمصالح مادية محسوسة أو ستاراً للرغبة فى الزعامة والسيطرة، وهذا أمر خطير للغاية لأنه يهدم المبدأ الأساسى للتعايش السلمى، ويتناقض مع تعدد النظم السياسية والأيديولوجية للحركة، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المجموعة المتباينة من الصراعات تتيح فرصة أوسع للتدخل أمام القوى الأجنبية فى إطار محاولاتها لإعادة توجيه الحركة بعيداً عن مبادئ عدم الانحياز. فأحد نتائج تنافس القوى العظمى هو فى الواقع إثارة للصراعات الإقليمية بين الدول غير المنحازة، وبينما لا ندعى أن القوى الكبرى هى سبب كل الصراعات الإقليمية فإننا نقول أنها دائماً تؤثر فى هذه الصراعات تبعاً لمصالحها فى المنطقة المعنية.

أين تقف حركة عدم الانحياز وأى دور تستطيع أن تلعبه فى هذه الموقف الصراعية؟

لا شك أن الصراعات بين أعضاء الحركة تؤثر عليها تأثيراً سلبياً، فبحلول عام ١٩٨٠ كانت المواقف المتباعدة لدول الحركة عائقاً أمامها فى كل القضايا التى عرضت لها. لذلك فإن مناقشة دور الحركة فى إقرار السلام وتسوية

الصراعات بين أعضائها أصبحت مناقشة محورية وملحة نظراً لصعوبة مشكلات التوفيق والتسوية بين المواقف المختلفة فى هذا المجال. فنحن نستطيع أن نخير بين ثلاثة اتجاهات تجاه هذه المسألة: الأول: هو اتجاه يسعى لتوفير آلية ثابتة لتسوية المنازعات سلمياً فى إطار الحركة. والثانى: يركز على أن هذه المنازعات يجب تناولها على المستوى الإقليمى أو عن طرق الأمم المتحدة. أما الاتجاه الثالث فإنه يتحفظ تجاه أى نوع من الميكانيزمات الثابتة لتسوية المنازعات، ويفضل إتباع وسائل براجماتية تتلاءم مع كل حالة على حدة.

ولفترة طويلة، فإن الدول غير المنحازة اعتبرت الصراعات فيما بينها عارضة وثانوية بالقياس إلى الصراع ضد الاستعمار والإمبريالية، والحاجة إلى بناء نظام سياسى واقتصادى عالمى جديد على أساس قواعد الديمقراطية والتنمية والعدالة والعمل لنزع السلاح وإقرار السلام العالمى. كذلك فإنه كان من المعتقد أن الدول غير المنحازة وقد ألزمت نفسها بإتباع سلوك مبدئى، قادرة على تسوية الخلافات فيما بينها تبعاً للمبادئ الراقية المتفق عليها فى وثائق لقاءاتها الأولى. وفى جو الدعوة للتعاون كان يعتقد أن صراعات المصالح لا يجب أن تخلق صعوبات أمام العلاقات الودية بين الدول غير المنحازة. وكل هذا يفسر لماذا لم تمنح مجموعة عدم الانحياز سوى اهتمام محدود لتسوية الصراعات فيما بينها. فعلى أساس الاعتقاد بعدم الحاجة إلى الذهاب لأكثر من التأكيد على المبادئ الأساسية للتعايش السلمى وتسوية المنازعات سلمياً، أكد برنامج القاهرة للسلام والتعاون الدولى ١٩٦٤ فى خطوط عريضة على واجب كل الدول فى تسوية المنازعات بينها دون اللجوء للقوة أو التهديد بها تبعاً لميثاق الأمم المتحدة. وأعطى البرنامج اهتماماً خاصاً لمشاكل الحدود التى قد تهدد السلام العالمى أو تضر بالعلاقات بين الدول غير المنحازة، فأكد على أنه فى حالة مثل هذه المنازعات يجب أن تلجأ الدول

لأساليب المفاوضة والوساطة، والتحكيم، أو أي طرق سلمية أخرى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

ومع تزايد وتصاعد الصراعات من كل نوع بين الدول غير المنحازة، أثبت هذا الموقف المثالي أنه غير كاف، فدول الحركة لم تكتف فقط بعدم الإخلاص لمبادئها، ولكنها أيضاً استخدمت اجتماعاتها كأداة لدعم مواقفها، وتحقيق مصالح قومية ضيقة لا تعبر عن التعاون والتضامن. وهو الذي قاد بالضرورة إلى مجادلات حامية داخل الحركة التي لم يكن من الممكن عزلها عن الصراعات بين أعضائها. لذلك فإن فاعلية الحركة في تحقيق التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء هو تحد حقيقي لمستقبل نموها.

ويعتقد بعض المراقبين أن عجز الحركة عن احتواء الصراعات بين أعضائها، أو إيجاد الحلول لها، مرده لافتقادها إلى آلية ثابتة للتوسط وحل الصراعات التي تنشب داخلها .. ولمواجهة هذا القصور تقدمت سيريلانكا باقتراح تكوين لجنة لتسوية نزاعات الحدود القائمة بين الدول الأعضاء، وقد امتدحت قمة هافانا ١٩٧٩ هذا الاقتراح باعتباره "مشروعاً جديداً" بالاعتبار كمساهمة للتسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء" ومع أن هذا الاقتراح قاصر على النزاعات المتعلقة بالحدود، فقد أثار الكثير من الجدل حول إمكان تحقيق الإجماع داخل الحركة. وهذه الناحية من نزاعات الحدود تثير قضية أخرى تتعلق "بمؤسسة الحركة" فأغلب أعضاء الحركة يظهرون نفوراً واضحاً تجاه أي شكل من أشكال تقوية مؤسسات الحركة بما فيه إقامة جهاز ثابت لتسوية المنازعات، متمسكين بحقوق السيادة التي تمنحهم حرية اختيار وسائل تسوية صراعاتهم مع الدول الأخرى، ورافضين لأي اجراءات اجبارية يمكن أن تفرض عليهم في هذا المجال. الأكثر من هذا، أن عجز الحركة عن تسوية النزاعات بين أعضائها لا يرجع فقط إلى افتقادها لآلية ثابتة لتسوية المنازعات، ولكنه يرجع أيضا على فقدان الدول المتصارعة للرغبة في

هذا الأمر، كما يرجع إلى ضغوط الدول الكبرى. وفي الواقع فإن فشل المنظمات الدولية ذات المؤسسات في هذا الأمر، لا يجعلنا نتوقع الكثير من حركة سياسية مفككة.

وعلى الجانب الآخر، توجد وجهة النظر التي ترى أن الحركة عليها أن تركز على المشكلات العالمية، بدلا من التدخل في المشكلات الساخنة بين أعضائها. وكنوع من الحذر تجاه الخلافات بين الدول غير المنحازة، وقلقا على مستقبل الحركة، ناشد الرئيس الراحل تيتو رؤساء الدول والحكومات الأعضاء لكي يظهروا "تسامحا أكبر وفهما متبادلا" في علاقاتهم. وينصح بأن يلجأ المتخاصمون إلى المفاوضات في المقام الأول، ثم إلى المنظمات الإقليمية المختلفة، وأخيرا إلى الأمم المتحدة، كبدائل مختلفة لتسوية المنازعات بينهم. وقد واجه اقتراح الرئيس تيتو المعارضة على أساس أن مساهمة دول من خارج الحركة في مناقشة النزاعات بين الدول الأعضاء قد يوسع المنازعات بشكل غير مطلوب، ويقلل من فرص التوصل لحل لها في الوقت الذي يعرض فيه وحدة الحركة للخطر بأثر من المشكلات العالمية، وهذا الاتجاه الذي دافع عنه الرئيس تيتو يعكس التصور الأصلي للحركة الذي دام حوالي خمسة عشر عاما. ولكن منذ منتصف عام ١٩٧٠ ، ومع تزايد النزاعات بين دول الحركة من حيث العدد والمدى والأهمية، فقد تبين أنه من غير الواقعي عزل الحركة عن الصراعات بين أعضائها، وبالتالي فقد تأكد أن على الحركة أن تلعب دورا في تسوية واحتواء مثل هذه المنازعات، ولكن هذا الدور يجب ألا يكون قائما على المؤسسة من ناحية، وأن يكون محدودا بقدرات حركة سياسية من ناحية أخرى.

ومن هذا المنطلق تظهر الرؤية الثالثة، براجماتية الجوهر، والتي تؤكد حاجة حركة عدم الانحياز للقيام بدور غير رسمي مرن يعتمد على الترتيبات المناسبة لكل حالة على حدة ويتطلب المساعدة من دول متنوعة تختلف حسب

الظروف. وبالتالى فإن الإجراء الأكثر ملاءمة لحركة سياسية مثل حركة عدم الانحياز فى هذا المجال هو تقديم الخدمات المناسبة لهذا الغرض بمساعدة الأطراف المتصارعة على العودة إلى المفاوضات المقطوعة مثلا، وهو ما قد يترتب عليه إمكان التوصل لحل مقبول من كافة الأطراف. فالحركة لا تتدخل فى لب النزاع بنشاط ، ولا تعطى النصائح بشأن طرق تسويته. وهذا هو ما أعتقد أنه قد تم الاتفاق عليه فى مؤتمر وزراء خارجية الحركة فى فبراير ١٩٨١ فى نيودلهى. بناء على ورقة العمل اليوجوسلافية، وهذه نتيجة واقعية من المنتظر أن تؤثر على مستقبل الحركة، فبالرغم من أن ما تم التوصل إليه هو مجرد وسيلة محدودة وغير مضمونة النجاح، إلا أنه فى غاية الأهمية، ذلك أننا نستطيع القول أن مزيدا من تدهور العلاقات بين أعضاء الحركة وزيادة الصراعات بينها، سوف يهدد بقاء الحركة ذاتها. فلاشك أن الحركة تفتقر إلى القدرة على التعامل بالحسم الكافى مع هذه القضايا، ولكنها بالتأكيد تقدم فرصة أكبر للتشاور، كما أنها قد تكون قادرة على عزل الصراعات المحلية والإقليمية عن التداخلات الأجنبية غير المرغوبة. ولا يجب علينا أن نتوقع أكثر من هذا من حركة عدم الانحياز. ذلك أنه من غير الممكن إيجاد أداه عالمية تستطيع منع الصراعات أو احتوائها وتسويتها بمجرد نشوبها.

المستوى الثالث من التحديات، والمتعلق بالقضية الصعبة والحساسة الخاصة بالعلاقة بين الأقطار غير المنحازة من ناحية، والقوى الكبرى والتكتلات المرتبطة بها من ناحية اخرى. فهذه القضية ترتبط مباشرة بالمبادئ الأساسية للحركة. ذلك أنه لا حاجة لنا أن نذكر أن الانفصال عن التكتلات الدولية المتصارعة هو الملمح التاريخي الأعمق لحركة عدم الانحياز. ونستطيع أن نؤكد أن واحدا من الأهداف التاريخية للحركة قد تحقق بانهيار الأحلاف فى آسيا (الحلف المركزى، وحلف جنوب شرق آسيا)، وبالتقليل من قدرة التكتلات التى تظهر تحت مسميات مختلفة مثل "معاهدة التعاون والدعم

المتبادل" أو "الاجماع الاستراتيجي" والتى تضم بعض البلاد غير المنحازة لسياسات القوى الكبرى، وتدفع حركة عدم الانحياز فى اتجاهات تكتلية متشعبة، أخذت إسم "الهيمنة الجديدة" من جانب التحالف الغربي، وتدعى بنظرية "التحالف الطبيعي" على الجانب السوفيتي. وهذه المساعى من قبل الدول الكبرى ليست جديدة، فمنذ بداية حركة عدم الانحياز، والدول الكبرى تحاول اختراقها بإيجاد مشاركين لها من بين الدول غير المنحازة بحيث تستطيع أن تصرف الحركة عن القيام بدور مستقل فى العلاقات الدولية المعاصرة. وقد نجحت الحركة بدرجة ما حتى عام ١٩٧٩ فى مقاومة الضغوط التى استهدفت جرها للدوران فى فلك التكتلات الدولية، أو لتصبح أداة فى يد إحدى الكتل فى مواجهة الأخرى واقتلاعها من موقعها المستقل تجاه التكتلات الدولية. ولكن منذ ذلك الحين، وتحت قيادة كوبا، حاولت قلة من الدول أن تعيد توجيه الحركة فى اتجاه التحالف الوثيق مع الكتلة الشرقية ضد "الخطط العدوانية للكتلة الغربية".

لقد حصلت كثير من الدول غير المنحازة وحركات التحرر الوطنى فى صراعها العنيف ضد الاستعمار والإمبريالية على المساعدة المادية والعسكرية والدعم الدبلوماسي من الاتحاد السوفيتي وقد أدى هذا فيما بعد لبروز الفكرة القائلة بأن حركة عدم الانحياز يجب أن تخضع لعملية "فرز ايديولوجي" وأنه يجب استبعاد الدول المحافظة من الحركة، بحيث تدخل الدول الباقية المسماة "بالثورية حقا" فى "تحالف طبيعي" مع المعسكر الاشتراكى (باستثناء الصين)، باعتبار ذلك هو " عدم الانحياز الحقيقي" وكرد فعل لهذا الاتجاه، قامت أقلية من أعضاء الحركة باحياء فكرة المساواة بين التكتلات الدولية فى كل الأحوال، وبغض النظر عن خصائص كل حالة على حدة.

أما أغلب أعضاء الحركة فقد عارضوا هذين الاتجاهين، ذلك أنه من المعقول التحول من "معارضة التكتلات" و"عدم المساواة بين التكتلات الدولية" إلى القبول بالتحالف مع إحدى الكتل تحت دعوى "التحالف الطبيعي" دون تحطيم الفكرة الأساسية لعدم الانحياز، فالتحالف رسمي أو غير رسمي - مع أي من التكتلات الدولية يمثل علامة انهيار لأحد المفاهيم الأساسية التي قامت عليها الحركة. فكما قال الدكتور اليوغوسلافي رانكو بينكوفيك "فان الدخول في تحالف مع أحد التكتلات سوف يمحو الهوية الحقيقية للحركة، وسوف يحول عدم الانحياز إلى انحياز حقيقي.

ومن ناحية أخرى فان مفهوم "المساواة بين التكتلات الدولية" سوف يحول الحركة الى كيان كسول يكتفي بالمراقبة السلبية لأحداث العالم، وينهي الدور الفعال والمستقل للحركة في العلاقات الدولية المعاصرة. وهو ما أكدته كل لقاءات القمة لدول عدم الانحياز. كذلك فان التطبيق الميكانيكي لهذه الفكرة يعد أمرا غير واقعي حيث يتحدد موقف الدولة غير المنحازة من الكتل الدولية بمتطلبات المصلحة القومية.

لقد سادت وجهة نظر الأغلبية في قمة هافانا، وخاصة تحت تأثير المسألة الأفغانية، كما سادت في مؤتمر وزراء خارجية الحركة في نيودلهي في فبراير ١٩٨١. ولكن النتيجة النهائية لا يمكن اعتبارها مجرد عدد محدود من الدول يسعى لدفع الحركة في اتجاه سياسة "التحالف الاستراتيجي" مع الكتلة السوفيتية. لقد دفع هذا الوضع بعض الدول القائدة في الحركة لمناشدتها بالمحافظة على "المبادئ الأصلية" لعدم الانحياز يوجوسلافيا) وضرورة العودة للطريق الصحيح لعدم الانحياز (مصر). هذه العودة للارثوذكسية يجب أن تستمر وتتعزز، ليس في شكل دوجما استكاتيكية متصلبة، وإنما على شكل روح واعية مستنيرة تأخذ في اعتبارها تعقيدات عالم اليوم.

وقد يكون من المناسب إعادة التأكيد على توصيف الدولة غير المنحازة، فهى غير منتمية لأى اتفاقات عسكرية جماعية أو ثنائية تدخل فى نطاق صراع القوى العظمى، ولا تمنح القوى الأجنبية قواعد عسكرية على أراضيها، كما لا تمنحها الامتيازات فى إطار الصراع فيما بينها. وبعبارة أخرى، فالدولة غير المنحازة عليها أن تقيم علاقاتها بالدول الكبرى تبعا لمصالحها، على أن تحافظ على استقلالها عن الصراع فى مجالات التنافس الأيديولوجى والصراع من أجل القوة، وهذا المعيار يعد صالحا حتى وقتنا هذا، ولكن يجب توسيعه ليحيط ببعض المظاهر التى لا يمكن اعتبارها تحالفا رسميا مع التكتلات الدولية، بينما تعكس فى الحقيقة درجة من التورط فى صراع القوى الكبرى. وفى هذا المجال نشير إلى الجهود التى تبذلها الدول الكبرى لاحتواء الدول غير المنحازة ضمن شبكات الأمن الخاصة بها، فى شكل القواعد والتسهيلات البحرية. فقد تمت بعض الاتفاقات فعلا فى هذا الاتجاه، بينما لا يزال بعضها الآخر قيد الإعداد. وبينما لا تشكل هذه معاهدات رسمية للتحالف، فانها تعكس اتجاه الدول الكبرى لمد نفوذها العسكرى والسياسى فى العالم غير المنحاز، مستغلة المشكلات الداخلية المتراكمة فى البلاد غير المنحازة، والطابع الصراعى لعلاقات الدول غير المنحازة فيما بينها.

وقد حاول بعض المراقبين أن يحقق التوازن بين حماية المصالح القومية بالبحث عن المساعدة لدى الدول الكبرى، وبين القواعد الرئيسية لعدم الانحياز. فكما أشار البروفسير "ميسرا" فإنه إذا كانت هناك مع إحدى الدول الكبرى بعض الترتيبات ذات الطابع الدفاعى، والحيوية من وجهة نظر مصلحة الدولة، وغير الموجهة ضد قوة عظمى أخرى - كما كان الحال بالنسبة للاتفاقات التى وقعتها مصر والهند مع الاتحاد السوفيتى - فان ذلك لا يعد مشكلة كبيرة. أما إذا كانت التسهيلات الممنوحة تزيد من حدة المنافسة

بين القوى الكبرى، فعلى الدول غير المنحازة أن تدرك أن هذه الترتيبات تتعارض مع الفلسفة الأساسية لعدم الانحياز، وتضر بالطبيعة غير التكتلية للحركة. ودون نقض المعايير الأساسية التى تم الاتفاق عليها فى بلجراد عام ١٩٦١ – التحلل من الترتيبات العسكرية التى تعد جزءا من المنافسة بين الدول الكبرى – فإنه يجب ترك الحرية للدولة غير المنحازة لصياغة محتوى علاقاتها بالدول الكبرى بما يحافظ على احتياجاتها ومتطلباتها.

ومعيار التمييز بين الترتيبات العسكرية "الدفاعية" والترتيبات الأخرى التى "تخلق المنافسة بين القوى الكبرى" قد يبدو صحيحا من الوجهة النظرية، ولكن الحال يختلف عند تعريضه للاختبار العملى. ذلك لأن أى ترتيبات عسكرية سيكون لها بالضرورة انعكاسات على المصالح الاستراتيجية للكتلتين الكبيرتين المتنافستين. فالسلوك المثالى للدول غير المنحازة هو الامساك نهائيا عن الدخول فى ارتباطات عسكرية مع القوى الكبرى، ولكن هذا أيضا قد يكون طريقا غير عملى. ومن الآن فصاعدا، فان حركة عدم الانحياز تواجه معضلة حقيقية، معضلة ليست جديدة. ولا توجد إجابة سحرية يمكن تقديمها لهذه المشكلة المعقدة، بل إن الأمر قد يحتاج لعدة سنوات للوصول إلى إجماع حولها. وكل ما يمكن قوله فى هذا المجال هو أن الأمر قد يحتاج لعدة سنوات للوصول إلى إجماع حولها. وكل ما يمكن قوله فى هذا المجال هو أن الجهود الثابتة والدؤوب لدول عدم الانحياز على المستوى الفردى أو الجماعى للقضاء على أسباب التوتر داخلها وفيما بينهما، سوف يقلل إلى الحد الأدنى من تورطها فى المنافسة بين القوى الكبرى.

وبجانب هذه التحديات الثلاثة التى تواجه حركة عدم الانحياز، توجد تحديات أخرى تترك آثارا واضحة على الحركة مثلا، فهناك قضية الأولوية بين القضايا المطروحة أمام الحركة. إذ توجد بعض المحاولات أمام الحركة. إذ توجد بعض المحاولات لدفع الحركة التوجيه اهتمامها للمشكلات الاقتصادية

فى إطار "صراع الشمال والجنوب" وهو الاتجاه الذى يأتى من التخوف المتزايد والمفهوم للطبيعة المتفجرة للتفاوت بين الشمال والجنوب، وهذا الاتجاه ليس جديدا فقد ظهر منذ أواخر الستينات عندما أصبح واضحا بعد اللقاء الثانى للأونكتاد فى ١٩٦٨ أن البلاد المتقدمة غير راغبة فى منح الامتيازات المطلوبة واللازمة لتلبية المطالب العادلة للعالم النامى، ولكن القبول بوجهة النظر هذه يقود الى التخلى عن حل الأزمات السياسية فى العالم، وتركها لكى تنفرد بها التكتلات الدولية الكبرى. وأكثر من هذا فان النمو الاقتصادى، والتوزيع العادل للثروة يعتمدان على الاحتفاظ بالصراعات الدبلوماسية عموما فى اقل مستوى ممكن. وبالرغم من التأكيد على الاعتماد المتبادل بين السياسة والاقتصاد، فان السؤال بشأن الأولوية يظل مطروحا لدى عدد من الدول غير المنحازة. وفى هذا الإطار، فان علينا أن نتذكر أن المفاهيم تتباعد بشأن النظام الاقتصادى العالمى الجديد، كما تتباعد التقديرات بشأن عناصره الاستراتيجية والتاكتيكية، فهل يكون نظاما عالما؟ أم خاصا بالدول النامية؟ وهل تأخذ العلاقة مع الدول المتقدمة شكل التعاون أو المواجهة؟ وماهو موقع مشكلة الطاقة من كل هذا ؟

وعلينا كذلك أن نتذكر القضايا الخاصة ببناء مؤسسات الحركة (تشكيل الهيئات الإدارية، دور رئاسة الحركة). وقضايا عملية اتخاذ القرارات (الاجماع ، الإعلانات العامة بشأن مسائل محددة).

كل هذه التحديات والمعضلات تشير إلى الظروف شديدة التعقيد التى تعمل فى ظلها حركة عدم الانحياز اليوم، وهى الظروف التى ازدادت وطأتها وبالنظر إلى الاتجاهات الحديثة فى العلاقات الدولية. تصعيد المشكلات بين التكتلات، سباق التسلح وإنتاج أنظمة وأنواع جديدة من الأسلحة التدميرية، انتشار بؤر التوتر الدولى. فى نفس الوقت فان الحركة لم تزل تمثل الطريق

الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، المتاح للنضال من أجل عالم أكثر ديمقراطية وإنسانية، وإقرار نظام سياسي واقتصادي عالمي أكثر عدلا.

بغير هذا فان العالم سوف يصبح تحت رحمة قوى وحشية، وتحت رحمة المصالح الأنانية للدول الكبرى. والأمر الهام هو الحاجة الى حماية وحدة الحركة والاحتفاظ بقدرتها على التصرف بما يتطابق مع مبادئها الأساسية. وهي الحاجة التي سوف تمثل الاهتمام الرئيسي للدول المنحازة لأعوام عديدة مقبلة.

منافذ بيع مكتبة الأسرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة
ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة ساقية

عبد المنعم الصاوى

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو
من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب
أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز
ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغاني من شارع
محطة المساحة - الهرم
مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة
ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية
٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية
التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦
مدخل (١) - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس
مبنى الملحق الإداري - بكلية الزراعة -
الجامعة الجديدة - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان
السوق السياحي - أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط
٦٠ ش الجمهورية - أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا
١٦ ش بن خصيب - المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)
مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا
ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور
ش عبدالسلام الشاذلي - دمنهور

مكتبة المنصورة
٥ ش الثورة - المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

طبعة خاصة من
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
لمكتبة الأسرة ٢٠٠٩
طبعت بمطابع الأهرام التجارية - قليوب



استوقفتني صورة منشورة في كتاب يتناول دراسة أهمية اعتياد ممارسة القراءة، التقطت الصورة بعد قصف بالقنابل دمر مكتبة، حيث تظهر بقايا المكتبة التي أصابها القصف وقد انهارت، فسقطت أعمدتها الخشبية وتراكمت وتحطمت قطع الأثاث وتناثرت، لكن رفوفها المثبتة على الجدران بقيت في مكانها، تصطف داخلها الكتب في حالة جيدة. المثير للتأمل أنه في وسط الدمار والفوضى تقف ثلاث شخصيات، الشخصية الأولى تتفحص الكتب مترددةً والثانية تمد يدها لالتقاط أحد الكتب، والثالثة تقرأ في كتاب مفتوح لاشك أن معنى الصورة تؤكد أن القراءة، بوصفها أهم ممارسات الوجود الإنساني، هي التي تعزز طاقتنا مواجهة كل صور معاداة الحياة، وتمنح الحياة إمكانية التواصل، فالقراءة تصوب فهمنا للماضي، وتعمق إدراكنا للحاضر، وتشحذ استشرافنا للمستقبل، لذا ستظل دومًا دعوتي أن نقرأ لجودة الحياة.

سوزان مبارك




ISBN# 9789774211216



٢ جنيه